الجمعة 27 كانون الثاني 2023
العدد 4835 السنة السابعة عشرة
Vendredi 27 Janvier 2023 nº 4835 17ème année

20 صفحة
20000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

تقرير

الحريري يعود إلى بيروت زعيم بلا «مستقبل»

5

بري: كلام جعجع خطير وغير جدي... ولبنان كالذرّة إذا انشطر انفجر [4]

ترهيب «التغييريين» أحبط محاولة إنقاذ القضاء [2]

ملف

المدارس الخاصة تنذر الدولة
الدعم أو الإقفال!

6

تقرير

الصيدليات تقفل أبوابها
لا دواء ولا حلول

7

تقرير

تايوان تستعدّ للحرب... كأنها غداً

14

قضية اليوم

ترهيب «التغييريين» أحبط محاولة إنقاذ القضاء

بـ«الهوبرة»، وبدعم من تلفزيونات «الثورة»، مارس «التغييريون»، دعاة الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء، ترهيباً معنوياً ومادياً على الجسم القضائي، واحبطوا، بالتكافل والتضامن مع رئيس مجلس القضاء الأعلى سهيل عبود، محاولة لتصحيح المسار القضائي في ملف تفجير المرفأ ومحاولة إنعاش الجسم القضائي الذي هدّه الانقسام. عطّل «التغييريون»، متسلّحين بالحصانة النيابية مع زملائهم من نواب القوات والكتائب، جلسة مجلس القضاء الأعلى أمس، وتجاوزوا حدود التظاهر خارج قصر العدل إلى محاولة اقتحام العدلية

(هيثم الموسوي)

تواصل أمس مسلسل انهيار المؤسسة القضائية في لبنان. ومرة جديدة، لجأ قضاة إلى «الرأي العام» لتبرير عدم اتخاذ أي خطوات عملية تقود إلى تسوية الملفات العالقة. ونجح رئيس مجلس القضاء الأعلى سهيل عبّود، ومعه قوى كثيرة، في تحضير مناخ عطّل انعقاد مجلس القضاء الأعلى للبت في مصير المحقق العدلي في ملف تفجير

خطط سهيل عبود مع عدد من النواب لتطيير الجلسة

مرفأ بيروت طارق البيطار، علماً أن الاتصالات السياسية لم تكن قد أثمرت بعد نصاباً كاملاً لانعقاد المجلس، ولا توافقاً على ما سيخرج به من قرارات.

ما يدور داخل هذا الجسم «المخلخل» جدّي إلى حدّ عجز كثيرين عن معالجة فورية وسريعة. ويوم أمس، كان طويلاً ومتعباً في قصر «العدل» ومحيطه. لم تسر الأمور كما كان مخططاً لها، إذ قرر أعضاء مجلس القضاء الأعلى إلغاء الجلسة التي كانت مقررة لمناقشة الكتاب الذي توجّه به مدعي عام التمييز القاضي غسان عويدات إلى المحقق العدلي في ملف تفجير مرفأ بيروت طارق البيطار، والبحث في «انقلاب» البيطار الذي استأنف عمله في الملف باجتهاد أصدره بنفسه، متجاهلاً كل السلطات. وقد بدا ليل أول من أمس، ونتيجة التداعيات التي خلفها الاجتهاد الدستوري للبيطار، أنه لم يكُن بإمكان مجلس القضاء الأعلى، الذي عطّل عبود انعقاده على مدى أشهر، سوى تأمين النصاب والاجتماع لاتخاذ قرار بحق المحقق العدلي. إلا أن عبود لم «يستسلم»، وقاد عملية ناجحة لتطيير الجلسة، بمشاركة عدد من النواب الذين كانوا يقاتلون من أجل حماية مبدأ فصل السلطات، لكنهم مارسوا تخريباً ممنهجاً لمنع اتخاذ أي إجراء بحق البيطار من خلال ضغط الشارع، أو بالأحرى شغبه.

بدأ نهار أمس بإصدار عويدات قراراً يطلب فيه من رئيس وموظفي قلم النيابة العامة التمييزية وأمانة السر «عدم استلام أي قرار أو تكليف أو تبليغ أو استنابة أو كتاب أو إحالة أو مذكرة أو مراسلة أو أي مستند من أي نوع صادر عن المحقق العدلي في قضية تفجير المرفأ، لكونه مكفوف اليد وغير ذي صفة»، ما يعني عملياً تجريده من صلاحياته كمحقق عدلي، وذلك بعدما كان قد طلب سابقاً من الأجهزة الأمنية عدم تنفيذ قراراته، ثم إحالته إلى التفتيش القضائي بموجب ادعائه الأخير عليه. واعتبر عويدات «أن قرار القاضي البيطار كأنه يتطلّع بنفسه أمام المرآة، ولو كان أي مرجع قضائي يوافق على قراره أو يجد فيه ذرّة قانون، أنا مستعدّ أن أتراجع عن قراري»، مضيفاً أن «تحقيقات المرفأ ستستأنف بعد تصحيح الخطأ الكبير». فيما بدا البيطار، من جهته، في «عالم آخر»، غير معني بكل ما يحدث. وأعلن أنه ماضٍ في إجراءاته وبعقد جلسات التحقيق لاستجواب المدعى عليهم في المواعيد المحددة.

ومنذ الصباح، انتشر عناصر الحماية في النيابة العامة التمييزية، وتوزع عناصر أمن الدولة وفرقة مكافحة الشغب على مداخل قصر العدل، قبل أن يبدأ العرض. أولاً، من مكتب وزير العدل الذي استقبل النواب «التغييريين» و«السياديين» والقواتيين والكتائبيين، مطالبين إياه بـ «التعهد برفض أي قرار يأخذه مجلس القضاء الأعلى ورفض تسمية أي بديل عن البيطار، ثم إقالة عويدات»، وهو ما رفضه خوري مشيراً إلى أن «هذا الأمر ليس من صلاحياته». وأضاف أنه «لا يمكن للنواب المطالبة باستقلالية القضاء وعدم التدخل في شؤونه، والمطالبة في الوقت نفسه بالتدخل في قرارات قضائية». في هذه الأثناء، كان عدد من القضاة وأعضاء مجلس القضاء الأعلى يجتمعون في مكتب عويدات، بينما «انغلق» رئيس مجلس القضاء الأعلى في مكتبه. وبعد الهرولة في مكتب وزير العدل، توجه النواب إلى مكتب عبّود الذي بدأ يروّج لفكرة أن الوضع الأمني لا يسمح بانعقاد الجلسة، ما خلق بلبلة في أوساط القضاء، فيما احتجّ أعضاء مجلس القضاء لدى عويدات على تدخل النواب رافضين عقد الجلسة في ظل هذه الأجواء.

مصادر «العدلية» أشارت إلى أن «إلغاء الجلسة لا يتعلق فقط بتدخل النواب وتوتر الشارع، بل بسبب تضارب الآراء داخل المجلس الذي كانَ سيشهد انقساماً كبيراً». وأكدت أن «عبّود الذي لا يزال مصرّاً على حماية البيطار هو من خطط لتطيير الجلسة مجدداً بالاتفاق مع النواب». وأكّدت مصادر قضائية أن «فشل اجتماع مجلس القضاء الأعلى لا يعني أن الأمور انتهت، بل ستتطور لا سيما في الأيام التي حدد فيها البيطار تاريخ استجواب الذين ادعى عليهم»، وكشفت أن «الاجتهاد الدستوري الذي أعلن عنه البيطار أعدّه بالتنسيق مع مجموعة من المحامين والنواب الداعمين له».

(الأخبار)

نادي القضاة: فليستقل كل مَن لا يتصرف كقاضٍ

دعا نادي قضاة لبنان، في بيان أمس، «كل من ارتضى ألا يتصرف كقاض إلى الاستقالة»، مشيراً إلى أنه «كان أملنا أن دولة القانون ستنتصر. أما اليوم، فقد قطعت دولة الحق والقانون في الصميم، وها هي تستنجد وتقول: من بيت أبي ضربت». وأضاف: «مرة جديدة يفضح التحقيق في قضية انفجار المرفأ تدخل السياسة في القضاء الأمر الذي بات يهدد كيان العدالة ويطعن في كرامة كل قاضٍ نزيه من خلال تحميله وزر قرارات قضائية تفتقر لأدنى مقومات الشرعية، إذ إن قرار المحقق العدلي، مهما كانت الملاحظات القانونية عليه والتي يمكن معالجتها وفق الأصول، لا يبرّر ردة الفعل التي تبعته والتي جاءت للأسف خارجة عن الضوابط والأصول بشكل صارخ يهدم أساسات العدالة والقانون». ودعا «كل من ارتضى أن لا يتصرف كقاض ورهن نفسه لخدمة السلطة السياسية والاعدالة أن يبادر إلى الاستقالة تمهيداً للمحاسبة والمساءلة لأنه لم يعد يشبهنا وساهم في ضرب هيبة القضاء ودولة القانون والمؤسسات، وذلك من أجل تمكين بقية القضاة من النظر إلى المتقاضين بعين القانون والعدالة، كل في محكمته وضمن حدود اختصاصه».

تقرير

المواجهة القضائية والعسكرية التيار على مفترق سياسي

في المبدأ، يصر التيار الوطني الحر على التحقيق في شأن انفجار المرفأ. وفي المبدأ، أيضاً، يحرص التيار على المؤسسات القضائية والعسكرية. لكن ما يحصل أخيراً يظهره وكأنه - على طريق الرئاسيات - يخوض معارك بجبهات مفتوحة من دون سقوف

هيام القصيفي

في مرحلة تجميد مشاركة الثنائي الشيعي في جلسات مجلس الوزراء في حكومة الرئيس نجيب ميقاتي، أطلّ رئيس الجمهورية ميشال عون من بكركي، في نيسان 2022، ليتهم الثنائي - من دون أن يسميه - بعرقلة التحقيق في انفجار المرفأ، وقال: «جميعكم تعلمون من هو المعرقل، ومن أوقف مجلس الوزراء. لماذا تسألون أسئلة تعرفون جوابها؟».

بنى عون، ومن ثم رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل، سردية التيار في شأن انفجار المرفأ على ضرورة استكمال التحقيق، ولكن مع التمييز بينه وبين المطالبة الدائمة بإطلاق الموقوفين - وبعضهم متحدياً المدير العام للجمارك بدري ضاهر. وما إن وقعت أمس المشكلة القضائية بوجوهها المختلفة، حتى سارع باسيل إلى الترحيب بإطلاق الموقوفين، مع كلمة «لكن» المشترطة ضرورة استكمال التحقيق لمعرفة مرتكبي الجريمة.

لكن خطاب التيار الذي سبق أن تعرض لردود فعل خلال الأشهر التي تلت الانفجار، لم يثر الصدى الإيجابي المطلوب في لحظة اختلطت فيها الوقائع القانونية مع الهرطقات القانونية والسياسية، ودخل لبنان في أزمة مفتوحة على احتمالات خطرة، لأن ما حصل أمس في وزارة العدل، سلّط الضوء على الدور الذي يؤديه وزراء التيار في مرحلة المناكفات السياسية، منذ انتهاء العهد وحتى ما بعد انعقاد جلسات مجلس الوزراء. فإذا كانت المشكلة في الوقائع كبيرة بين التيار وحزب الله، وإذا كانت قوى المعارضة تضع الحزب في مرمى الاتهام بوضع يده على الواقع السياسي من خلال إمساكه بورقة رئاسة الجمهورية وسعيه مع رئاسة الحكومة إلى عقد جلسات مجلس الوزراء، من دون اعتبار الشغور الرئاسي، يأتي أداء التيار وكأنه يغطي كل ما سبق بتقدمه إلى واجهة الحدث على أكثر من صعيد. علماً أن المعارضة لم توفر الثنائي باتهامه بتغطية ما يقوم به المدعي العام التمييزي غسان عويدات وعرقلة التحقيقات سابقاً في مرحلة طلب الاستماع إلى وزراء محسوبين على الثنائي.

قضائياً، ليست المرة الأولى التي يقال فيها إن المشكلة القضائية تُفتح مع أداء وزير العدل هنري خوري. يكفي أخيراً ما رافق توقيف وليم نون وتصرف جهاز أمن الدولة، ومسارعة بكركي وقوى المعارضة إلى الضغط لإطلاق نون تحت وطأة التلويح برد فعل عالي السقف. كما أن واقعة أمس، في وزارة العدل، كان وزير العدل أحد أطرافها

> **سيكون لما حصل قضائياً ارتداده على صورة التيار أمام الديبلوماسية الغربية و«الشارع المسيحي»**

كذلك، وكان يمكن تفاديها وسط تصاعد حدة المواجهة القضائية السياسية وتحرك عائلات الشهداء. أضف إلى ذلك ما جرى ليلة الإفراج عن الموقوفين بقرار من عويدات، وجرى تظهيره من جانب التيار كـ«انتصار فريق على فريق»، وإبراز الاحتفالية الفاقعة بخروج ضاهر بطريقة «استفزازية» كان يفترض بالتيار الوطني وباسيل تطويقها مسبقاً، وعدم تحويلها مناسبة لاستعراض القوة فيما أهالي شهداء المرفأ يبكون ضحاياهم.

وليست صدفة كذلك أن يقوم وزير الدفاع موريس سليم المحسوب على التيار الوطني بتصفية حسابات مع قائد الجيش على خلفية الرئاسيات المغطاة بقشرة من التدابير الإدارية، على مدى أسابيع من المناكفات. ليصبح تصويب التيار مختصراً حالياً بمعركة يقودها في مؤسستي القضاء والجيش، وكان يمكنه الاستغناء عن كلتيهما.

في حسابات التيار محاولة فرض إيقاعه الخاص منذ أن وقع الخلاف بينه وبين حزب الله. لكن الخلاف الذي لن يجد طريقه إلى حلول سريعة، بدأ يضيّق الخناق على التيار الذي لم يعد من مخرج له سوى سلوك طرق جانبية. فإذا كان خسر معركة عرقلة انعقاد مجلس الوزراء ولو كان محقاً فيها، وخسر أي احتضان من قوى المعارضة له، ولا حتى من بكركي التي لا تصنفه حليفاً، وخسر كذلك أي تعهد من حزب الله بالتخلي عن ترشيح «غير معلن رسمياً» لرئيس تيار المردة سليمان فرنجية ولا حتى بمنع انعقاد مجلس الوزراء، فكيف يمكن التعويض عن خسارات متتالية على طريق الرئاسيات. ما حصل قضائياً، وما قد يحصل لاحقاً في شأن القاضي طارق البيطار، وفي شكل أكثر أهمية وحضوراً من موضوع العلاقة بين وزير الدفاع وقائد الجيش، يكمن في أن ارتداده يمس أولاً وأخيراً عائلات ضحايا المرفأ، وثانياً صورة التيار أمام الديبلوماسية الغربية التي يحرص على علاقة جيدة معها، ويمس ثالثاً الشارع «المسيحي» الذي مهما كان التيار معادياً لنصفه على الأقل، يحسب له ألف اعتبار في قضية المرفأ تحديداً. والتيار الذي يدرك حساسية ما يحصل من ارتداد في هذا الشارع مبني على كثير من القضايا الشائكة الواقعة أخيراً والشعارات السياسية التي ترفع عند كل استحقاق، قد يكون أكثر من أي وقت مضى في حاجة إلى كثير من الهدوء في ركوب موجة الانجرار وراء عناوين جذابة على طريق الرئاسيات، لأن ما يجري لن يبقى للرئاسة أي معنى في ظل تفريغ كامل للمؤسسات.

تقرير

مشهدية العدلية... خدمة للنظام لا للعدالة

ندى أيوب

لم تكن مشهدية وزارة العدل لتكون كما بدت عليه أمس، لو لم يتصرّف القضاة في الأيام الماضية كـ«قادة محاور». أتاحوا فرصة ذهبية لمستغلّي القضايا والأوجاع، من سياسيين وحقوقيين وناشطين، تسلّحوا بعبارات ومُنتجات سلطوية فكّر التحريض السياسي والطائفي المُمنهج. لتتحوّل تظاهرة مناهضة لـ«قضاء الإفلات من العقاب» إلى أخر. غاب الخطاب ضد النظام ككل، ونسي الجميع أنهم ضحايا قضائه المرتهن منذ سنوات. فلم يكن الغضب على سقوط المؤسسة القضائية إنما اصطفاف مع قسم من الجسم القضائي ضد الآخر. الضنين بالعدالة لا يشترك في لعبة تقسيم المؤسسة، المهددة لما تبقّى من كيان العدالة.

كل المعطيات كانت تؤشّر إلى أن تظاهرة العدلية لن تكون عابرة. التحضير أساساً بين ناشطين وأهالي الضحايا انطلق من عبارة «لازم اجتياح العدلية» وهو ما حصل. استهلّت التظاهرة بكلمة للأهالي تضامنوا فيها مع القاضي طارق البيطار، معربين عن رفضهم لمحاولات السلطة تمييع الملف وطمسه. وفي الوقت المستقطع، إلى حين وصول نواب «التغيير» والقوات والكتائب، علت هتافات منذدة بالقاضي غسان عويدات. زادت الحماسة فراجت هتافات «إرهابي إرهابي حزب الله إرهابي» متهمين إياه بالأصول في ملف تفجير المرفأ. وأمام كاميرات الإعلام المحلي والدولي، التي تواجدت بكثافة، أطلقت المناشدات الطائفية من البعض، مستغيثين بالبطريرك الماروني بشارة الراعي لأن «الميليشيات استباحت قصر العدل». وما يقوم به عويدات «7 أيار قضائي» غامزين بذلك إلى «تنفيذه أمر حزب الله ضد البيطار». ليجدوا في ذلك مبرراً لاستجداء التدويل، إذ كرر المستصرخون طلب تدويل قضية المرفأ، أو وضع القضاء ككل تحت الوصاية أو حتى لبنان، ضماناً لسيادة البلد!

انتقلت الصورة إلى أمام وزارة العدل، مع وصول نواب «التغيير» ليجدوا أنفسهم برفقة زملائهم القواتيين والكتائبيين في الخندق نفسه مع قسم من «المنظومة». دخلوا لمقابلة وزير العدل هنري خوري ورئيس مجلس القضاء الأعلى سهيل عبود، يترأسهم النقيب العارف بالأصول والقوانين ملحم خلف. فاتهم أن خطوتهم تعد تدخلاً سياسياً في القضية شأن القاضي السابق للفريق الآخر المنتفضين عليه، كالسذّج طالبوا «المنظومة» بمحاكمة نفسها، حين ناقشوا قرارات عويدات طارحين إقالته على عبود وخوري، ولم يعد سهيل عبود محسوباً على المنظومة، ولا مرتهناً سياسياً.

في مكتب خوري ارتفع صوت وضاح الصادق ومعه منسوب التوتر إلى درجة صفع فيها أحد العناصر الأمنية الصادق على وجهه، في الخارج كان المحتشدون قد انتقلوا إلى أمام الوزارة. اشتد الغضب والمواجهة مع القوى الأمنية: رمي للحجارة وتدافع وخلع لبوابة الوزارة وتوقيف لعدد من الناشطين الذين أطلق سراحهم لاحقاً.

الصراخ يعلو والإعلام يستصرخ. النواب والمحامون يتناوبون على الكلام، فيما غابت صرخة أهل الضحايا. لم تختلف التصريحات عما يدلي به أهل السلطة في المهرجانات السياسية. نواب «تغيير» ومواطنون وناشطون وحقوقيون توهّموا وأوهموا أهل الشهداء والرأي العام أن حقهم في العدالة يحميه فريق ويهدده آخر. صنّفوا أنفسهم في محور من اثنين يتجاذبان البلد، في خدمة جليلة قدّموها لأهل النظام كافة.

بسلام انتهى يوم العدلية، لكن لا يخفى على أحد أن حالة من الخوف والتهيّب ترخي بظلالها على اللبنانيين. فمنسوب التوتر العالي كان كفيلاً بإشعال البلد لو صدر قرار حاسم بخصوص البيطار أمس. تأجل الاجتماع، إلا أن احتمالات الفوضى لم تتراجع. وفي هذا السياق يؤكّد مرجع أمني، أن «الوضع الأمني على وقع الأداء الشعبي، وليس الإرهابي هذه الأيام مع أنه يعطي هامشاً للإرهابيين إذا ما أرادوا تنفيذ مخطط ما».

في أي حال التنسيق القواتي - الكتائبي - «التغييري» سيُستكمَل اليوم، في اجتماع صباحي في مجلس النواب، وفق معلومات «الأخبار» للتباحث في العصيان المدني أو الدعوة لـ«الانتفاض».

نقابة المحامين تنحاز تحت الضغط

سريعاً التحقت نقابة المحامين بالركب خوفاً من أن يفوتها مجد اللحظة التي ترفع الأسهم انطلاقاً من قضية «بيّاعة». فاجتمعت بشكل طارئ مساء أمس، وأصدرت بياناً منحازاً، معلنةً «عدم ثقتها بقسم من القضاء». وسمحت لنفسها بالتدخّل بعمله مرة جديدة، مقيّمةً قرارات مدعي عام التمييز غسان عويدات بوصفها «مخالفةً للقانون»، مع ما يشبه التوجيهات القاضية «بترك المحقق العدلي يكمل عمله». خضعت النقابة لأمرين: أولهما، الأصوات التي طالبتها نهاراً من أمام العدلية باتخاذ «موقف واضح وحاسم». وثانيهما، وفق مصادر متابعة، «ضغط النقيبين السابقين أنطوان أقليموس وجورج جريج، اللذين حضرا اجتماع مجلس النقابة أمس للمرة الأولى منذ انتخاب ناضر كاسبار نقيباً، باتجاه بيان يغطي البيطار». وفي التفاصيل أن النقابة كانت قد أعدت مسودة لبيان لا يغطي البيطار بالكامل، ترد فيه عبارة «بمعزل عن القرارات التي اتخذها المحقق العدلي لجهة قانونيتها أم لا...» واستبدلت عبارة «عدم ثقتنا بالقضاء» بعبارة «عدم ثقتنا بقسم من القضاء».

من جرّ النقابة إلى صلب الاصطفاف السياسي، لم يعجبه على ما يبدو بيانها أول من أمس، الذي اتصف بالتوازن. وفي معلومات «الأخبار» أن «الانقسام حاصل داخلياً بين المحامين، وأن النقيب ناضر كاسبار يحاول الابتعاد عن المواقف المتطرّفة والخروج من عباءة ملحم خلف، إلا أنه بمكان تجذبه الشعبوية». وتضيف مصادر حقوقية «يفترض بالنقابة أن تبقى جامعة، وألا تتدخل بعمل القضاء وبعيدة من المواقف الصارخة».

تقرير

فرنجية يعلن ترشيحه بشكل مقنع

تحوّلت بكركي، في اليومين الماضيين، محجة للمرشحين غير المعلنين إلى سدة الرئاسة. فبعد زيارة رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل للصرح البطريركي، أول من أمس، زار رئيس تيار المردة سليمان فرنجية برفقة زوجته ريما البطريرك بشارة الراعي أمس، وأطلق ترشيحاً مقنعاً وبرنامجاً واضحاً. إذ أكد «أنني أسعى وأريد أن أكون مرشحاً توافقياً»، موضحاً «أنني لم أترشح لرئاسة الجمهورية لكي أسحب ترشيحي، وعندما أشعر أن لدي عدد الأصوات التي تخولني أن أكون مرشحاً جدياً سأترشح، ولست ضدّ أن يتفقوا على أي رئيس».

وشدد فرنجية، على «أنني لا أريد أن أكون رئيس تحدٍ، والأكثرية بحاجة إلى 65 صوتاً، لذلك نقول أنا أو غيري لا أحد يستطيع أن يصل إلى الرئاسة»، لافتاً إلى أن «رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل لديه أسبابه لبرفضني، فالأمور أكبر من قدرته الاستيعابية، وأنا لست ضد قائد الجيش جوزيف عون، ولكن ما هو مشروعه السياسي؟ سائلاً «هل ميشال معوّض رئيس توافقي؟».

وفي هذا الإطار، قالت مصادر بارزة إن اليومين الماضيين لم يسجلا أي اتصالات بعتد بها في موضوع الرئاسة، سوى استمزاج لبعض الآراء، وحتى اللقاء الذي جمع فرنجية بالراعي لم يحمل أي إشارة «فما قاله فرنجية في العلن هو نفسه ما أبلغه لحلفائه والمقربين منه». وحتى في موضوع المرفأ، لا يزال هناك نقاش بين القوى السياسية حول المخرج الذي يمكن اعتماده لمنع تدهور القضاء ومنع العبث بأمن البلاد.

(هيثم الموسوي)

تقرير

بري: لبنان كالذرّة إذا انشطر انفجر

فراس الشوفي

الإجراءات الصحيّة للوقاية من كورونا لا تزال على حالها منذ أن عادت الزيارات إلى قصر الرئاسة الثانية في عين التينة مع انحسار وباء كورونا. الحضور المسائي، في البهو، بات محصوراً بتجمّع صغير من الضيوف، يسيرون بخطوط متباعدة. يلتزم الجميع بالكمامات، ولا يفارق العازل البلاستيكي الشفاف وجه رئيس مجلس النواب نبيه برّي.

تقلّصت «التمشاية» ثلاثين دقيقة. لكنّ بري حافظ على ساعة من المشي «الثمين» بين السادسة والسابعة من كل يوم، يتبادل فيها الأحاديث مع رفاق الدرب بين أول البهو وآخره، بعد أن حُرم المشي في الخارج منذ زمن بعيد.

رئيس المجلس ليس مرتاحاً هذه

> يؤكد أكثر من قيادي في حركة أمل أن التفاهم مع باسيل لا يزال ممكناً على انتخاب رئيس حليفه ومن فريقنا السياسي

الأيام. ألقت السنوات حملاً ثقيلاً على كاهله، لتأتي الأزمة السياسية الأخيرة بمثابة مؤشّر إلى خطر وشيك لانهيار الدولة والمجتمع وتعاظم النّزعات الطائفية. التطوّرات تهدّد كل سنوات الاستقرار النسبي في البلد، والتي «ثُبّتت» بالدم قبل اتفاق الطائف، وعبرت ممرّات ضيقة جداً من مرحلة اغتيال الرئيس رفيق الحريري إلى انعكاسات الحرب الطويلة في سوريا.

واقعاً، لم تغيّر 17 تشرين كثيراً في قراءة برّي للمشهد اللبناني. ثوابته لا تزال على حالها: الحفاظ على التحالف الوثيق مع حزب الله وضرب أي سيناريو عراقي كان مُعدّاً للبنان بهدف المقاومة، إخماد أي احتمال لاقتتال شيعي - سنّي عبر التمسّك بالطائف، «ليس حبّاً بالطائف الذي لم تُنفذ إصلاحاته، إنّما لأنه الاتفاق الذي أوقف سيل الدماء»، والحفاظ على خطوط الاتصال والتشاور مع العرب والغربيين مهما كانت مستويات التشنّج مرتفعة.

أدت الانتفاضة رئيس المجلس واستفزّت مناصري الحركة إلى حدّ استخدام العنف والسلاح. ليس سهلاً على بري أن يسمع الاتهامات في الشارع لشخصه وعائلته وللحركة التي يحمل مسؤوليتها منذ غياب الإمام موسى الصدر. لكنّ الانتخابات النيابية مع كل المتغيرات التي حملتها، أعادت رئيس المجلس خصماً و/أو حليفاً ضرورياً للجميع، في الداخل والخارج، رغم حجم التصويب الشخصي عليه، وفي ظل العقوبات الأميركية وورقة انفجار المرفأ التي تطارد أقرب المقرّبين، الوزير علي حسن خليل، لكي تنفذ إليه بالاتهام السياسي.

الصراع مع الرئيس ميشال عون كان مكلفاً أيضاً، للبلد أولاً وللفريق السياسي العريض الذي ينتمي إليه التيار الوطني الحر وحركة أمل، ومتعباً لحزب الله خصوصاً. لا يفرد برّي مساحة واسعة للحديث عن العلاقة مع عون، مع تأكيده أن مسألة الكيمياء المفقودة غير صحيحة. لكنّه يعود ليذكّر بهواجسه عشية انتخاب عون، حين قال إنه يخشى أن ننتخب رئيسين وليس رئيساً واحداً، وأن الأفضل الاتفاق على «السلّة» الشهيرة. طبعاً، لا ينسى دفاعه الشرس أمام القطريين عن حقّ عون والتيار الوطني الحرّ بالتمثيل في الحكومة خلال اتفاق الدوحة، «عن قناعة تامة لمصلحة لبنان والمسيحيين والمسلمين فيه».

ما لا يقوله برّي عن العلاقة مع عون، يتردّد في الأحاديث الجانبية على لسان الحاضرين ممّن عايشوا السنوات الست الأخيرة يوماً بيوم. شعر ساكن عين التينة، أن عون الرئيس، لم يطو فعلاً صفحة الماضي، بل مارس السياسة بانتقام من مرحلة غابرة، دفع البلد فيها آلاف الضحايا والدمار، مع رغبة عارمة بإعادة البلد إلى ما قبل الطائف، رغم كل التجارب المريرة.

بداية عهد الرئيس كانت فرصة للحوار والتلاقي بين الطرفين. لكن انقلبت الآية سريعاً، «أدار رئيسان القصر الجمهوري، عون والوزير جبران باسيل، وتحوّلت الحركة إلى خصم غير معلن، ثم إلى خصم معلن بالاتهامات المستمرة بعرقلة خطة الكهرباء». وازدادت العلاقة سوءاً مع الترقيات العسكرية في ما يُعرف بـ«دورة عون 1994»، وكرّت السبحة، «زاد باسيل مستوى الخطاب الطائفي ولم تُحل قضية ماموري الأحراج حتى الآن، وزاد هجومه على الحركة».

بعد الأسبوع الأول على 17 تشرين، تشاور الحلفاء في الحزب والحركة والتيار، «واتفقوا على مواجهة الهجمة على الفريق يداً واحدة. لكن سرعان ما عمل باسيل بنصائح شركة علاقات عامة غربيّة تعاقد معها لتعديل صورته أمام الرأي العام بعد ما حصل في الشارع. نصحته الشركة بالهجوم على الجميع وعلى الرئيس بري خصوصاً».

يضيء الحركيون على زاوية علاقات التيار الوطني الحرّ المتوتّرة بالجميع، وباسيل تحديداً، ليس بحركة أمل فحسب، الرئيس سعد الحريري مثالاً، وهو الذي عقد معه عون تفاهماً أدى إلى انتخابه رئيساً، و«الأمثلة كثيرة عن التحالفات ثم الانقلاب».

الاتهامات للحركة بحماية حاكم المصرف المركزي رياض سلامة أكثر ما يزعج الحركيين في خطاب التيار الوطني الحرّ. «حين وصل الرئيس بري إلى بعبدا في جلسة التمديد الشهيرة، كان عون والحريري قد اتفقا على التمديد، والرئيس بري تحمّل بصدره التصريح على منبر القصر الجمهوري، ربّما كان عليه أن يترك المنبر لعون لكي يتحمل المسؤولية التي يتملّصون منها اليوم».

الكلام عن الماضي المضطرب بين الجانبين يطول. لكن يردّ الحركيّون على المواقف الأخيرة من جلسات الحكومة المستقيلة وتحويلها إلى «استهداف للمواقع المسيحية» ضرباً من التجنّي، «لم تتدخل في تعيين مسيحي واحد طوال عهد الرئيس عون، وجميع الذين اختارهم إمّا انتقلوا إلى موقع سياسي آخر أو تقاتل معهم باسيل، من قائد الجيش إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى، مروراً بكثر. من يستهدف المواقع المسيحية؟ باسيل أم الحركة؟ ما نشعر به نحن ولا نقوله هو محاولة استهداف أيضاً لدور المجلس النيابي. هذا الأمر غير مقبول لأن المجلس هو آخر معاقل الشرعية في الدولة المتهالكة».

مع كل الاحتقان، يترك أكثر من قيادي «صفّ أول» في الحركة الباب مفتوحاً على إمكان التفاهم مع التيار الوطني الحرّ. «لا يزال ممكناً التفاهم مع التيار لما يجمعنا من عناوين الوطنية والخط السياسي. وبالإمكان أيضاً التفاهم على انتخاب رئيس حليف لباسيل ومن فريقنا السياسي، بدل التفريط بالفرصة وإيصال مرشّح مهما تكن هويته السياسية فلن يكون حليفاً لباسيل».

أسئلة أخيرة لرئيس المجلس الذي يتجاوز ما لا يعجبه من الأسئلة ويفضّل الصمت هذه الأيام على المقابلات. متى يتم انتخاب الرئيس؟ «حين يتّفق اللبنانيون على رئيس، وأنا طرحت الحوار، وهاجموني بدل أن يفهموا أن هذا هو المخرج الوحيد والبلد لم يحتمل التأخير أبداً». ماذا عن خطاب التقسيم: «كلام سمير جعجع متقدّم وخطير حول الموضوع. لكن لا أعتقد أن هناك جديّة في هذا الطرح إنّما في إطار المزايدة والمناكفات المسيحية - المسيحية، للأسف. لبنان صغير، وهو مثل الذرّة، إذا انشطر ينفجر ويُحدث دماراً كبيراً». ما هدف زيارة السفيرة الأميركية الأسبوع الماضي؟ «مقابلة، مثلك. دخلت من الباب ومشيت معي ساعة كاملة، ثم غادرت عندما تركت القاعة ووزعت الجميع. أخذت شي تسع مقابلات يمكن».

(مروان بو حيدر)

تقرير

الحريري «يعود» إلى بيروت: زعيمٌ بلا «مستقبل»

> يعود الرئيس سعد الحريري الشهر المقبل إلى بيروت لمدّة 3 أيام لإحياء الذكرى السنويّة الـ 18 لاغتيال الرئيس رفيق الحريري. إحياء الذكرى سيقتصر على زيارة الضريح كما في العام الماضي. ولقاءات مع قياديين في تيار المستقبل وآخرين من «قدامى التيار»

لينا فخر الدين

ثبتت بالعين المجرّدة عودة الرئيس سعد الحريري إلى لبنان في 14 شباط المقبل في زيارة ستمتدّ لثلاثة أيام لإحياء الذكرى السنويّة الـ 18 لاغتيال الرئيس رفيق الحريري، لكن من دون مهرجان جماهيري، حشمً رئيس تيار المستقبل للزيارة جاء مع إطفاء الشمعة الأولى لابتعاده عن الحياة السياسية وهجرته «الطوعيّة» عن بيروت.

سنةً كاملة اقتنع فيها بأن يكون «بيزنس مان» بعدما نزع عن نفسه صفة الرجل السياسي ورئيس حكومة لبنان. وفضّل أن يُفرّغ وقته بالكامل لمتابعة أعمال شركاته ويكتفي بإحاطات سياسيّة عن بُعد ومن خلال الإعلام. يقول مقربون منه إنّ الاتصال ببيروت يقتصر على استيضاح بعض الأمور التي تكون بالنسبة إليه غير واضحة في الإعلام، ولكنّه لا يُتابع عن كثب «الصغيرة والكبيرة». وحتى إن الاتصال بالقياديين في «المستقبل» مقطوع. وحده هاتف «العمّة» يستقبل الاتصالات الإماراتيّة، إذ إنّ العلاقة بين سعد وبهيّة فيها شيء من السياسة والكثير من العواطف. ومع كلّ الانتقادات لديه على أداء الأمين العام لـ«المستقبل» أحمد الحريري خلال فترات غيابه عن «بيت الوسط» ولا سيّما في فترة الانتخابات النيابيّة، إلا أنّ التواصل لم ينقطع.

أمّا التواصل الأبرز من خارج العائلة، فيبقى مع الرجل الأقرب إلى دائرته حالياً: أحمد هاشميّة. جدول أعمال رئيس جمعية «بيروت للتنمية الاجتماعية» الموجود حالياً في الإمارات. اللقاءات بين الرجلَين دوريّة لمتابعة المساعدات التي يُديرها هاشميّة. والأخير يُحاول إحياء المؤسّسات الحريريّة التي كانت تدرّ المعونات الماليّة إلى «البيارتة» في «أيّام العزّ». صحيح أنّ ابن طريق الجديدة يقف في مساعداته عند الحدود الإنسانيّة - الاجتماعيّة، إلا أنّ نكهة السياسة لا تغيب عنها تماماً كلقاءاته بالحريري الذي يُطلعه على ما يجري خلف الكواليس.

على مدار سنة كاملة، حاول الحريري أن يكون سياسياً بمقوّمات الحد الأدنى. وراح يتنقّل بين العواصم كرجل أعمال من دون أن تطأ قدماه بيروت إلا في الذكرى السنويّة الـ 17 لاغتيال الرئيس رفيق الحريري، والتي أصرّ فيها على «الصوم» عن الكلام السياسي والاكتفاء بقراءة الفاتحة عند الضريح. وعلى ما يبدو، فإنه هذا العام سيُعيد الكرّة. إذ إنّ فمه

> يُدرك الحريري عجزه عن القيام بـ«نفضة» حقيقية داخل «المستقبل» بغياب الغطاء والموقف السياسي

السياسي مليء بالماء السعودي ولا قدرة لديه على مجابهة «فيتو» المملكة المرفوع في وجهه. يسير «أبو حسام» بين النقاط المرسومة له سلفاً. ما دام قرار «طويل العمر» بأن يبقى في مقر إقامته في أبو ظبي، سيبقى هناك معتكفاً عن الحياة السياسيّة.

طائرة الحريري التي ستحطّ في بيروت ستعود خالية الوفاض إلا من صور لجمهور سيتداعى إلى الضريح ليهتف باسم «سعد سعد سعد». الحريري برفقة «الست بهيّة» سيلوّحان للمحبّين، قبل أن يعود الجميع إلى بيته خائباً. لا جمهور تيار المستقبل قادر على إصلاح ما تم تخريبه على مدى سنوات بعد التنازلات التي يعتبر أنّ زعيمه قدّمها، ولا رئيس «المستقبليين» يستطيع إعلان موقف بالتراجع أو حتّى التقدّم. شيءٌ واحدٌ سيُحاول الحريري أن يفعله: لمّ شمل تيار المستقبل، ولو أنّه يعلم تماماً أنّها مهمّة مستحيلة لاعتبارات خارجيّة مرتبطة بانقطاع حبل السرّة مع المملكة، وداخليّة مع عجزه عن إجراء «نفضة» حقيقيّة يكون أحمد الحريري على رأسها ومع أنزواء النخب التي كانت تؤيده أو هجرتها إلى أحزاب أخرى.

هذا ما يبدو جلياً داخل تيار المستقبل: القيادة غائبة عن السمع حتّى إنّه يستحيل على الجمهور إيجاد موقف واحد لها عن القضايا الاجتماعيّة والمعيشيّة والنقابيّة. أعضاء المكتب السياسي في «كوما»، والقيادة التنفيذيّة ليس لديها الجرأة على إعلان موقف سياسي طالما أنّ رئيسها معتكف أصلاً.

إذاً، هو عصر الاضمحلال السياسي الذي تعيشه قيادة «التيّار الأزرق» ونخبه. تتفرّج على المسرح من دون أن يكون لها الحق باعتلائه أو حتّى التدخّل في كواليسه. الهزائم التي مُنُوا بها خلال هذا العام ولا سيّما في الاستحقاقات السنيّة، أشبه بضربات قويّة «على الراس»، وبقاء الحريري في شعبيّته دهراً.

صحيح أن هذه القيادات ستلبي دعوة الحريري إلى بيت الوسط فؤر وصوله، ولكن بغياب الغطاء العربي - الدولي والموقف السياسي أو أي تطوّر دراماتيكي في المرحلة الحاليّة، وأكثر من ذلك بغيابه عن الأرض وانقطاع «الدولار» عن جيوبهم، ستنتهي الزيارة بكليشيهات وشعارات لا تسمن أو تغني من جوع.

يُدرك الحريري ذلك جيّداً، إلا أنّه مصرّ على أن يملأ جدول أعماله في الأيام الثلاثة بلقاءات مكوكيّة مع كل قيادات «المستقبل». وبحسب المعلومات، فإنّ التحضيرات ستركّز على أن تكون لرئيس «التيّار» اجتماعات مع قدامى المستقبل، وشخصيّات تُعدّ مقرّبة منه ولا تنتمي إلى «التيّار».

رغم ذلك، ستنتهي هذه اللقاءات تماماً كلقاء «دولتّه» مع جمهوره عند الضريح؛ كلّ سيعود إلى عزلته، وصور تُرمى في الأرشيف من دون أن تُغيّر من الواقع المرير لـ«المستقبل» أو حتى البناء عليها في المستقبل.

(مروان بو حيدر)

تقرير

فتح ملف «عقارية المتن»: هل بدأت التدخلات تفعل فعلها؟

بدأت التدخلات السياسية في ملف مكافحة الفساد في أمانات السجل العقاري؟ الإجابة قد تكون غير محسومة الآن. إنما المعطيات المتوافرة عن سير الملف أخيراً تقود إلى أن هذا السيناريو مطروح بقوة

ندى أيوب

علمت «الأخبار» أن فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي استدعى الأسبوع الماضي، بناء لإشارة من المحامي العام الاستئنافي في جبل لبنان القاضي سامر ليشع، سبعة سماسرة يعملون في السجل العقاري في الزلقا في منطقة المتن، وحقّق معهم قبل أن يخلي سبيلهم جميعاً في اليوم نفسه. وقال مواكبون للتحقيقات إن التعامل هذه المرة كان «ألطف» مقارنة بالأسلوب الذي اعتمد في أمانتي السجّل العقاري في بعبدا وعاليه. وعُزي ذلك إلى «متابعة سياسية للملف من قوى وأحزاب المنطقة دخلت على الخط» لتكون الاستدعاءات على «الناعم»، على عكس ما شهدته عقارية بعبدا عندما طلب ليشع من فرع المعلومات، أثناء الاستماع إلى المشتبه بهم، إرسال دوريات لتفتيش منازلهم والحجز على بعض المقتنيات، متى توافرت لديه علامات تثير الشكوك بارتكاب المتهم لجرم الإثراء غير المشروع. وهو ما لم يحصل في عقارية المتن، حتى وإن كانت الذريعة أن الاستدعاءات اقتصرت حتى الآن على السماسرة، بصفتهم المدخل وصندوق المعلومات. علماً أنه في بعبدا أوقف السماسرة بالتزامن مع توقيف موظفين، ولم يجرِ التفريق بين موظف يتم توقيفه وسمسار يستفيد من قانون كاشفي الفساد، فيدلي بإفادته ويعترف من رشى من الموظفين ويخلى سبيله.

العارفون بأحوال عقارية المتن وكيف تسلك المعاملات هناك طريقها إلى المكاتب، ينقلون أخباراً عن فسادٍ لا يقل عن ذلك المستشري في عقارية بعبدا بأقلامها الثلاثة: بعبدا، عاليه والشوف. وإذا كان ما يسمى بـ«مكافحة الفساد» في أمانات السجل العقاري في جبل لبنان تحديداً قد أُخذت نوعاً ما على محمل الجد، في بلدٍ فقد مواطنوه الأمل بالمحاسبة، فلأن كل ما نُقل منذ شهرين عن تحقيقات

> بخلاف المسار المتوقع الاستدعاءات بدأت في المتن لا في الشوف

ليشع كان بتّسم بالجدية والحزم، وبأن الأمور تسلك المسار الصحيح. إلا أنه ما إن تبدأ علامات التراخي تلوح في أفق القضية، فسيؤدي ذلك إلى ركن الملف بجانب مئات القضايا المؤجّلة إلى أجل لن يأتي، أو إلى معالجاتٍ استنسابية مبتورة.

اللافت أيضاً هو انتقال ليشع إلى فتح ملف أمانة السجّل في المتن، في وقت لم يُباشر تحقيقاته في قلم الشوف التابع لأمانة سجّل بعبدا التي تجري فيها التحقيقات. علماً أنه طلب منذ نحو عشرة أيام من دوائر الشؤون العقارية بيانات نفي ملكية لموظفي السجّل العقاري في الشوف، وعددهم حوالي 18، لمعرفة ما يمتلكونه من عقارات، كما طلب من مصلحة النافعة إبلاغه بأعداد وأنواع المركبات المسجّلة بأسمائهم، ومن المصارف إيداعه كشوفات عن حساباتهم، ومن الكتّاب العدل عبر وزارة العدل إبلاغه بما لديهم من معاملات تخصّ الموظفين، كالاتفاقيات والعقود غير المسجّلة للتحقق من امتلاكهم عقاراتٍ غير مسجّلة رسمياً بأسمائهم. في حينها اعتُبر ذلك مؤشراً على التوسّع في التحقيقات، وأن النيابة العامة ستطلب استدعاء سماسرة وموظفين في قلم الشوف، وتُخضعهم للتحقيق على نسق زملائهم في قلمي بعبدا وعاليه، إلا أن ذلك لم يحصل، وتغيّر المسار مع انتقال عمل ليشع على ملف عقارية المتن. كما أن عدم تمكّن القضاء طيلة الفترة الماضية من استجواب أمين سجّل الشوف هـ. طربيه المتواري عن الأنظار، إضافة إلى التباسات أخرى، يصب وفق مصادر معنيّة «في مصلحة الموظفين في قلمي بعبدا وعاليه، الموقوفين والفارّين خارج البلد، إذ يمكن لوكلائهم التذرّع بأن الملف مسيّس لإضعاف الادعاءات».

وفي آخر المستجدات، في ما خص التحقيقات السابقة، أخلى قاضي التحقيق الأول في جبل لبنان نقولا منصور سبيل موظف واحد (ع. غ.) من أصل 30 أوقفوا في عقارية بعبدا.

ملف

المعلّمون نحو جمعيات عمومية وتلويح بالإضراب

المدارس الخاصة تنذر الدولة: الدعم أو الإقفال!

المعلمين والمؤسسات، لا سيما المدارس شبه المجانية التي يصل عددها إلى 100 مدرسة، والمدارس الواقعة في القرى والأرياف. ولفت نصر إلى أنه تشاور مع عدد من المؤسسات الأعضاء في الاتحاد، ولمس منها تأييداً لخطوة الأمانة العامة للمدارس الكاثوليكية بالإقفال القسري، مؤكداً أن الجميع يخافون الأسوأ ولن يقفوا مكتوفي الأيدي.

(أرشيف)

نحو الإضراب؟

بالنسبة إلى رئيس نقابة المعلمين في المدارس الخاصة نعمه محفوض، حلّ أزمة المعلمين هو في مجلس النواب لجهة تعديل قانون الموازنة العامة للعام 2022 وليس في مجلس الوزراء، فقد سبق أن سلمت النقابة رئيس المجلس النيابي نبيه بري اقتراحَيْ قانوني وحدة التشريع ودعم صندوق التقاعد، وجرى تسجيلهما في قلم المجلس. مع ذلك، لا يتردّد محفوض في القول إن معلّمي المدارس الخاصة هم جزء من الشعب اللبناني وينتظرون، كما باقي مكوّناته، التفاتة من الدولة إليهم، بعدما تجاوزت الأزمة المعيشية كلّ الخطوط الحمراء. لكنه قال إن أقصى ما يمكن أن يفعله مجلس الوزراء هو زيادة بدل النقل، وهو عاجز عن منح أي حوافز أخرى. لكن النقيب يذكر أصحاب المؤسسات إلى الموافقة على الخضوع للتدقيق المالي المنصوص عنه في المادة 13 من القانون 515.

العام الدراسي في خطر

«كلّ مكونات الأسرة التربوية منهكة»، هذا ما يقوله الأمين العام للمدارس الكاثوليكية، يوسف نصر، لـ«الأخبار»، مشيراً إلى أن «صرختنا موجهة إلى كلّ المسؤولين لشمول المدرسة الخاصة بحلول القطاع التربوي». ويسأل: «هل المطروح الإقفال التام للمدرسة الخاصة؟»، موضحاً أن العطلة المقررة ليست سوى إنذار بأن العام الدراسي في خطر، ومهدّد فعلاً، وبأنه على السلطة السياسية أن لا تراهن على استمرار التعليم من دون تقديم الدعم والمساندة المطلوبة، وللتخفيف من الضغط عن كاهل أساسها فتح باب التسجيل للعام الدراسي المقبل.

مع ذلك، لا ينكر هؤلاء أن هناك مدارس متعثرة وعاجزة عن تأمين مصاريفها التشغيلية، نتيجة الارتفاع الجنوني في سعر صرف الدولار مقابل الليرة اللبنانية، والغلاء الفاحش لأسعار المحروقات. وبناء عليه، سيكون الموقف، كما تقول رئيسة اتحاد لجان الأهل وأولياء الأمور في المدارس الخاصة، لمى الطويل، تفهّم هذه المدارس وعدم الوقوف عائقاً في وجهها. أما من يثبت للاتحاد أنه راكم الأرباح على حساب الأهل، «فسنكون له بالمرصاد». وحمّلت الطويل وزارة التربية مسؤولية تطبيق تعميم الوزير عباس الحلبي بإدخال كلّ الزيادات على الأقساط ضمن الموازنة المدرسية، داعية المدارس إلى الالتزام بها.

مدارس متعثرة!

لا تُحسد المدرسة الخاصة على وضعها الحالي، عامها الدراسي مهدّد جدياً تماماً كما المدرسة الرسمية. المعلمون باتوا عاجزين عن الوصول إلى مدارسهم والاستمرار في أداء مهمتهم، وغير قادرين على توفير مستلزمات المعيشة في حدّها الأدنى، وتحمّل المزيد من التسوّل على أبواب المصارف. بدورهم، لا يقوى الأهل، المصدر الأساسي لتمويل المدرسة، على بذل المزيد من التضحيات، بعدما دفعوا، بداية هذا العام، زيادات خيالية على الأقساط، بالدولار الأميركي، وتبشّرهم المدارس اليوم بإعداد موازنات مدرسية مسبقة للعام الدراسي المقبل (2023 . 2024) تحدّد بموجبها قيمة الأقساط المدرسية بالعملات الصعبة، ويتم على

فاتن الحاج

عشية الجلسة المرتقبة لمجلس الوزراء، مطلع الأسبوع المقبل، خرجت المدرسة الخاصة عن صمتها ووجهت إنذاراً إلى الدولة بالإقفال ما لم تشملها الحلول الحكومية المخصصة للقطاع التربوي. فالأمانة العامة للمدارس الكاثوليكية، التي تنسّق مع باقي مكوّنات اتحاد المؤسسات التربوية الخاصة، أعطت فرصة مدرسية من 8 شباط ولغاية 15 منه تنفيساً للاحتقان في صفوف أفراد الهيئة التعليمية، وتخفيفاً عن كاهل الأهل والمؤسسات، فيما أوصت نقابة المعلمين الجمعيات العمومية المقرّر عقدها الإثنين المقبل، بالموافقة على تنفيذ الإضراب التحذيري، الأربعاء في الأول من شباط المقبل.

زيادات على الأقساط... كرمى للأساتذة؟

زينب حمود

إذا كان تعثر التعليم الرسمي يسرق الأضواء تربوياً، فالتعليم الخاص ليس بأحسن أحواله. إذ يواصل الدولار جنونه، ترتفع فاتورة التعليم، ويزداد قلق الأهالي على مصير العام الدراسي وعجزهم عن تحمّل زيادات إضافية على الأقساط بدأت المدارس تلوّح بها لهذا العام أو للعام المقبل. أما الأساتذة في التعليم الخاص، فلا تسمع أنينهم أسوة بزملائهم في الرسمي، يتألمون «على السكت»، بعدما فقدت مخصصاتهم المتفق عليها بالليرة بداية العام قيمتها. أول العام الدراسي، تفاجأ الأهالي بأقساط وصفوها بـ«الخيالية» و«غير المنطقية». لكن الأزمة الاقتصادية والغلاء، الذي يحيط بهم من جهة وعدم ثقتهم أنه سيكون هناك عام دراسي منتظم في المدارس الرسمية أجبرهم على تحمل الأقساط المرتفعة والدولارية. لكن المدارس «لم ترحمنا»، تشكو سناء التي طلبت منها المدرسة 4 ملايين ليرة إضافية بعد شهرين على انطلاق العام الدراسي، «من دون مناقشة، أرسلت إلينا رسائل نصية تطلب تسديد الزيادة». ومع قفزة الدولار الأخيرة، «أخاف من حجم الزيادة المرتقبة على الأقساط»، عدا عن كلفة الباص المدرسي التي ترتفع من فصل إلى آخر مع ارتفاع كلفة المحروقات.

الزيادة حتمية؟

لا يعيش الأهالي على كوكب آخر. يعرفون مآل الأزمة الاقتصادية جيداً، لكن الأزمة تطاولنا كما تطاول الأساتذة والمدارس، بحسب رئيسة اتحاد لجان الأهل وأولياء الأمور في المدارس الخاصة لمى الطويل. وإذ تتفهم «ضرورة زيادة الأقساط في بعض الأحيان»، تقول إنه «إذا كانت الزيادات لا بد منها، لتخضع الموازنات للتدقيق المالي من قبل وزارة التربية والتعليم العالي، خاصة بعد أن مررت المدارس الدولار في الجنوب. لكنها مدركة أن «الجميع غير راض، لا إدارة المدرسة ولا الأساتذة، حتى أن المدير يقول عن القسط الذي يساوي 10 ملايين ليرة و200 دولار رمزياً».

وإذ اطمأن بعض الأهالي على مصير هذا العام الدراسي، تهيئهم المدارس إلى زيادات كبيرة في العام المقبل تشعرهم بأن مستقبل أولادهم الدراسي على المحك. هكذا علمت لجان الأهالي وتنقل إحداها لـ«الأخبار» أن المدرسة في صدد رفع القسط من ألف دولار إلى ألفَين.

حتى الأساتذة ينتظرون حلول العام المقبل لتسوية أوضاعهم. فـ«بعد الدولرة الكاملة للأقساط التي سمعنا عنها ستُصحّح رواتبنا وسيكون جزء منها بالفريش دولار»، يتوعد الأستاذ فراس، آسفاً لأن «المدرسة لم تضع الأهل في الصورة الكاملة لما تخطط له، لكنها تلمّح لهم أن السنة المقبلة ستتغير الأوضاع، ولن نقبل بهذه الأقساط». كيف يتلقف الأهالي هذه الأخبار؟ يجيب: «وضع الأهالي صعب جداً، وعندما تحدثهم عن زيادة في الرسوم التعليمية تكاد تصيبهم الجلطة، فهم بالكاد يتحمّلون أعباء تعليم أولادهم هذا العام».

كيف يصمد الأساتذة؟

من جهة ثانية، ما الذي يدفع الأساتذة في التعليم الخاص إلى القبول براتب شهري يساوي صفيحتي بنزين؟ بداية، لم يعد جميع الأساتذة يقبلون بذلك. هناك من فضّلوا التعليم الخصوصي أو التعليم عن بعد لتلامذة في الخارج أو الهجرة أو استبدال التعليم بمهنة تسد رمق العيش... وهذا ما تفسّره عروضات تطلب أساتذة بالجملة من جميع التخصصات خلال العام الدراسي. من بقي من الأساتذة، يطالب المدرسة بزيادة على الراتب المتفق عليه في العقد المبرم أول العام، خاصة إذا كان بالليرة فقط. بعضها تستجيب فـ«أسكتتنا بـ50 دولاراً إضافة إلى الـ3 ملايين ليرة، تقول آية من طرابلس.

لكن، يبقى من يصمد من الأساتذة، ويقبل براتب قد يبدأ بمليونين في بعض المدارس في الضواحي الشعبية التزاماً بالعقد الذي وقعوه في أول العام ويمتد إلى تسعة أشهر، أو إيماناً بأن أوضاعهم ستتحسّن في السنة المقبلة، وهناك من «يقبل بالقليل الذي لا يختلف عن الحرمان، ليس طمعاً بالوظيفة أو الضمان أو صندوق التعويضات، وإنما حتى لا أقع ضحية الاكتئاب إذا غادرت عملي وبقيت في المنزل». إدارات المدارس تقدّر تضحياتهم، و«لم تعد تتشدّد في التعامل معنا، وصارت تتغاضى عن أخطائنا حتى لا نغادر».

حلّ أزمة معلّمي المدارس الخاصة في مجلس النواب وليس في مجلس الوزراء

تقرير

الصيدليات تقفل أبوابها لا دواء ولا حلول

راجانا حميّة

لم يسبق أن وصلت نقابة الصيادلة في لبنان إلى اتّخاذ قرار «الحد الأقصى»، القاضي بدعوة المنتسبين إليها إلى إقفال أبواب صيدلياتهم لمن يعد الصيادلة يملكون ترف انتظار «الفرج»، على حدّ قولهم، بعدما طفح الكيل وبات الاستمرار في سياسة العلاج الترقيعي ضرباً من ضروب الخيال.

أمس، كانت دعوة النقابة إعلاناً عن الخطوة التصعيدية الأولى التي تفتتحها في وجه شركات استيراد الأدوية وأصحاب المستودعات بعدما توقّف هؤلاء نهائياً عن تسليم الأدوية. ومن خلف هؤلاء، المواجهة مفتوحة مع المعنيين بقطاع الدواء في ظل التقاعس عن إيجاد حلول للأزمة التي تدفع في كلّ يوم صيدلية إلى إعلان الاستسلام وإقفال صيدلياتهم نهائياً.

التزم الصيادلة بقرار النقابة شبه الكلي على جميع الأراضي اللبنانية، مع «توقف الشركات عن تسليم الأدوية منذ ما يقرب من أسبوع»، بحسب نقيب الصيادلة، جو سلوم. وفي الأسباب المعلنة، يأتي الدولار وفواتيره، ما بين مؤشر وزارة الصحة العامة والذي حدّدته أول من أمس على أساس سعر 55 ألف ليرة وبين سعر صرف الدولار الأميركي في السوق السوداء على أساس 61 ألف ليرة (وهو السعر الذي سجّله الدولار ظهر أمس).

إقفالات قسرية

أما في الأسباب الطويلة الأمد، فهي تكمن في وصول القطاع إلى حافة الانهيار، مع التآكل الذي يلحق برأسمال الصيدليات من جهة، وفقدان الكثير من الأدوية من جهة أخرى، التي تدفع الكثيرين إلى الإقفال القسري لصيدلياتهم بعدما باتت الأكلاف التشغيلية تفوق ما يجنونه من أعمالهم. وعلى أرض الواقع، يفنّد بعض الصيادلة هذه الخسائر بالأرقام. ويشير أحدهم إلى أنه باع «أول من أمس على أساس سعر صرف 50 ألفاً، ثم 55 ألفاً بعد صدور المؤشر، وأنا على يقين بأن ما جنيته لا يكفي لشراء الأدوية بعدما بات سعر الدولار 61 ألفاً». أضف إلى ذلك «أن الشركات توقفت عن التسليم ونحن نستنفد ما لدينا من أدوية».

عملياً، وبحسب أحد الصيادلة «ما ينفد من صيدلياتنا لا نستطيع أن نشتريه بسبب توقف التسليم والدولار، وهذا ما يؤثر في طول لائحة الأدوية المفقودة».

ويتفق الكثير من الصيادلة على أن «البعض أقفل صيدليته بعدما فرغت من الكثير من الأدوية». صحيح أن هذه الإقفالات قسرية، إلا أنّها أول الطريق نحو الإقفالات النهائية مع اشتداد الأزمة». وإن كان ليس هناك من رقم نهائي لأعداد الصيدليات التي أقفلت نهائياً، إلى أن هناك «عدداً لا بأس به من الصيادلة سافروا أو تركوا صيدلياتهم وسلّموها لمتخرّجين جدد وبقيت بأسمائهم، وهذه تصعّب من إمكانية الإحصاء الدقيق».

نحو تحرك كبير

هذه الخطوة ليست آخر المطاف، إذ يشير سلوم إلى التحضير لخطوات أخرى بالتنسيق مع النقابات الحرة الأخرى «من أجل التحضير لتحرّك كبير»، انطلاقاً من عناوين كثيرة ليس أولها إجبار شركات الأدوية على تسليم الأدوية وتوفيرها للمرضى، مروراً بالأدوية المزوّرة والمهرّبة، وليس انتهاءً بالصيدليات والمستوصفات غير الشرعية.

أبعد من الإضراب، يتحدّث بعض الصيادلة عن عقم في الحلول، مع عجز المؤشر عن اللحاق بسعر صرف الدولار، حتى المطالبات بإصدار مؤشر يومي «ليس حلاً جذرياً للأزمة». ويطالب البعض بانقلاب في الحلول «يعني طالما أنه ليست هناك جرأة باعتماد أدوية الجينيريك فلا تعويل على الحلول».

على الضفة المقابلة، لم تبدِ نقابة مستوردي الأدوية أي حسن نية، فهي تشترط التسليم بإصدار مؤشر يومي للأسعار «وهو ما وعدنا به» وزير الصحة العامة». وإلى ذلك الحين، دعت «جميع المستوردين والموزّعين إلى الاستمرار بتسليم الحدّ الأدنى من احتياجات السوق إلى حين استقرار الوضع النقدي من جديد»!

(هيثم الموسوي)

رابطة الثانوي تحتمي بقواعدها وعين الأساتذة على مكتسباتهم

«التربية» تبحث عمن يتلقف كرة النار

لم يفتح لقاء وزير التربية عباس الحلبي برئيس مجلس النواب نبيه بري كوة في جدار أزمة التعليم الرسمي. الذي توقع الحلبي أن ينسحب على الخاص وعلى الجامعة اللبنانية. دافعاً باتجاه عقد «جلسة حكومية تربوية» تتلقف كرة النار عن الوزارة

(هيثم الموسوي)

فؤاد بزي

بعد عرض وزير التربية عباس الحلبي الأخير حول «موافقة الجهات المانحة على إعطاء مساعدات للأساتذة»، تتجه الروابط لتمديد الإضراب أسبوعاً رابعاً إضافياً، إذ إنّها ترى في عرضه الأخير «توليفة جديدة للذّ دولارات يومياً، من دون أن يكون هناك أيّ عرض حقيقي». أمّا الأساتذة، فيستمرّون بتحرّكاتهم على الأرض، آخرها تظاهرات الأمس في جونية، طرابلس، بيت الدين، عاليه وبعلبك، وفيها إعادة التأكيد على «ضرورة حفظ قطاع التعليم الرسمي، عبر إنصاف الأساتذة، وإعطائهم حقوقهم، ورفض الطروحات المؤدّية نحو التعاقد الوظيفي، مثل قسمة الدوام بين 10 ساعات وظيفة و10 ساعات تعاقد، بالإضافة لرفض كلّ أشكال التغطية الصحية من خارج تعاونية الموظفين»، ويعتبرون أنّهم «الوحيدون في الدولة اللبنانية الذين يتقاضون رواتب على سعر الصّرف الرسمي 1500، بينما الدولار الجمركي على 15000، والخدمات الرّسمية تدفع بحسب منصة صيرفة، والتّجار يحصّلون أموالهم وفق السّوق السوداء».

نحو الجمعيات

يدفع تأزّم المشهد على كلّ المستويات، نقابياً ومعيشياً، رابطة الثانوي لـ«العودة نحو لمّ الشّمل، وعدم قبول استقالة رئيستها ملوك محرز، إذ ستتوجه إليها في مرحلة لاحقة لطلب التراجع عن الاستقالة»، إضافة إلى «طلب تغطية القواعد، أيّ الأساتذة، لتمديد الإضراب الحالي» بحسب مصادر في الهيئة الإداريّة، التي ترى في «العودة إلى الجمعيات العمومية أمراً لا مفرّ منه في إدارة الإضراب»، كي يكون القرار مغطى من الأساتذة، وعليه ستعقد الجمعيات يوم الاثنين المقبل من بعد، عبر تطبيقات إلكترونية، لتعذّر وصول الأساتذة إلى الثانويات للتصويت فيها بسبب الغلاء الفاحش في أسعار المحروقات، على أنّ التصويت سيقتصر على نقطة واحدة وهي «الموافقة على تمديد الإضراب»، من دون أن يعني ما سبق الوصول إلى الإضراب المفتوح.

اقتراح باعتماد سعر خاص على منصة صيرفة للأساتذة مواز للدولار الجمركي

«حلول الروابط الترقيعية» يرفضها جورج سعادة رئيس التيار النقابي المستقل، فـ«الزيادات تبقى خارج أساس الراتب، الذي لا تشكّل كتلته الأساسيّة اليوم أكثر من 20% من مجمل التقديمات المصاحبة له، مثل مضاعفة الرواتب والحوافز»، التي يسميها بـ«الشحادة»، ويحذّر سعادة من «الاستمرار في تقليص الإضرابات التي تصيب القطاع الرسمي، والتلويح الذي بدأ يظهر أيضاً في المدارس الخاصة وفي الجامعة اللبنانية»، في إشارة واضحة إلى الدفع باتجاه عقد «جلسة حكومية تربوية» تتلقف كرة النار عن الوزارة.

أمّا الدكتور علي مشيك رئيس المكتب التربوي في حركة أمل، المعني بهذه الزّيارة، فيرى أنّ «الحلّ في مازق، الخاص والرّسمي، فالأول لا يزال يبحث في الطرق الممكنة لإعادة فتح المدارس الرسمية، فاجتماع أمس مع رئيس مجلس النواب نبيه بري، وأكّد في نهاية اللقاء على «مسؤولية الجميع عن ملف التربية، لا الوزارة وحدها، لا سيّما أنّ الخروج من الأزمة يحتاج إلى مراسيم وقرارات في مجلس الوزراء، وإلى قوانين في المجلس النيابي»، وتكلّم الحلبي عن «أزمة التعليم القائمة على ضوء الإضرابات التي تصيب القطاع الرسمي، والتلويح الذي بدأ يظهر أيضاً في المدارس الخاصة وفي الجامعة اللبنانية»، في إشارة واضحة إلى الدفع باتجاه عقد «جلسة حكومية تربوية» تتلقف كرة النار عن الوزارة.

أمّا الدكتور علي مشيك رئيس المكتب التربوي في حركة أمل، المعني بهذه الزّيارة، فيرى أنّ «الحلّ في مازق، الخاص والرّسمي، فالأول لا يستطيع الذهاب نحو الامتحانات الرسمية من دون الثاني، والوقت يضيق لناحية انقضاء العام الدراسي». يضيف مشيك «الأمور لم تعد متعلّقة بالحوافز، فهذه المبالغ مؤقتة، ولن يستمر دفعها أكثر من عدة أشهر»، ويسأل «ماذا سيفعل الأستاذ خلال أشهر الصيف، وكيف ستؤثر عليه تقلبات الدولار؟». ولشؤاء العام الدراسي، فالحل يكون وفقاً لمشيك بـ«اعتماد سعر خاص على منصة صيرفة للأساتذة مواز للدولار الجمركي، وتعديل بدلات النقل، فلا يوجد عناصر مساعدة في البلد، لا اقتصادياً ولا سياسياً»، ويختم بالإشارة إلى «تعالي الأصوات الداعية للإضراب في الجامعة اللبنانية، والإدارة العامة، ما يستلهل الوصول إلى عقد جلسة حكومية خاصة بالوضع التربوي، فإنقاذ العام الدراسي يحتاج تدخلاً أكبر من كلّ الأحزاب».

«المثقّفون الشيعة» في السعودية والاصطفاف السياسي

فوّاد إبراهيم*

يقول مونتسكيو: «إذا كانت الحرية ثمناً لمن يشتريها، فإنها بلا ثمن لمن يبيعها».

من خارج الصيرورة الثقافية المحلية والعالمية، تصدّرت «المشهد الشيعي» في المملكة السعودية مجموعة كتّاب من الطائفة من انتماءات متعدّدة: ليبرالية (قضى بعض أفرادها ردحاً في التديّن)، ويسارية، جمع بينها هدف مشترك: نقد الاجتماع الديني الشيعي وتمجيد مملكة آل سعود و«رؤية 2030»، وهي الثيمة الحاضرة بكثافة في كتابات المجموعة.

ابتداءً، لا بد من إلفات الانتباه إلى أن هذه المجموعة لا يصدق عليها مسمّى ظاهرة ثقافية، ولم تكتسب صفة تيار ثقافي، ولكنّ الساحة الممنوحة لها في الإعلام الرسمي يسبغ عليها حالة ثقافية برافعة سلطوية. اختار هؤلاء تمثّل الطاغية في قمع حرية الشريك المذهبي، ولكن من موقع الآخر.

ثمّة خيارات مُحَاتلة يلجأ إليها أفراد هذه المجموعة تفضي إلى الوقوع في قبضة العبودية الجديدة، السياسية منها بدرجة رئيسة، ومن بينها مخادعة الذات بمشاغلتها بقضايا لا تتطلب ثمناً، من أي نوع، كممارسة النقد الاجتماعي، أو حتى النقد الفكري المقطوع الصلة بالحرية السياسية (أي نقد السلطة الحاكمة). فأولئك الذين يختارون سبيلاً غير سبيل مقارعة الاستبداد السياسي، يقترفون خطيئة بحق شعبهم، حين يسهّلون تبرير الوقوع في حبائل العبودية الطوعيّة، بلغة دولا بويسي. ليس في ذلك، كما يتوهّم بعضهم، دعوة لتعطيل حركة النقد بأشكاله الأخرى، ولكن الشجاعة تقتضي فتح أفق النقد واسعاً وشاملاً وليس انتقائياً، أي أن يختار الناقد ما يجلب السلامة الجسدية والزهو المعنوي، والنأي عن كل ما يجلب الضّرر الفعلي والمتخيّل، الذي غالباً ما ينجم عن نقد السلطة السياسية.

ومن الضروري تثبيت نقطة فصل في أي مناقشة مع هذا الفريق أو غيره، وبالنسبة إلى أولئك الذين اعتمدوا النقد نهجاً في حياتهم ونضالهم، بأن لا خشية لديهم من النقد، ولديهم الشجاعة الكافية لأن يمارسوه ضد ذواتهم. وفي المبدأ، لا غنى للمجتمعات والدول عن النقد لأنه شرط رقيّ، فلا تتقدّم الأمم إلا بنقد ذاتها، واعتماده نهجاً ثابتاً ودائماً. وفي الوقت نفسه، إن الانتقائية في النقد هي خداع للذات، كأن نختار ما يسهل نقده ويرجى ثمنه (مادياً كان أو معنوياً)، والنأي عمّا يتطلّب جسارة المواجهة وتحمّل التبعات.

> اختيار «النهار» لنشر مقالات مقطوعة الصلة بالسياق الثقافي اللبناني ليس عبثياً وإن بدا طفولياً وفي تفصيحه السياسي والإعلامي نحو موازنة ما تنشره «الأخبار»

وهذا ما يفعله بعض الكتّاب الشيعة في مملكة آل سعود حيث الشجاعة تتظهّر في أقصى أشكالها، حين يتعلق الأمر بنقد الاجتماع الديني الشيعي، ولكنّها تنقلب جبناً وخوراً حين تقترب من نقد السلطة السياسية، وانتهاكها لحقوق الإنسان ومعتقلاتها المكتظّة بسجناء الرأي، وساحات إعدامها التي تجزّ فيها رؤوس دعاة الحرية والكرامة بسيف الوحشية والظلامية، فحينئذ تجفّ الأقلام وترفع الصحف.

يعتصم أفراد المجموعة بلغة نقدية موغلة في التحريض والشيطنة، لكل ما هو شيعي (دينياً كان أو سياسياً)، ولا غرابة في ذلك، فهؤلاء يتحصّنون بالسلطة، وبجبروتها الأمني، وإمبراطوريتها الإعلامية، في مقابل مجتمع يراد منه الصمت طوعاً أو كرهاً.

طور في العدمية لدى بعض من هذا الفريق، يأخذ شكل إقصاء تام وإقتلاعي لكل الآخر، تماماً كما كانت الوهابية الرسمية، ولكن هذه المرة من موقع حامي حمى الحريات والفردانية. يكاد السيناريو نفسه في لعبة الحقيقة والزيف يتكرر، فالتوظيف الانتهازي للقيم ليس حكراً على فئة، ويقدّم هذا الفريق مثالاً بائساً على شعار الطغاة «لا حرية لأعداء الحرية».

منهجية النقد لدى هؤلاء الكتّاب ليست مؤسّسة علمية، وإن تسترّت بقشرة علمية، ولا يبدو أنهم معنيون بتوليد وعي أو حتى معرفة إجمالية عن حالة ثقافية قائمة بقدر النزوع نحو شيطنة الشريك المذهبي، من موقع الآخر.

ليست الانتقائية، فحسب، هي عنصر التوجيه في الكتابة النقدية لدى هذا الفريق، فما هو أسوأ منه هو التحريض على العقوبة. يمثل هذه اللغة يمكن توقّع ردود الأفعال، كأن تقدم الأجهزة الأمنية على اعتقال رجل دين بعد مداهمة منزله بطريقة مافيوية وتفتيشه وإخضاعه لتحقيق شامل، عقب نشر مقالات عنه في صحيفة «النهار» اللبنانية. وللإشارة، فإن اختيار هذه الصحيفة لنشر مقالات ذات خصوصية شديدة، محلية واجتماعية، مقطوعة الصلة بالسياق الثقافي اللبناني ليس عبثياً وإن بدا طفولياً. فهو في الظاهر، يتموضع في معادلة التجاذب السياسي الداخلي في لبنان، وفي تفصيحه السياسي والإعلامي يتطلّع نحو موازنة ما تنشره صحيفة «الأخبار» من مقالات لكتّاب معارضين للنظام السعودي والبحريني.

خدر الضمير لدى بعض الأقلام الشيعية في مملكة آل سعود يصل إلى حد التعامل مع خبر إعدام شباب دونما محاكمة عادلة، أو اعتقال أشخاص بطريقة تعسفيّة بطريقة التشفي، بحمله على ذريعة ممارسة حرية التعبير التي تكون امتيازاً حصرياً لطرف دون آخر.

لا تعكس الرطانة الثقافية والتلطي وراء كومة مصطلحات مقطوعة السياق السياسي محلياً ما خلا التوظيف الهابط في معركة غير متكافئة، بغرض نفي الآخر واقتلاعه، وليس تعبيراً عن التزام من أيّ نوع بموجبات المفاهيم التي يجري استخدامها لمحاكمة الآخر. حرية الرأي والمعتقد، والانفتاح، والحوار، والاعتدال، والفردانية في سياقها الليبرالي، مفاهيم إنسانية وثقافية يجري توظيفها في المناكفة العبثية لغرض الانتقام الشخصي من الآخر، الديني، لا بغرض الصعود بمنسوب الوعي المجتمعي، ولا تحرير الفرد من هيمنة السلطة، أي سلطة، لما ينطوي عليه من تداعيات سياسية. ولا غرو، والحال هذه، أن تلك المفاهيم لا نصيب لها في التداول الثقافي المحلي، فضلاً عن السياسي، وقد مثّل عهد سلمان وصبيته النموذج الأسوأ في التاريخ الأسود لمملكة آل سعود، على مستوى العلاقة بين المجتمع والسلطة.

غياب شخصية محمد بن سلمان (صاحب السجل الأكثر دموية وسادية في الوقت الراهن) في دوّامة الاحتجاجات الثقافية لدى كتّاب الشيعة في مملكة آل سعود ليس من قبيل السهو المغفور، حيث القطيعة بين الحرية والانفتاح والتسامح والرأي الآخر وبين سلطة جبلت على إفناء الآخر وتقطيع أوصاله. فغياب ابن سلمان، كما حضوره، يتم بطريقة انتقائية أيضاً، بحسب الموضوع.

إن تغييب نظام سلمان وصبيته في جدال الحرية، وحرية التعبير أولاً، وتكشيف استخدامها في هيئة جرعة تهويلية ضد الشريك، الديني، يشي بنزوع استغلالي لمفاهيم نبيلة في معركة هابطة. ولذلك، تبدو عبثية وعقيمة موضعة ابن سلمان في سردية الإصلاح، اللهمّ إلا أن تكون الوصفة النيوليبرالية (برغم من كارثية تجاربها) في تمظهرها الاجتماعي، معزولة عن السياسي، هي غاية المنى، كما تظهرها نوبات الردح البائسة في كتابات مثقفي السلطة.

كتابات هذا الفريق لا تندرج في سياق النقد الثقافي، بل هو نقاش سياسي بلغة ثقافية ومفعول أمني، إذ يضع نقد الخطاب الديني في بعده الاجتماعي في مواجهة مع «رؤية 2030»، ليخرج في هيئة تمرّد على سياسة الدولة وتالياً تبرير العقوبة.

وبلغة حداثوية تروق لهذا الفريق، أن الحرية هي، في الجوهر، تنوّع لانهائي، لأنها تحترم كل الإرادات، وحين تحتكر الحرية من طرف ويقاتل من أجل حرمان الآخرين منها بدعوى أنهم يقفون أمام التقدّم والمسار الذي يسلكه، تنقلب الحرية استبداداً، ولطالما كان لهذا الاتجاه قدم راسخ في الاستبداد والمصادرة، قولبناه في جملة مقتضبة «تنزيه الذات وتوصيم الآخر»، وإن كان التعبير عنها بمفردات مستمدة من قاموس الحرية نفسها.

وحتى لا يقع هذا الفريق تحت وطأة وهم المنجز السلطوي، على فرضية حصوله، فمن الأخلاقي لفت الانتباه إلى نقطة جوهرية مفادها أن الحقوق ليست هبات، وإنما هي خصائص وامتيازات ترافق الإنسان منذ ولادته، ولذلك يصرّ هربرت سبنسر على رفض الفكرة القائلة بأن حقوق المواطن هي ما تقرّرها الحكومة وحدها. كما أن الحقوق ليست استنسابية، ولذلك، يقترح سبنسر قانوناً واضحاً يكفل لجميع الأفراد حقوقاً متساوية، وأن تكون هذه الحقوق هي الحكم الشامل للجميع، أي قانون يقوم على الحريّة المتساوية للأفراد كافة، ويمنع أي فرد من انتهاك هذا القانون، وهذا وحده يؤسّس لمشروعيّة الرابطة بين الفرد والدولة.

(أ ف ب)

ولكن حتى القانون قابل للانتهاك، في ظل اختلال موازين القوى بين المجتمع والدولة، ومعه تختلّ معادلات كثيرة. وقد وصم بيرييدس الوعي بـ«الضمير التعيس» الذي قد يسوق صاحبه إلى العبودية، حين يدخل في لعبة القانون التي تملي عليه العمل وفق شروط الآخر، أياً كان هذا الآخر (والسلطة في مقدّمها)، وهي شروط ليست متوافقة مع منسوب وعيه.

ما يُرمى به الآخر (الديني هنا)، بالجمود على خيار ثقافي يخلع عليه مشروعية دينية ونفي الخيارات الأخرى، وتالياً التحريض على اقتلاعه، يمارسه المثقف السلطوي حرفياً مع فارق أن الآخر يتحصّن بقوة مادية، أي الدولة، وأيّ دولة؟! إن الاحتجاج بأن الآخر يحتمي خلف ساتر ديني في تصويبه على المختلف يرتدّ عكسياً على المثقف السلطوي نفسه، ولا سيما في رمي الديني بالتخلّف والرجعية، وبما حواه إرث السجالات الإيديولوجية بين الديني والعلماني في سرديات الحداثة. ويبقى، أن جدالات الشأن العام تبقى محكومة بقوانين حرية الفكر، ما لم تكن السلطة السياسية طرفاً، فحينئذ لا تعود مناقشات فكرية، بل سياسية وتالياً أمنية.

إنّ أوّل ما تلجأ إليه السلطة للحدّ من الحريات هو القوانين الجزائية، حيث تقوم السلطة، وبيسر بالغ، باستخدام تلك القوانين وتوجيه اتهام بإساءة الحريّة تحت طائلة التعدّي على الحق العام أو الخاص، ولذلك لفت مونتسكيو إلى أنّ حريّة المواطن تتوقف على صلاح القوانين الجزائية خاصة. في حقيقة الأمر، إنّ القانون الذي يتطلّع إليه المواطنون ليس ما ينطوي على تقييد لحرياتهم، بل ما يمنع تغوّل السلطة، وهو ما لفت إليه هايك بتحرير حكم القانون من الامتيازات والاستثناءات لأشخاص معيّنين تحدّدهم السلطة، وهذا وحده الكفيل بحماية مبدأ المساواة أمام القانون والمانع لتشكّل الحكم الاستبدادي.

المثقف السلطوي بعجرفة مستعارة، يمارس إقصاءً متعالياً ضد شريكه المذهبي بالمعنى الإثنولوجي وليس الديني، عن طريق تنصيب نفسه في موقع المناصر للعلم والحداثة والانفتاح والحرية ونفيها عن الآخر. ما يؤسف له، أنه يفعل ذلك من موقع التماهي مع السلطة، وليس حرية التعبير التي يجد مرتعها الخاصل في الفضاء الإعلامي للسلطة.

إنّ أسوأ ما قد يواجه مجتمعاً ما أن يتقمّص المثقف دور رجل الأمن، لما ينزاح عن محيطه الطبيعي، وينحاز إلى البلاط، ولك، حينئذ، تخيّل نوع الخطاب الذي ينسجه والأجندة التي يحملها. نفثة مصدور أطلقتها مدام رولاند، أحد رموز الثورة الفرنسية، وقد أعدمت سنة 1793 بسبب آرائها، واختصرت أزمة الحرية بعبارة: «الأمن هو مقبرة الحرية».

إن الجملة البائسة التي تردّد في بعض أصقاع العالم، والعربية منها على وجه الخصوص: «الحمد لله على نعمة الأمن والأمان»، وهي ليست سوى دعوة مفتوحة للسلطة بأن تغرز مخالبها في أجساد رعاياها، وهي، في الوقت نفسه، عملية استدراج للطغاة لسنّ ما يشاؤون من تشريعات وابتكار إجراءات تنتهي، في خاتمة المطاف، إلى استعباد الرعيّة. تذكير الدولة بمهمتها الأساس، أي حفظ الأمن، لا يتطلّب الاستجداء الخادع والمهين، لأن النتيجة، أو بالأحرى الثمن، هي خسارة الحريّة والوقوع في حبائل الاستعباد. وبحسب توكفيل فـ«الأمّة التي لا تطالب حكومتها إلّا بالسهر على الأمن والنظام، أمة مستعبدة».

باسم الحفاظ على الأمن، يتمّ انتهاك الحريّات عموماً، وليس أهون على الأنظمة الشموليّة من أن تخوّف الناس من وقوع أخطار ما قادمة حتى تحصل على أكبر تأييد شعبي بغرض إجراءات أمنيّة صارمة.

إنّ اللعب بورقة الأمن هو امتياز حصري لدى السلطة السياسية، فمنها تكتسب مشروعيّتها الشعبيّة، ومنها تعزّز أركانها، ومنها تبيح استعمال ما تشاء من أدوات القمع باسم «حفظ الأمن». ولطالما أسرف كتّاب شيعة في مملكة آل سعود في الرقص على جثث شهداء العوامية والقطيف عموماً، مستأنسين إلى رواية الخصم، أي وزارة الداخلية وأفرعها القديمة والمستحدثة، وأخرها جهاز أمن الدولة، واحتساب روايتها نهائية وغير قابلة للطعن، أو حتى التحفّظ. فالأمن هو أمن السلطة وليس المجتمع، وعليه، فإن حفظ الأمن كفيل بتبرير كل إجراء يوصل إليه (أي إلى أمن السلطة).

إنّ ما سبق يعيد التذكير بالتكتيك القديم، فمن أجل أن ينزع المستبد الشرعية عن خصومه يحمّلهم مسؤولية تهديد الأمن، وظاهره أمن الناس وباطنه وحقيقته أمن السلطة. وبذريعة ماكرة كهذه، يحتكر المستبد سلطة فرض النظام واستعادة الأمن، وفي الوقت نفسه يجرّد الخصوم من أي غطاء شعبي، أي شيطنة المعارضين له.

ليس من وسيلة لمصادرة الحرّة أسهل من رفع درجة التهديد الأمني في البلاد، والذي يتمّ، في بعض البلدان، تحت قانون «إعلان حال الطوارئ» وفي أحيان كثيرة يجري ذلك من دون إعلان، وهو ببساطة بمنزلة بلاغ استباقي عن وجود تهديد أمني بمستوى مرتفع للغاية يحدق بالبلاد، وهو الشرط التمهيدي لتبرير الإجراءات الأمنيّة الاستثنائية في عموم المناطق، حيث يتم تعطيل العمل بالدستور.

لهؤلاء الكتّاب، الذين اختاروا الاصطفاف إلى جانب الطاغية، ونذروا أقلامهم لخدمته وساهموا في تأخير لحظة التغيير الحقيقي، القائم على الشراكة الشعبية الكاملة في بناء مجتمع الحرية والعدالة والمساواة بدعوى أن سلمان وصبيته من دعاة الليبرالية والانفتاح والاعتدال، نذكّر بما جرى في لقاء جرى بعد تولّي فهد العرش في عام 1982؛ جمع عدداً من قيادات الحزب الشيوعي في الجزيرة العربية مع وليّ العهد الأمير عبد الله، الملك لاحقاً، العائدين من المنفى، فتحدّث معهم بلغة اليسار، وأخبرهم بأن الصحافة الأميركية تصفه بالأمير الأحمر، لانحيازه إلى جانب قضايا العمّال والطبقات الفقيرة ومناهضة الرأسمالية الأميركية. خرج هذا النفر وهم يفركون أيديهم لفرط ما سمعوا من ترّهات، فهل وصلت الرسالة؟

* باحث من الجزيرة العربية

«شيوعيون لبنانيون» في سوريا: التطبيع الطبيعي

وسام حاج*

أشهر قليلة مضت على صدور نداء الشيوعيين اللبنانيين «من أجل حركة تحرّر عربية جديدة»، لكنها كانت كافية لتغيّر المشهد على جبهة اليسار اللبناني. لقد جاء هذا النداء في وقت يستمر العدوان ويشتدّ على محور المقاومة، أخذاً أشكالاً مختلفة وجديدة بعد أن عجز العدو عن تحقيق أي إنجاز من الناحية العسكرية، الأمر الذي أنضج رؤية مختلفة وجديدة أيضاً، ومتناسبة مع مهمات جديدة، عبّر عنها هؤلاء في ندائهم الذي رأوا فيه أن الهدف الرئيسي لقوى التغيير عليه أن يتمحور حول قضية التحرر الوطني: «فبمجرد بقاء بلداننا سوقاً للإمبريالية ومصدراً لمواد أولية منهوبة، سوف يبقى إنماؤها وتقدّمها عصيين على التنفيذ لو ظلا متمحورين حول مسألة التغيير الداخلي فقط. فشعوبنا أضحت مجرد كتل بشرية موظفة في خدمة المصالح الإمبريالية ومخططاتها وتحولت بلداننا إلى هياكل قابعة معراة من الكرامة الوطنية يستحيل عليها التغيير الديموقراطي السلمي». كما أنه «لا يجوز في البلدان التابعة التي هي في طور التحرر تقديم الصراعات الطبقية على الصراع الوطني التحرري، ذلك أن جميع الصراعات في هذه البلدان إنما تخاض في ميدان الصراع الوطني» (راجع «الأخبار»، عدد 31 أيار 2022).

من الطبيعي أن تلاقي هذه الطروحات ترحيب القوى اليسارية المقاومة. ولكنها على ما يبدو استفزّت قيادة الحزب الشيوعي الرسمي الذي لا يزال يعتبر نفسه يسارياً وهو المخترق حتى النخاع من قبل المنظمات غير الحكومية ويمارس يساريته على الطريقة الليبرالية الغربية. من هنا، أتى رد الفعل العنيف الذي عبرت عنه هذه القيادة في بيان معيب، مباشرة بعد أن قام «الشيوعيون اللبنانيون» بزيارة تضامنية مفاجئة إلى العاصمة السورية دمشق التقوا فيها بقيادة حزب «البعث».

فعلاً، الزيارة كانت مفاجئة للجميع. أكثرية الشيوعيين رأت فيها خطوة شجاعة وصادقة أن أوانها وكان يجب أن تحدث منذ زمن بعيد. لكن قيادة الحزب الرسمي رأت أن الذين قاموا بالزيارة انتحلوا صفة الحزب الشيوعي. علماً أن مصادر «الشيوعيين اللبنانيين» نفت هذا الأمر، ولطالما كانت تؤكد دائماً أنهم يسعون إلى إنشاء تنظيم جديد بعيد من الحزب الرسمي وهم لا يسعون حتى إلى التنافس معه لأنهم يعتبرون أن طروحاتهم مختلفة كلياً عن طروحات الحزب. من هنا، الالتباس في الأسماء لا يتحملون هم سببه، ولعل مشكلة الحزب الشيوعي تكون بذلك في محل آخر.

لكن في الحقيقة مشكلة الحزب الشيوعي ليست هنا، إنها في هذا الانحراف المتمادي عن الخط الذي لطالما ميّز مسيرته السابقة. فهو الآن وكأنه مصاب بانفصام سياسي؛ من جهة، يدعي أنه ضد الإمبريالية لكنه لا يتجرأ على تحميلها نتائج كل ما يجري في المنطقة ولا يتخذ موقفاً ضدها داعماً للقوى التي هي على مواجهة مباشرة معها. وبدل أن يكون شعاره طبقياً، ضد الرأسمالية، أصبح شعاره لا يستهدف سوى الطائفية، والذي لطالما ساعده للنيل من المقاومة الإسلامية. يجتر مقولة الحزب المقاوم وهو الآن لا يقوم بأي عمل مقاوم، بالرغم من أن لبنان أصبح فعلياً تحت الاحتلال الأميركي المباشر. حتى في بيانه الذي أدان فيه الزيارة لم يتجرأ على ذكر العدو الإسرائيلي حين أورد زوراً أن المقاومة الوطنية اللبنانية كانت من أجل الدولة العلمانية الديموقراطية. ومن جهة، يطرح التغيير الاجتماعي، لكنه يرفع شعار التغيير الديموقراطي السلمي في وجه الطبقة الحاكمة الفاسدة التي يوازيها مع العدو الإسرائيلي. يطمح إلى تحقيق الاشتراكية ويعزل نفسه عن مصير دول محور المقاومة، حيث التكامل الاقتصادي معها هو الكفيل لإنجاح أي فرصة للاشتراكية في لبنان. يريد تطوير اليسار العربي وإنشاء مقاومة عربية شاملة، وفي الوقت نفسه يعلن جهاراً أن الحرب على سوريا شأن داخلي لا ينبغي التدخل فيه.

أي حزب شيوعي هذا؟ وبأي حق أخلاقي يتصدى لمجموعة شيوعيين قامت بخطوة وجدانية تجاه الدولة التي تعرضت إلى أقسى حرب استعمارية إمبريالية عرفتها البشرية في الآونة الأخيرة.

إن انحرافات الحزب ليست صدفة. هكذا يرسم له الدور من قبل الدوائر الغربية التي تقوم بعملية «الإخراج» في معركتها ضد المقاومة. فلكل حزب خطابه المفترض أن يكون مقنعاً للشريحة التي يتوجه إليها. حزب الكتائب، مثلاً، لن يكون مقنعاً إذا تناول خطابه المعادي للمقاومة مسألة مذهبية المقاومة، لأن تاريخه نابع في الأساس من كونه حزباً مذهبياً. فتاتي شعاراته لتحمل فكرة التخلي عن السلاح المقاوم كشرط أساسي لبناء الدولة «الطائفية»، طبعاً، (علماً أن «الكتائب» كان أوّل من تسلّح وقرر أن يضع نفسه مكان الدولة ليضرب المقاومة الفلسطينية). أمّا الحزب الشيوعي، كونه حزباً علمانياً، نراه ينال من المقاومة بسبب شيعيتها، بالرغم من أن صراع المقاومة مع العدو الإسرائيلي ليس دينياً، بل لأن إسرائيل دولة محتلة وأداة استعمارية. لكن بهذا الخطاب المقدّم من الحزب الشيوعي الرسمي تستميل الإمبريالية شريحة واسعة من العلمانيين والمثقفين الذين يئسوا من الطائفية في لبنان ويعتقدون أن المقاومة لها مصلحة في حماية هذا النظام الطائفي المسبب لويلاتهم. كما أن الدور المريب الذي يقدمه هذا الحزب خدمة للإمبريالية (وهو الحزب المفترض أن يكون السبّاق في معركة التحرر الوطني)، هو بالضبط في تغييبه للجوهر الحقيقي للصراع الذي يقوده محور المقاومة، في كونه صراعاً تحررياً وطنياً. ولتغطية انحرافاته يصور هذا الحزب الأزمة السورية بأنها أزمة داخلية لنظام فاسد يقمع شعبه الطامح للحرية، أو بأنها صراع مذهبي لا علاقة له بها. وكلنا نعلم كيف أن أمينه العام السابق ذهب به الأمر إلى توقيعه إعلان «ربيع دمشق» مع مجموعة من المثقفين الليبراليين. فعلاً، إن زيارة دمشق لهي عمل بطولي وحدث تاريخي! لقد عرّت الكثير من الأحزاب اليسارية اللبنانية والعربية وطهّرتنا نحن الآتمين الصامتين عن كل سفك لدماء الشعب العربي السوري.

تشدد مصادر «الشيوعيين اللبنانيين» على أن هذه الزيارة هي فاتحة وتخطت حدود التضامن لتطرح التعاون، وستتلوها سلسلة من اللقاءات مع مختلف الأحزاب والقوى وحتى مع الدول التي يتفقون معها في الرؤية. وهذا الموقف تجاه سوريا ليس بجديد. ففي صفوفهم مناضلون وقفوا منذ اليوم الأوّل إلى جانب سوريا في حربها الدفاعية وعبروا عن ذلك داخل التنظيم وخارجه وبأشكال مختلفة. وبعضهم كان مبادراً لتنظيم «المؤتمر المشرقي الأوّل دفاعاً عن سوريا» في عزّ الهجوم صيف 2013.

كلمة أخيرة، تزامنت الزيارة مع انتشار على وسائل التواصل لتسجيلات فيديو لأربعة شهداء من المقاومة الوطنية اللبنانية يتلون فيهم وصاياهم؛ كانت سورية في صميم قلبهم النابض!

* كاتب لبناني

القضاء اللبناني أمام مسؤولياته

بشارة مرهج*

السجالات، لا بل الصراعات، داخل الجسم القضائي اللبناني تجاوزت كل الحدود وبلغت حداً لم يكن يتصوره أحد. ما حصل لا يليق بالقضاء ولا يليق بلبنان، إذ يفترض بالقضاء أن يكون، بمواقفه وممارساته، مدرسة للبنانيين يستلهمون منها روح المعرفة وعظمة العدالة وكيفية التصرف في الأزمات.

القضاء اللبناني محكوم بالقيم التي ينبني عليها هيكله وبالمبادئ التي تنطلق منها أحكامه، لذلك يتوقع اللبنانيون من مجلس القضاء الأعلى -وأشدد على عبارة «الأعلى»- ومن رئيسه بصورة خاصة، أن يبادر إلى رأب الصدع ووضع الخلافات في أطرها المعهودة وإعادة الأمور إلى طبيعتها.

فالقضاء الذي انتصب قوسه منذ آلاف السنين في بيروت لا يستطيع أن يتخلى عن مهمته السامية في إعلاء شأن العدالة وتكريس سلطة القانون حتى لو تمادت قوى وسلطات في تهميش القانون وركنه جانباً لصالح قلة لا تفهم الحكم إلا تسلطاً على البلاد وأهلها وأموالها.

القضاء مطلوب لذاته ولما يمثله من قيم ومدارك تتجاوز اللحظة والمرحلة. وهو مطلوب لدوره في صون الحقوق وفي مقدمها حقوق الفرد والجماعات والمجتمع الذي تعصف به رياح الانقسام وترتفع فيه «رايات» تخاطب العصبيات وتتطلع إلى كيانات ما قبل نشوء الدولة.

ثم من قال إن اللبنانيين يسكتون على شل القضاء -تحت عناوين مختلفة- في الوقت الذي يتطلعون فيه إلى متابعة التحقيق في جريمة العصر التي حطمت بيروت ومرفأها وصولاً إلى كشف الحقيقة واحترام العدالة وإنصاف الشهداء والجرحى وأهاليهم الموجودين داخل كل بيت ومنطقة من مناطق لبنان.

نعم لبنان بحاجة إلى القضاء ولا يمكن أن يستغني عنه أو التفريط به لصالح جهة من الجهات مهما بلغ نفوذها.

واللبنانيون الذين عضهم الجوع وانتهكت كراماتهم، من كبيرهم إلى صغيرهم، يوجعهم انكفاء القضاء وينتظرون منه المبادرة إلى اقتحام الأسلاك الشائكة والتصدي لحكام ومصرفيين عتاة احتقروا الحقوق وصادروا الأموال وقطعوا الأرزاق.

لبنان لا يستطيع أن يتخلى عن العدالة ومؤسساتها، إذ ماذا يبقى منه، ومن القضاء الذي طالما اعتز به، إذا استمر السجال داخل الشرنقة واستمرت الحال على ما هي عليه؟!

*كاتب وسياسي لبناني

على الغلاف

سجّل العدو الإسرائيلي، أمس، قفزته الأكبر في سجلّ الإجرام ضدّ الفلسطينيين، منذ اعتلاء حكومة بنيامين نتنياهو اليمينية المتطرّفة سُلّم السلطة في دولة الاحتلال. فقفزة يبدو أنها مدفوعةٌ بعاملَين رئيسَين: أوّلهما استمرار تمدّد حالة المقاومة انطلاقاً من مخيّم جنين، وصولاً إلى قباطية وجيم وبرقين وغيرها وهو ما يمثّل تطوّراً بالغ الخطورة بالنسبة إلى إسرائيل، على رغم تمكّن الأخيرة، بدعْم مع السلطة الفلسطينية، في الآونة الأحدث، من إضعاف نوعيّة العمل المقاوم نسبياً. سواءً عبر سياسة العقاب الجماعي أو استراتيجية الاعتقالات المكثّفة، والتي استهدفت في نهاية المطاف تيئيس المقاومين ودفْعهم إلى تسليم أنفسهم. أمّا ثاني العاملَين المذكورَين، فهو تورّط الموتّشسات الأمنية والعسكرية في دولة الاحتلال موجة تصعيد فلسطيني كبرى جديدة مع اقتراب حلول شهر رمضان. وهو ما قد يغريها بالوصول إلى أقصى حدود القتل حالياً، قبل بلوغ تلك الفترة، من أجل كبْح جماح الفلسطينيين. ولجْمهم عن الارتقاء بحالة الاشتباك. وأيّاً يكن، فإن ما يقوم به العدو اليوم من تلاعُب خطير ومكثّف بالملفّات الملغومة في الأراضي المحتلّة، سيكون من شأنه التسريع بالانفجار الشامل، والدفع نحو المواجهة الكبرى التي بدا الأطراف كافّة بالفعل تعزيز استعداداتهم لها، خصوصاً أن تغوّل الاحتلال لا يمكن أن يُبقي المقاومة في غزة مكتوفة الأيدي من جهة، ولا يفعل، من جهة أخرى، إلّا مضاعفة الحنق في الشارع الفلسطيني، الذي لن يجد أمامه، والحال هذه، سوى المقاومة سبيلاً للانتقام لشهدائه وحماية ما وفّرت تبقّى

مذبحة إسرائيلية في «المخيّم»

العدو يستعجل مواجهة كبرى

رام الله ـ **أحمد العبد**

ستشكّل المجزرة التي ارتكبها جيش العدو الإسرائيلي، أمس، وارتقى خلالها 10 شهداء فلسطينيين ونحو 20 جريحاً بعضهم في حال الخطر الشديد، نقطة مفصلية في حالة الاشتباك القائمة في الضفة الغربية المحتلّة، كما ستفتح فصلاً جديداً من المواجهة، سواء في الضفة أو في قطاع غزة. وعاشت مدينة جنين، صباح الخميس، وقائع دموية أعادت إلى الأذهان مشاهد عام 2002، حيث قصف المنازل بالصواريخ، وإطلاق الجنود القنّاصة الرصاص الحيّ القاتل على كلّ من يتحرّك في شوارع المخيم من طواقم إسعاف أو صحافيين، والدفع بالجرّافات العسكرية الضخمة التي حطّمت كلّ ما يعترض طريقها من مركبات أو مواطنين، واستهداف المستشفيات، في حين ذكرت «القناة الـ 14» العبرية، نقلاً عن مسؤول عسكري كبير، أن قوّة جوّية كانت حاضرة أيضاً على المسرح، وجاهزة للمشاركة في الهجوم، لكن قيادة الاحتلال اختارت عدم تفعيلها. وخلّف العدوان عدداً كبيراً من الضحايا، ودماراً هائلاً، لكنه لم يفتّ من عضُد مجموعات المقاومة في المخيّم، والتي أكدت تصدّي رجالها لقوات الاحتلال، طوال مدّة العدوان الذي استمرّ نحو 4 ساعات، وإلحاقها خسائر مباشرة بجيش العدو على أكثر من محور اشتباك، وتمكّنها من إسقاط طائرة مسيّرة برصاصها، في حين زعم جيش العدو أن اجتياحه للمخيّم «الجهاد الإسلامي» كانت تخطّط لتنفيذ عملية فدائية كبيرة وخطيرة داخل إسرائيل، وأنه جرى استهداف البيت الذي تُحضّن فيه عناصر الخلية، بعدّة صواريخ «إنيرجا».

هكذا، بدأ الإجرام الإسرائيلي في الضفة، والذي سلك منذ بداية العام الجاري - مع تولّي حكومة بنيامين نتنياهو اليمينية المتطرّفة دفّة الحُكم - مساراً تصاعدياً، يتّخذ أشكالاً أكثر وضوحاً. إذ بات الإعدام الميداني والقتل المباشر أداته الرئيسة، على غرار ما جرى قبل مجزرة جنين من إعدام لشابّ من المدينة نفسها قرب قلقيلية، وآخر في مخيم شعفاط. لكن مذبحة أمس سيكون من شأنها دفْع التصعيد إلى مستويات أكثر سخونة، وهو ما حمل رئيس وزراء الاحتلال، نتنياهو، على إجراء تقييم عاجل للوضع الأمني، في وقت أصدر فيه جيش العدو تعليماته برفع حالة التأهّب تحسّباً لأيّ تصعيد محتمَل مع قطاع غزة. واجرى وزير الخارجية الإسرائيلي، إيلي كوهين، الذي يشغل منصب وزير الحرب في حال سفر الأخير، بدوره، مشاورات وتقييماً للوضع الأمني، أصدر على إثرهما تعليمات مماثلة بإعلاء مستوى التأهّب، وستشكّل مجزرة جنين رافعة كبيرة للمشهد العام في فلسطين، والذي يبدو أنه يتّجه نحو الانفجار الشامل، الذي يَظهر أن الجميع بدأ استعداداته له في خلال الأيام القليلة الماضية، إذ إن ما شهدتْه مدينة جنين، وخاصة مع قرب حلول شهر رمضان. وبالتالي، ربّما يمكن القول إن إسرائيل أرادت استباقَ ذلك التصعيد، بمقاربة أقصى حدود القتل، والتي قد تُبرز نظائر لها في مناطق مختلفة وتحديداً في مدينة نابلس أو في مخيّم جنين ذاته، من أجل كبْح الفلسطينيين عن الارتقاء بحالة المقاومة والاشتباك. وفي هذا الإطار، أفاد مصدر عسكري إسرائيلي بأنه سيتمّ الدفع بوحدات كبيرة من الجنود والآلوية إلى الضفة الغربية في الأيام المقبلة، نظراً إلى التوقّعات بتصاعد الأوضاع وتنفيذ عمليات انتقامية لشهداء جنين، في حين أعلن جيش الاحتلال التأهّب في غزة أيضاً، تحسّباً لردود قد تقوم بها فصائل المقاومة. في المقابل، حذّر رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس»، إسماعيل هنية، عقب المجزرة، من «(أنّنا) أمام مرحلة أكثر ضراوة في المواجهة مع الاحتلال، وسنصل إلى نقطة احتدام واسع قد ينتج منه حسْم الصراع مع العدو الصهيوني، وما هو قادم في الضفة المحتلّة من مقاومة أكبر ممّا نراه»، بينما أكد نائبه، صالح العاروري، أن «الاحتلال سيدفع ثمن المجزرة التي ارتكبها في جنين ومخيّمها صباح اليوم، وردّ المقاومة لن يتأخّر». وجزّمت حركة «الجهاد الإسلامي»، بدورها، أن «ما ارتكبه العدو من جريمة في مخيّم جنين لن يمرّ مرور الكرام»، وأنّ «الاحتلال سيدفع الثمن جرّاء هذه الجريمة». ثمّ يبدو أيضاً أن المزاج الشعبي الغاضب في فلسطين يدفع في اتّجاهه، في ما يشكّل جزءاً من مشهد التصعيد العام الذي لا تفتأ تتكامل تفاصيله، إذ عمّ الإضراب الشامل مدن الضفّة وبلداتها، فيما خرجت المسيرات الشعبية الغاضبة في عشرات المواقع، مطالبةً بالردّ على جرائم العدو، توازياً مع اندلاع مواجهات في نقاط عدّة، وسط استنفار لقوات الاحتلال.

يبدو واضحاً اشتغال حكومة الاحتلال على دفْع الأوضاع إلى قمّة الغليان

بالنتيجة، يبدو واضحاً اشتغال حكومة الاحتلال على دفْع الأوضاع إلى قمّة الغليان، من خلال عبثها بالملفّات الفلسطينية كافة التي يمكن أن تنسف «الوضع القائم»، وتحديداً في القدس، في وقت توجّه فيه نتنياهو إلى المملكة الأردنية، في محاولة لاحتواء ما خلّفته زيارة الوزير المتطرّف، إيتمار بن غفير، للمسجد الأقصى، من ردود فعل غاضبة. على أن ابن غفير خرج، في أعقاب اجتماع نتنياهو بالملك عبد الله الثاني، ليكرّر نيّته اقتحام الحرم القدسي مجدّداً، مشيراً إلى أن تقديرات الشرطة تفيد بأن عملية أخرى، من مثل عملية «حارس الأسوار»، ستتكرّر قريباً، في إشارة إلى معركة «سيف القدس» التي خاضتْها المقاومة عام 2021، وانتقلت رحاها إلى الضفة الغربية والداخل المحتلّين. وعلى ضوء تلك التقديرات، أعلن ابن غفير أنه سيعمل على تعزيز قوات الشرطة، وإنشاء وحدة جديدة أطلق عليها «الحرس الوطني»، ومضاعفة القوى العاملة في وحدة «حرس الحدود». في المقابل، دفعت مجزرة جنين، السلطة الفلسطينية، إلى عقْد اجتماع طارئ لقيادتها برئاسة محمود عباس، ظهر أمس، من دون أن يَخرج الاجتماع بأيّ قرارات جادّة وحقيقية يمكن أن تدفع إلى صدام مباشر مع الاحتلال، باستثناء الإعلان المتكرّر، على لسان المتحدّث باسم الرئاسة نبيل أبو ردينة، عن «إنهاء التعاون الأمني مع إسرائيل»، والذي بات يثير الهزء لكثرة اجتراره من دون أيّ خطوات عملياتية. واكتفت السلطة، كما كان متوقّعاً، بما دأبت عليه أخيراً، من محاولة امتصاص غضب الشارع الفلسطيني، معلنةً «التوجّه الفوري إلى مجلس الأمن الدولي لاستصدار قرار لحماية الفلسطينيين»، و«اللجوء إلى محكمة الجنايات الدولية لإضافة ملفّ مجزرة جنين إلى الملفّات السابقة»، ودعوة «الفصائل الفلسطينية إلى اجتماع طارئ للاتّفاق على رؤية موحّدة لمواجهة العدوان». وكان موقع «والا العبري» قد تحدّث، مساء الأربعاء، عن «جلسات تنسيق أمني عُقدت بين مسؤولين من السلطة وضبّاط من جيش الاحتلال استعداداً لشهر رمضان، الذي تسود خشية من توتّر الأوضاع في الضفة وغزة خلاله»، مشيراً إلى أن «الجيش الإسرائيلي عزّز، في الأيام الماضية، التجهيزات لإمكانية اندلاع تصعيد من هذا النوع، واحتمال تنفيذ عمليات مقاومة كبيرة في رمضان، أو اندلاع مواجهات عنيفة».

ما وراء جنون الاحتلال: حتى لا تشتعل أرياف جنين

غزة ـ **يوسف فارس**

استيقظ مخيّم جنين، أمس، على وقائع مجزرة، أعادت إلى الأذهان وقائع ملحمة نيسان 2002. إذ اقتحم المئات من جنود أربع وحدات عسكرية متخصصة في جيش الاحتلال، قلب المخيّم، بقيادة قائد فرقة جنين، ومساندة أسراب من الطائرات المسيّرة المقاتلة، كانت مستعدّة لإطلاق النار «من دون تردّد إذا استدعت الضرورة»، وفق إفادة قدّمها ضابط إسرائيلي للصحافيين. تمثّل الهدف من العملية الدامية التي أدّت إلى استشهاد عشرة مواطنين، في «إحباط قنبلة موقوتة» تابعة لـ«الجهاد الإسلامي»، كانت على مسافة خطوة من تنفيذ «هجوم خطير داخل إسرائيل»، بحسب زعْم ضابط في جهاز «الشاباك». وعليه، فقد تمكّن جيش الاحتلال، وفق ادّعائه، من إغلاق دائرة الخلية التي استعدّت لتنفيذ الهجوم في «إطار زمني فوري».

طبقاً للإيجاز الذي قدّمه الضابط الإسرائيلي المذكور للصحافيين، فإنه، مع بدء العملية، فعّل المقاومون «صفّارات الإنذار»، ونشروا 30 حاجزاً، لتدور مواجهات عنيفة أطلق خلالها عناصر «كتيبة جنين» النار على الآليات التي شاركت في الهجوم، بما فيها الجيب العسكري لقائد منطقة جنين، فيما استخدم جيش الاحتلال أسلوب «طنجرة الضغط» ضدّ مبنى تحصّن فيه ثلاثة من عناصر «سرايا القدس»، هم أبناء العقيد في جهاز الأمن الوطني، المعتقَل في سجون الاحتلال سامي غنيم، نور ومحمد وأحمد. وتُبيّن مصادر في المقاومة، في حديث إلى «الأخبار»، أن الاحتلال كان يضع في مخطّطه اعتقال أحد قادة حركة «الجهاد الإسلامي»، بالإضافة إلى المطارد ماهر تركمان، والد الشهيد محمد، الذي كان قد نفّذ برفقة نجله وابن شقيقه عملية الأغوار في مطلع أيلول الماضي. وبحسب المصدر ذاته، فإن قوّة إسرائيلية خاصة تسلّلت إلى المخيّم، مُستقلّةً شاحنة مشابهة لشاحنات شركة «الجنيدي» الشهيرة للألبان، وقد اكتشفها عناصر المقاومة قبل أن تشرع في تنفيذ عمليتها، وبادروا إلى مهاجمتها بصليات كثيفة من الرصاص، ما استدعى استقدام تعزيزات عسكرية كبيرة، أبدت ردّة فعل عنيفة، حيث بادر القنّاصة الذين حملتْهم إلى استهداف كلّ ما هو متحرّك، متسبّبين بوقوع عدد كبير من الشهداء.

> **واحدة من أهمّ ركائز العمل الأمني في الضفة الغربية المحتلّة، هي الاقتصاد في إيقاع الضحايا**

وأنبأ السلوك الإعلامي الإسرائيلي الذي أعقب الحدث، لجهة عقْد مؤتمر صحافي وتقديم إفادة تضمّنت قدْراً كبيراً من التهويل حول مُجريات «العملية المعقّدة» ونتاجاتها، بمحاولة لتبرير عدد الشهداء الكبير، وخصوصاً أن واحدة من أهمّ ركائز العمل الأمني في الضفة الغربية المحتلّة، هي الاقتصاد في إيقاع الضحايا، كي لا تقود «عمليات القصْم الجراحية» إلى تزخيم ردود الفعل، ودفع الشارع إلى الانخراط بشكل أوسع في خلايا المقاومة. غير أن كلمة السرّ التي حرّكت جيش الاحتلال بكلّ تلك الاندفاعة، هي، في الواقع، تمكّن المقاومة في جنين من الخروج من دائرة الفعل المحصور في حيّز جغرافي مضبوط ومراقَب هو مخيّم جنين، إلى مساحات جديدة. ففي خلال الشهور الماضية، بدا لافتاً أن خلايا من مثل «كتيبة جنين»، «مجموعات برقين»، «مجموعات البامون، يعبد، قباطية»، هي التي تتصدّر المشهد، في ما يمثّل نجاحاً لافتاً استطاعت من خلاله «كتيبة جنين»، تخفيف الضغط عن نفسها، وتشتيت الجهد الأمني الإسرائيلي نحو مساحات الأرياف، التي ظلّت حتى منتصف عام 2022 خارج حسابات التهديد.

وعليه، تُقرأ العملية الإسرائيلية في جنين، والتي استهدفت مَن قال الاحتلال إنهم «قادة مجموعات برقين»، في سياق الهاجس الأمني الذي أحدث فارقاً في مستوى التهديد، إذ إن انخراط مُقاومي الريف في جنين ونابلس، والذين يمتلكون هامشاً أكبر في التحرّك والعمل الميداني ممّا هو متوافر لدى مُقاومي جنين، في دائرة الاشتباك، يعني أن فعّالية العمل العسكري في الضفة الغربية ستنتقل في الفترة المقبلة إلى مستوى أكثر تعقيداً، وهذا ما يمثّل أحد أسوأ الكوابيس التي لا يحبّ قادة المؤسّسة الأمنية الإسرائيلية أن يروها، حتى في منامهم.

(أ ف ب)

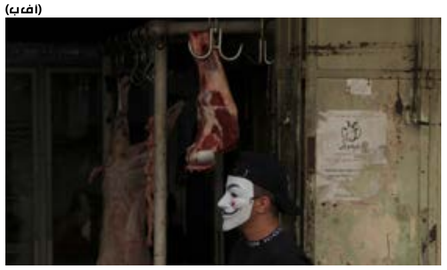

«الجهاد» تتجرّع الألم: لن ننكسر

في أعقاب المجزرة الإسرائيلية في جنين، توجّهت الأنظار إلى المقاومة في غزة، والتي وضعت في استراتيجيّتها عقب معركة «سيف القدس» عام 2021، إعادة اللحمة الميدانية إلى ساحات المواجهة، ولا سيما عند كلّ ما هو متعلّق بمدينة القدس والمسجد الأقصى. وعقب انطلاق «كتيبة جنين» في أيلول 2021، حملت فصائل المقاومة في القطاع عبء حماية الخلايا الناشئة من محاولات الاجتثاث. وفي مطلع آب الماضي، خاضت «الجهاد الإسلامي»، معركة «وحدة الساحات» التي كان عنوانها حماية ظهْر المقاومة في المدينة. وبينما لم تُدلِ الفصائل الفلسطينية بأيّ تصريحات تجزم بنيّتها المبادرة إلى الردّ من القطاع، علمت «الأخبار»، من مصادر في المقاومة، أن الأذرع العسكرية أخْذت المراصد والمواقع الحدودية بشكل احتياطي، وعمّمت على مقاتليها أخْذ أقصى درجات الحيطة والحذر. ومساء، رفّت «سرايا القدس ـ كتيبة جنين»، و«مجموعة برقين» ثلّة من مقاتليها. كما قالت «السرايا» إن قوات الاحتلال أقدمت على اقتحام مخيّم جنين، ومحاصرة أحد المنازل و«بداخله مجموعة من مجاهدينا الأبطال الذين تصدّوا لقوات الاحتلال المجرم، التي قامت بقصف المنزل بالصواريخ والقذائف، ما أدّى إلى ارتقاء ثلّة من مجاهدينا (...)». من سرايا القدس وكتائب شهداء الأقصى». وأضافت إن المقاومين «استخدموا العبوات الناسفة والقنابل المتفجرة والموجّهة ورخات الرصاص، ما أدى إلى وقوع إصابات محققة في صفوف قوات الاحتلال وإعطاب 6 جيبات عسكرية وشاحنة تقلّ القوات الخاصة». كما تمكّنت «الكتيبة»، بحسب البيان، من إسقاط طائرة «درون» مسيّرة، استخدمتها قوات الاحتلال في التصوير وإلقاء القنابل. بدوره، أكد الأمين العام لحركة «الجهاد الإسلامي»، زياد النخالة، في تصريح صحافي مقتضب، أن «العدوان على الشعب الفلسطيني في جنين والضفة الباسلة لن يوقف المقاومة». مضيفاً «(إنّنا) لن ننكسر ولن نتراجع رغم الألم، وسنبقى راياتنا مرفوعة وبنادقنا حاضرة للقتال والدفاع عن الشعب الفلسطيني وأهدافه المقدسة». جاء ذلك في وقت نشطت فيه وساطات دولية وإقليمية، عقب مجزرة جنين، في التواصل مع فصائل المقاومة في غزة، لمنع تدهور الأوضاع الأمنية، وفق ما علمته «الأخبار» من مصادر مطّلعة، بينما أعلن منسّق الأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، تور وينسلاند، أنه على تواصُل مع السلطات الإسرائيلية والفلسطينية من أجل تخفيف حدّة التوتّر وإعادة الهدوء، وتجنّب تصعيد الصراع. وقال وينسلاند، في بيان: «أشعر بقلق وحزن عميق بسبب استمرار دائرة العنف في الضفة، واستشهاد فلسطينيين؛ بينهم امرأة خلال عملية إسرائيلية في جنين، وهذا مثال صارخ آخر».

تأهّب على حدود غزة... المقاومة للوسطاء: عقّلوا تلك أبيب

غزة ـ **رجب المدهون**

على الرغم من خطورة العدوان الإسرائيلي غير المسبوق على مخيّم جنين، وإعلان جيش العدو تعزيز تواجُده في الضفة الغربية المحتلّة، إلّا أن عيون المستويَين السياسي والأمني في دولة الاحتلال كانت متركّزة على ردود الفعل التي يمكن أن تَصدر من قطاع غزة، وهو ما دفع السلطات الإسرائيلية إلى إقرار مزيد من الاحتياطات في المنطقة الجنوبية، في وقت حذّر فيه الوسيط المصري من أن الأوضاع قد تَخرج عن السيطرة. وبقدْر جيش الاحتلال بأن عدد الشهداء الكبير الذي أسفرت عنه مجزرة جنين أمس، قد يستجلب ردّاً من الفصائل الفلسطينية في القطاع، وخاصة حركة «الجهاد الإسلامي»، التي زعم العدو أن عمليّته الأخيرة في المخيّم استهدفت ثلاثة من عناصرها، كانوا يخططون لتنفيذ هجوم كبير في دولة الاحتلال، فيما اعتبر البؤور ليفي، مراسل قناة «كان» العبرية، أن «العملية تَخطّت الحدود، وهو ما قد يصل إلى تصعيد مع غزة».

من جهتها، أفادت مصادر في «الجهاد»، «الأخبار»، بأن الحركة أجرت مباحثات مع الفصائل الفلسطينية كافة، وخاصة حركة «حماس»، إضافة إلى مشاورات مع الوسطاء المصريين والأمميّين، مضيفةً أنها نقلت إلى المعنيّين رسائل عاجلة، بعد وقت قصير من بدء العدوان، مفادها «ضرورة إنهاء العملية العسكرية الإسرائيلية، لأن استمرارها سيؤدّي إلى تفجُّر الأوضاع والدخول في مواجهة عسكرية جديدة». وفي الإطار نفسه، حذّر القيادي في «الجهاد»، داوود شهاب، من أن «ما يجري في مخيّم جنين، في حال استمرّ، فلن يبقى محصوراً في المخيّم، بل سيطاول كلّ نقطة في فلسطين»، داعياً «جميع المعنيّين بحالة الهدوء، إلى التدخّل لمنع تفاقُم الأوضاع وكبْح جماح الحكومة الإسرائيلية، وإلّا فإنّنا سنقوم بواجباتنا ومهامّنا في الدفاع عن أنفسنا»، منبّهاً إلى أن «تواصُل العدوان على جنين، سيفتح الأوضاع على كلّ الاحتمالات، وسيأخذنا إلى مواجهة مبكرة مع الاحتلال». وفي الاتّجاه نفسه، حذّرت وزارة الخارجية المصرية من خطورة استمرار عمليات جيش العدو في المدن الفلسطينية، مؤكّدة أن «هذه الأفعال تهدّد بخروج الأوضاع الأمنية في الضفة الغربية عن السيطرة»، منبّهةً أيضاً إلى «تداعياتها الخطيرة على الأمن والاستقرار في الأراضي الفلسطينية المحتلّة والمنطقة».

عزّز جيش الاحتلال من انتشار نظام «القبّة» في عدد من المناطق الجنوبية القريبة من القطاع

ميدانياً، عزّز جيش الاحتلال من انتشار نظام «القبّة الحديدية» في عدد من المناطق الجنوبية القريبة من قطاع غزة، بما فيها منطقة «نتيفوت» في النقب الغربي، خشية إطلاق صواريخ من القطاع تجاه مستوطنات «الغلاف»، ردّاً على مجزرة جنين، في حين ذكرت مصادر عبرية أن الحكومة الإسرائيلية نقلت إلى حركة «حماس»، رسائل تُحمّلها فيها مسؤولية أيّ عملية إطلاق، وهو ما نفت مصادر في الحركة، لـ«الأخبار»، صحّته. ونقلت «القناة الـ12» العبرية، بدورها، عن مصدر سياسي إسرائيلي تأكيده أن جيش الاحتلال مستعدّ لأيّ تصعيد من غزة، وقوله «(إنّنا) مستعدّون دوماً للتصعيد من غزة وأيّ جبهة وحتى للحرب... هناك غطاء جوّي كثيف حالياً في أجواء القطاع، وحماس تتحمّل المسؤولية عن إطلاق أيّ صواريخ، ولن نقف مكتوفي الأيدي». بالتوازي مع ذلك، أجرى رئيس وزراء العدو، بنيامين نتنياهو، ووزير خارجيّته، إيلي كوهين - الذي يقود وزارة الجيش مؤقّتاً نظراً إلى سَفر وزيرها يوآف غالنت -، مباحثات عدّة لتقدير الموقف وتطوّرات الأوضاع، أصدرا على إثرها تعليمات للجيش بـ«رفع مستوى التأهّب في مختلف الساحات»، و«العمل على ضبط المنطقة»، وفق تعبير كوهين. والجدير ذكره أنه شارك في تلك المباحثات، أيضاً، كلّ من غالانت عبر الهاتف، ووزير «الأمن القومي» إيتمار بن غفير، ووزير الشؤون الاستراتيجية رون ديرمر، ورئيس «مجلس الأمن القومي» تساحي هنغبي، ورئيس الأركان هرتسي هاليفي، وقائد الشرطة يعقوب شبتاي، ورئيس شعبة الاستخبارات أهارون حاليفا، ومسؤولون أمنيون آخرون.

في المقابل، أعلنت «لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية» في غزة الجداد العام، ودعت إلى تظاهرات وحشود شعبية في محافظات القطاع كافة تنديداً بمجزرة الاحتلال في جنين، فيما جابت مسيرات عفوية غاضبة شوارع غزة، ونُظّمت عدد من الوقفات التضامنية، غضباً للشهداء، واستنكاراً للعدوان.

زعم العدوان عمليّته في مخيّم جنين استهدفت ثلاثة من عناصر «الجهاد» (أ ف ب)

على الغلاف

نتنياهو يستعرض عضلاته: أنا «حاميكم»

علي حيدر

على رغم أنها ليست المجزرة الأولى لجيش العدو، ولن تكون الأخيرة، إلّا أن السياق السياسي الإسرائيلي والأداء المعلَن لحكومة الاحتلال الجديدة، يُعزّزان التقديرات بأن العملية الدامية التي استهدفت مخيّم جنين، أمس، إنّما تمثّل دفْعاً إضافياً في مسار التصعيد، في اتّجاه انفجار أكبر على الساحة الفلسطينية، ونشوب مواجهة عسكرية قد تشمل الضفة الغربية المحتلّة وقطاع غزة معاً. ومع أن هذا الاعتداء يمثّل ترجمة لسياسات أمنية وحكومية، إلّا أنه يشكّل أيضاً مطلباً لكلّ من رئيس أركان جيش العدو، هرتسي هليفي، الذي تمثّل هذه المجزرة باكورة «إنجازاته» الإجرامية في مواجهة الشعب الفلسطيني بعد تسلّمه منصبه الجديد؛ ورئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، في ظلّ ما يُواجهه الأخير من حركة اعتراض في الشارع الإسرائيلي، يُتوقّع أن تستمرّ في التصاعد. وبذلك، يحاول نتنياهو حرْف الأنظار نحو العناوين الأمنية، وتقديم نفسه بوصْفه القائد الذي يبذل جهوده لـ«حماية الأمن» الإسرائيلي، في الوقت الذي يتعرّض فيه للسهام الداخلية من مُعارضيه في المعسكر المقابل. أمّا شركاؤه من اليمين الفاشي، فسيصدّرون ما شهدتْه جنين صباح الأربعاء، على أنه من «إنجازاتهم»، ويفعل دورهم في صناعة القرار الأمني من خلال المناصب التي تولّوها، وترجمة لوعودهم الانتخابية.

> أقرّ ضابط في جيش العدو بحجم المقاومة التي تعرّضت لها قواته لدى اقتحامها مخيّم جنين

في البُعد الإعلامي، أقرّ ضابط في جيش العدو بحجم المقاومة التي تعرّضت لها قوّاته لدى اقتحامها مخيّم جنين، لكنه حاول توظيف ذلك في سياق تبرير المجزرة التي ارتكبها جنود الاحتلال، إذ اعتبر الضابط، بحسب تقارير إعلامية إسرائيلية، أن ارتقاء هذا العدد من الشهداء الفلسطينيين (قياساً إلى كمّية النيران التي تعرّضت لها القوّات، هو أقلّ ممّا كان يمكن أن يجري)، ساعياً من خلال ما تَقدّم إلى الإيحاء بأن القوات الإسرائيلية مارست قدْراً من تركيز النيران، ولولا «انضباطها» هذا، لسقط عدد أكبر من الشهداء الفلسطينيين، في ما يمثّل تجلّياً لسياسة إعلامية تتّبعها سلطات العدو عقب كلّ مجزرة بحق الفلسطينيين. وفي سياق تبرير الجريمة أيضاً، أضاف الضابط إن الواقعة «مرتبطة بمستوى التهديد»، كما لو أنه لم يكن لدى جنود الاحتلال من خيار بديل لحماية أنفسهم. وإذ سعى الجيش الإسرائيلي إلى احتواء تداعيات فعلته بالقول إنها لا تعبّر عن «تغيير في سياسة ممارسة القوّة»، فإنّ استشهاد سيّدة في السبعين من عمرها، خلال العملية، كان من شأنه تقويض الدعاية التي واكبتْها، ولذا برزت الحاجة إلى إعلان نتيجة «تحقيق أوّلي» بعد مُضيّ ساعات على الهجوم، يُبرّئ جيش العدو، ويلقي المسؤولية على المقاومين في سقوط المدنيين، كما هي العادة دائماً. وفي تعمية مقصودة على حقيقة ما جرى، عمد الضابط الإسرائيلي المذكور إلى تغليف خلاصة «التحقيق» المزعوم بقدْر من الموضوعية، قائلاً إنّ «من السبّين من عمرها، خلال العملية، نيران مسلّحين فلسطينيين، لكن ليس لدينا كل المعلومات كي نؤكّد ذلك بشكل قاطع». وبذا، يُجمع بين وضْع المقاومين في موضع الاتهام، وإبعاد الشبهة عن قوات الاحتلال، وفي الوقت نفسه إضفاء صفةٍ مؤقّتة على «التحقيق» في مواجهة أيّ شبهات أو تساؤلات قد تقوّض تلك السردية الإسرائيلية.

(أ ف ب)

أمنياً، أعلن نتنياهو ووزير جيشه، يوآف غالانت، أنهما أجريا نقاشات مع قادة الأجهزة الأمنية في الجيش و«الشاباك» حول الوضع الراهن، مُوجّهَين بالاستعداد لكلّ السيناريوات، بما فيها الردّ الذي لا تستبعده قوّات الاحتلال نتيجة ضخامة الجريمة، التي يبدو أن العدو حاول، من خلالها، إيصال رسالة إلى المقاومين بأنه لن يكون لهم «مكان آمن»، وبأن وجودهم ضمن البيئة الحاضنة لهم، والوضع السياسي والأمني الحسّاس، وإمكانية تفجُّر الأوضاع، كلّ ذلك لن يحول دون مبادرة الجيش إلى تنفيذ عمليات ضدّهم في قلْب مخيّم جنين وغيره. ولذا، شدّد الضابط الإسرائيلي على أنه «ليس هناك مكان يخشى الجيش العمل فيه»، في الوقت نفسه الذي أعاد فيه اجترار النهج ذاته عند كلّ حدث أمني مشابه، بمحاولته تسويغ الاعتداءات والاغتيالات - التي تطال في الصورة الأعمّ أكثر من ساحة داخلية وخارجية -، بوصْف المجموعة المستهدَفة بها بأنها «قنبلة موقوتة»، في مسعى لإكساب العدوان نوعاً من «المشروعية».

في المقابل، تثبت التجارب التاريخية في فلسطين أن هذه السياسة لم تُحقّق، على مرّ عقود تفعيلها، الرهانات المرجوّة منها، إذ إنها لم تنجح في ردْع المقاومين، أو كبْحهم عن المبادرة إلى عمليات في عمق الكيان. ولعلّ هذا هو ما يتخوّف منه جيش الاحتلال وقادته السياسيون والأمنيون، ويدفعهم إلى رفع حالة الاستعداد والاستنفار، إدراكاً منهم لكونهم يواجهون حالة مقاومة، يستحيل إنهاؤها بمثل تلك الرسائل والإجراءات.

سوريا

نشاط أميركي مكثّف شرقاً: «قسد» تنتظر هجوماً تركياً

تُعزّز القوّات الأميركية حضورها في الميدان السوري، وذلك عبر استقدام مزيد من التعزيزات العسكرية، وتدشين مسارات تعاون جديدة مع «قسد» في أماكن كانت قد انسحبت منها سابقاً. وفي ظلّ استمرار تلويح أنقرة بإمكانية أن تكون العملية العسكرية التركية «وشيكة»، ترى «قسد» أن الأميركيين لن يعارضوا على عملية تركية غرب الفرات

الحسكة - **أيهم مرعي**

تراجَع الحديث في الأوساط السياسية والإعلامية عن خطوات التقارب السوري ـ التركي، في ظلّ إصرار دمشق على ألّا تُقدّم سوريا للرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، أيّ خدمة في فلسطين أن هذه السياسة لم تُحقّق، على مرّ عقود تفعيلها، إلى شهر أيار المقبل، ورغبتها أيضاً في انتزاع تعهّد تركي بالانسحاب من المناطق المحتلّة في الشمال السوري، في خطوة تُعدّ بالنسبة إليها الأولى في المسار العملي لتنفيذ «المصالحة». وفي وقت يُتوقّع فيه أن تتمّ الاستعاضة عن اجتماع وزيري خارجية سوريا وتركيا، بلقاء جديد لوزيري دفاعهما في النصف الأوّل من الشهر القادم، يزداد النشاط الروسي، بحضور وموافقة إيرانيَّين، للحفاظ على مسار «المصالحة»، وضرورة تطويره، ومنْع أيّ محاولات أميركية لإفشاله.

ومع عدم نجاح الأميركيين، حتى الآن، في استبدال مسار التقارب السوري ـ التركي، بآخر يكون فيه التقارب تركياً مع «قسد»، لجأت واشنطن إلى خيار تعزيز نفوذها في سوريا، تحسّباً لأيّ تنسيق روسي ـ تركي ـ سوري ضدّ قواتها هناك، وتحديداً في الحسكة ودير الزور. وتأكيداً لهذا التوجّه، أعلن «التحالف الدولي» عن أوّل نشاط له ضدّ تنظيم «داعش»، في مدن وبلدات محافظة الرقة، وصولاً إلى صرين في ريف حلب الشرقي، حيث أطلقت «قسد» حملة لتتبُّع خلايا التنظيم. ويعدّ ذلك الإعلان بمثابة إخبار باستئناف العمليات في المناطق التي كان الأميركيون قد انسحبوا منها سابقاً بعد إطلاق تركيا عملية «نبع السلام» في عام 2019، علماً أن «التحالف» استقدم أيضاً مزيداً من التعزيزات العسكرية إلى قواعده في الشرق. وإلى جانب ذلك، أظهرت واشنطن أخيراً اهتماماً متزايداً بقاعدة «التنف» في الجنوب الشرقي للبلاد، من خلال زيارة قائد قوات «التحالف»، ماثيو مكفارلين، إلى القاعدة، ولقائه قيادة «جيش سوريا الحرة». ووفق بيان مقتضب للأخير، فإنه «تمّت مناقشة أوجه التعاون والتنسيق المشترك على المستوى العسكري، وخاصة في مجال التدريب والتسليح». والظاهر أن واشنطن تريد رفْع مستوى التسليح لفصائل التنف، وخاصة بعد تعرّض القاعدة للاستهداف عدّة مرّات، وفي ظلّ مخاوف من تكرار الهجمات.

> يبدو أن الأميركيين لن يعترضوا على عملية تركية غرب الفرات

في هذا الوقت، عادت أنقرة إلى التلويح بإمكانية شنّ عملية عسكرية جديدة ضدّ «قسد» في شرق البلاد، في ظلّ حديث عن احتمال أن يمنح الأميركيون تركيا ضوءاً أخضر، أو على الأقلّ أن لا يعترضوا، على أن تكون العملية محصورة في منطقة غرب الفرات. ويتواتر ذلك الحديث، بعد زيارة وزير خارجية تركيا، مولود تشاووش أوغلو، الأخيرة لواشنطن. وتشير تقديرات المراقبين الى أن إردوغان، إنْ لم ينجح في التقدّم بقوّة في مسار استعادة العلاقات مع سوريا، فإنه سيتّجه نحو شنّ هجوم عسكري ضدّ مناطق سيطرة «قسد» في أرياف حلب، أي عين العرب أو منبج أو تلّ رفعت. ويساهم في تعزيز التقدير المذكور، بيان «مجلس الأمن القومي التركي»، والذي لم يتطرّق خلال جلسته الأخيرة إلى التقارب مع دمشق، وأكد أن «القضاء على التنظيمات الإرهابية في سوريا، سيمهّد الطريق أمام حلّ شامل في سوريا على أساس سلامة أراضيها». وسبقت بيانَ الاجتماع، تصريحات للناطق باسم الرئاسة التركية، إبراهيم قالن، قال فيها إن «العملية العسكرية التركية ضدّ التنظيمات الكردية في الشمال السوري من الممكن أن تنطلق في أي لحظة».

(أ ف ب)

ويتقاطع ذلك مع تصريحات للقائد العام لـ«قسد»، مظلوم عبدي، أمس، أكّد فيها أنهم تواصلوا «مع النظام السوري وإستنتجنا أن الأتراك ينوون شنّ عملية برّية في كوباني (عين العرب)»، متوقّعاً أن «يعترض الروس والنظام السوري على شنّ عملية تركية في تل رفعت ومنبج، وليس في كوباني». وأضاف عبدي إن «المحادثات بين النظام السوري وتركيا وروسيا قد تُفضي إلى مقايضة بشأن شنّ عملية عسكرية ـ تركية في كوباني». وأشار إلى طلبهم من دمشق «التصدّي لأيّ عملية عسكرية تركية محتملة، ولم يُستجب لنا». وطالب عبدي الأميركيين بـ«فرْض عقوبات على تركيا لمنعها من شنّ عملية عسكرية جديدة»، لافتاً إلى أن فتْح الأميركيين المجال الجوّي أمام الأتراك، يعني «موافقتهم على العملية العسكرية». وخلُص إلى أن «الدعم العسكري الأميركي وحده غير كافٍ لقتال داعش، ونحتاج إلى دعم سياسي»، محذّراً من أنه «إن هاجمنا الأتراك، فلن نتمكّن من محاربة داعش مع الأميركيين».

اليمن

«سهام الشرق» بمواجهة القبائل: أبو ظبي تغرق أبين بالفوضى

تحوّلت حملة «سهام الشرق» التي أطلقتْها الإمارات ضدّ تنظيم «القاعدة» قبل حوالى خمسة أشهر، من «معركة خاطفة» إلى «حرب مفتوحة». بعدما توزّعت في مواجهة دموية مع قبائل المنطقة الوسطى، التي وجدت نفسها ضحيّة لحملة عسكرية لم تلتزم بأدنى المعايير القانونية والإنسانية. وعلى رغم أن عمليات التصفية خارج نطاف القانون ليست جديدة، إلّا أن الهجوم الأخير على قرية امبقيرة، في أبين، أسفر عن مقتل أربعة من أبناء آل فطحان في مديرية مودية. وعلى رغم أن العملية العسكرية لاقت في البداية ارتياحاً من معظم القوى الأمنية والسياسية والقبَلية في المحافظة، وشاركت فيها حتى التشكيلات المناوئة لـ«المجلس الانتقالي الجنوبي» والإمارات، غير أن ممارساتها الميدانية، منذ انطلاقتها وحتى المجزرة الأخيرة، لا تبدو ناتجة من سوء تقدير فقط، بل يرى مراقبون أن ثمّة دفعاً إماراتياً نحو إدخال أبين في معركة دائمة، يُستنزَف فيها جميع الأطراف، بمَن فيهم الموالون لها، وتُحرف مسار اهتمام القوى الجنوبية المتطلّعة إلى أهداف سياسية، سواء تمثّلت في الانفصال، أو حتى في مجرّد بناء المؤسّسات وإحلال السلام ووقْف الاقتتال الداخلي.

أحمد الحسني

بعد خمسة أشهر على انطلاق حملة «سهام الشرق» العسكرية المدعومة إماراتياً، تتّجه الحملة نحو التورّط في حرب دموية، لا مع عناصر تنظيم «القاعدة» أو المشتبَه في انتمائهم إليه فحسب، بل مع قبائل المنطقة الوسطى في أبين، والتي ارتُكبت بحقّ أبنائها إعدامات خارج نطاق القانون وجرائم مروّعة، كانت آخرها قبل أيّام قليلة جريمةٌ جديدة أودت بحياة أربعة من أبناء آل فطحان في مديرية مودية. وعلى رغم أن العملية العسكرية لاقت في البداية ارتياحاً من معظم القوى الأمنية والسياسية والقبَلية في المحافظة، وشاركت فيها حتى التشكيلات المناوئة لـ«المجلس الانتقالي الجنوبي» والإمارات، غير أن ممارساتها الميدانية، منذ انطلاقتها وحتى المجزرة الأخيرة، لا تبدو ناتجة من سوء تقدير فقط، بل يرى مراقبون أن ثمّة دفعاً إماراتياً نحو إدخال أبين في معركة دائمة، يُستنزَف فيها جميع الأطراف، بمَن فيهم الموالون لها، وتُحرف مسار اهتمام القوى الجنوبية المتطلّعة إلى أهداف سياسية، سواء تمثّلت في الانفصال، أو حتى في مجرّد بناء المؤسّسات وإحلال السلام ووقْف الاقتتال الداخلي.

ولعلّ من أبرز المعطيات التي تُجلّي الدفع الإماراتي في هذا الاتّجاه، حرْص أبو ظبي على استقدام قوّات من خارج أبين، وتحديداً من الضالع وردفان ويافع، للمشاركة في العمليات العسكرية في المحافظة، في ما يمثّل محاولة من قِبَلها لنيْل الجرح المناطقية. ولم تكتفِ الإمارات بذلك، بل مهّدت الأرضية، عملياً، لبروز مقاومة ضدّ التشكيلات الموالية لها، لبلغ عدد قتلى «سهام الشرق»، خلال أشهر قليلة فقط، المئات، بعدما تمكّن تنظيم «القاعدة» من التحصّن في مناطق جبلية، وتنفيذ عمليات كرّ وفرّ ضدّ عناصر الحملة باستخدام الكمائن والعبوات الناسفة. ومع أن ان عمليات التنظيم باتت مكشوفة، شأنها شأن معسكراته، إلّا أن أبو ظبي تركت القوّات التابعة لها تُواجه مصيرها، ولم تقدّم لها لا الدعم الاستخباراتي ولا التسليح الحقيقي الذي من شأنه أن يحسم المعركة، كما لم تشارك بطيرانها المسيّر ضدّ أهداف «القاعدة» الثابتة والمتحرّكة، الأمر الذي أثار موجة تساؤلات، ليس لدى المراقبين والمتابعين فقط، بل حتى من قِبَل القيادات العسكرية التي تقود «سهام الشرق»، والتي وجّهت رسائل متكرّرة إلى رئيس «الانتقالي»، عيدروس الزبيدي، من أجل مخاطبة التحالف السعودي - الإماراتي، والطلب إليه تقديم دعم للحملة.

مشهد للإمارات الأرضية لبروز مقاومة ضدّ التشكيلات الموالية لها (أ ف ب - أرشيف)

وكانت الإمارات أطلقت، في سياق «سهام الشرق»، عملية للتوغّل في المنطقة الوسطى من دون ضوابط، ووضعت قائمة ضمّت أسماء مئات من المشتبه فيهم بمَن فيهم أولئك الذي تركوا تنظيم «القاعدة» ولزموا منازلهم، وحدّدت ما يقارب مئة منطقة كـ«أهداف مشروعة»، وأغلقت باب التفاوض مع القبائل والشخصيات السياسية لتدارك المواجهة. ووضع ذلك قائدي الحملة أمام خيارات ضيّقة، كادت تنحصر بين المواجهة والاعتقال، فيما الأخير يتخلّله دائماً تعذيب وحشي، يفضي في نهاية المطاف إلى تصفية خارج نطاق القانون. هكذا، تحوّلت «سهام الشرق» من «معركة خاطفة» إلى «حرب مفتوحة»، لتتّسع رقعة المواجهة، لا مع عناصر التنظيم فقط، ولكن أيضاً مع قبائل المنطقة الوسطى، التي دعت إلى اجتماع إثر الهجوم الأخير على قرية امبقيرة، والذي قُتل خلاله أربعة من أبنائها، ودُمّر عدد من المنازل، وهُجّر العشرات من السكّان.

وإذ أصدرت قبائل أبين بياناً استنكرت فيه ممارسات «سهام الشرق» ضدّ آل فطحان، مؤكّدة أنها «لن تسمح بجرّ المنطقة إلى مزيد من الفوضى»، فقد بدا أن الجريمة الأخيرة دقّت ناقوس الخطر بالنسبة إلى القبائل. صحيح أن هذه الجريمة ليست الأولى من نوعها؛ إذ سُجّلت سابقاً انتهاكات مماثلة راح ضحيّتها قبَليون في أكثر من منطقة تعرّضت لهجمات عسكرية، لكنّ الواقعة الأحدث أماطت اللثام عن الوجه الحقيقي للحملة، التي يُراد لها أن تفتح معركة دائمة في المحافظة، على غرار المعارك التي تشهدها بقيّة المحافظات الجنوبية منذ ثماني سنوات بلا توقّف.

ليبيا

تسارع ورشة تقاسم السلطة: الكلّ يريد الانتخابات

> ثمّة دفْع إماراتي لفتح معركة دائمة في أبين يُستنزف فيها جميع الأطراف بمن فيهم الموالون لأبو ظبي

طرابلس ـ الأخبار

باشر أطراف إقليميون ومسؤولون ليبيون بلورة رؤية طموحة لحلّ الخلافات السياسية العالقة، يبدو أنها تصطدم ببعض التطلّعات الخاصة المطلوبة تسويتها أوّلاً. قبل الإعلان عن خريطة طريق تمهّد لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية بحلول نهاية العام الجاري، وفق الاتفاق المبرَم بين رئيس البرلمان عقيلة صالح، ورئيس «مجلس الدولة» خالد المشري، برعاية مصرية - خليجية. وعلى رغم أن الخلافات لم تُحلّ بشكل كامل بعد، ولا سيما مسألة أحقّية مزدوَجي الجنسية في الترشُّح للانتخابات الرئاسية، يشكّل التوافق على إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في اليوم نفسه، ضمانة لجهة عدم تراجُع أيّ طرف من الأطراف عن تعهّداته قبل الاستحقاق الذي لا تزال الطريق المؤدّية إليه مليئة بالألغام يمكن أن تنفجر في أيّ لحظة.

وتضمّن ما جرى التوافق عليه بين الأطراف المختلفة في القاهرة، بمشاركة رئيس «المجلس الرئاسي»، محمد المنفي، في بعض الاجتماعات، السعي إلى اعتماد نظام محاصصة يَضمن لجميع أقطاب المعادلة السياسية والعسكرية نفوذاً ومناصب متساوية، ولكن بتوافقات تسبق يوم الاقتراع، ما يعني أن الانتخابات ستكون بمثابة ديكور لتقاسم السلطة، خاصّة في ظلّ استبعاد اعتماد دستور جديد للبلاد يشكّل أساساً لحُكم الرئيس والبرلمان. وممّا شمله الاتفاق أيضاً، إثر سلسلة اجتماعات في العاصمة المصرية على مدى الأسبوعين الماضيَين، التشديد على تقديم البعثة الأممية إلى ليبيا تصوّرها للحلّ، بما يضمن المحافظة على حقوق المرأة والأقلّيات وغيرها من العناوين التي تشترط المنظّمة الدولية التوافق عليها، جنباً إلى جنب إعادة النظر في جميع الاتّفاقات والعقود الموقّعة من جانب الحكومات الانتقالية، بعد وصول برلمان ورئيس منتخبَين، على أن تكون الصلاحيات مناصفة بينهما، بحيث لا يُسمح للرئيس بالانفراد بالقرارات، مع مراعاة خصوصية القبائل والتقسيم الجغرافي للأقاليم المختلفة.

في هذا الوقت، يسعى صالح والمشري، إلى جانب فتحي باشاغا، رئيس الحكومة الحاصلة على ثقة البرلمان، إلى الضغط على المبعوث الأممي، عبدالله باتيلي، لإقناع رئيس حكومة الوحدة، عبد الحميد الدبيبة، بتقديم مزيد من التنازلات تتضمّن إمّا عدوله عن الترشُّح للرئاسة بشكل كامل، وبالتالي البقاء على رأس الحكومة التي تُجري الانتخابات وتُشرف عليها، أو ترْك رئاسة الحكومة مؤقّتاً إلى حين الانتهاء من إجراء الاستحقاق، الذي ستَحقّ له، والحال هذه، المشاركة فيه. وهي اشتراطاتٌ لا يبدو أن باتيلي مقتنع بها، ليس لصعوبة تحقّقها على أرض الواقع فقط، ولكن أيضاً لوجود مصالح عديدة لأطراف دولية مع الدبيبة تجعله في موقف قوي. وسعى الدبيبة، في الأيام الماضية، إلى الحصول على دعم دولي لحكومته من جهات لم تكن متحازة إليه بشكل كافٍ في الأشهر الماضية، خاصّة بعد عودة التفاهمات المصرية - التركية في الملفّ الليبي بشكل نسبي، إثر سنوات من التوتّر. وتوجّه رئيس «حكومة الوحدة» إلى أوروبا والولايات المتحدة، حيث أبدى استعداده لعقْد صفقات نفط ضخمة مع شركة «إيني» الإيطالية، وقام بتسليم مطلوبين في قضيّة «لوكربي» الليبي إلى الولايات المتحدة، وإلى بريطانيا، في خطوة تُعدّ مفاجئة، وتأتي في سياق محاولة الدبيبة تحسين علاقاته مع الدول الغربية، وتحديداً الولايات المتحدة، التي تُعدّ الداعم الأكبر لخصمه باشاغا، وتشير تقارير إلى أن الأخير يعمل على تشكيل تحالف مع بعض الأطراف المحلية والدولية، بهدف إزاحة الدبيبة عن السلطة.

وشهدت طرابلس، منذ بداية الشهر الجاري، زيارات مهمّة، من بينها لمدير الاستخبارات الأميركية، ورئيس الاستخبارات التركية، إلى جانب زيارة رئيسة الوزراء الإيطالية، والتي جرى ترتيبها لبحث ملفّ الطاقة والاستثمارات الإيطالية في ليبيا، في وقت لم يكتمل فيه اجتماع وزراء الخارجية العرب في طرابلس، الأحد الماضي، على خلفية رفْض عدد من الدول العربية الحضور والاجتماع بضيافة حكومة الدبيبة التي لا يزال معترَفاً بها من جانب "الجامعة العربية" حتى الآن.

وبخلاف الموقف المصري - الخليجي، باتت الجزائر الدولة العربية الأبرز الداعمة لحكومة الدبيبة، في حين تُوفّر قطر دعماً له على استحياء، وتتبع تونس سياسة مهادنة الحكومتَين المتنافستَين في ظلّ وجود مصالح مشتركة متعدّدة بين البلدَين، في منهج يلقى تفهّماً مصرياً - خليجياً. وحتى الآن، لا تبدو التفاهمات التي يحاول صالح والمشري الوصول إليها ناجزة، لكن يَظهر أنهما يراهنان على محاولة إقناع القبائل الليبية بالانضمام إليهما في الاجتماعات التي سيعقدها المنفي في وقت لاحق، فيما يعوّل الدبيبة على القبائل الداعمة له، في ظلّ رفضه، حتى الآن، تقديم أيّ تنازلات، وهو أمر لا يُتوقّع أن يستمرّ طويلاً.

تقرير

موجة «العسكرة» في الشرق الآسيوي [3/2]

تايوان تستعدّ للحرب... كأنها غداً

«اليوم أوكرانيا، غداً تايوان». هو العنوان الذي يؤرّق تايبيه، المتّجهة، أكثر من أيّ وقت مضى، نحو تعزيز حضورها العسكري - حالها حال طوكيو التي تجاوزت، من جهتها «الدستور السلمي» لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (راجع: موجة «العسكرة» في الشرق الآسيوي [3/1]: اليابان تفارق زمن السِلم، «الأخبار»، 20 كانون الثاني 2023) -. خشية غزو صيني وضعت واشنطن جدولاً زمنيّاً له في 2027. وقبل حلول ذلك الموعد، بدأت تايوان بالفعل الاستعداد لهذا اليوم، من خلال رفْع موازنتها الدفاعية إلى مستوى 2٪ من الناتج المحلّي الإجمالي، وتطوير قوّاتها المسلّحة، وتحديد فترة التجنيد العسكري الإلزامي، وغيرها من الإجراءات التي تتّخذها في سياق المواجهة الآخذة في التوسّع مع الصين، في الشرق الآسيوي، حيث تتعاظم موجة «عسكرة» تتناول «الأخبار» جانباً ثانياً منها في هذه الحلقة

حَيْدر خروبي

يحتلّ الوضع في مضيق تايوان، على مقربة ممّا يُعرف بـ«جزيرة فورموزا»، حيّزاً مهمّاً ضمن أجندة التصعيد الأميركي - الصيني في شرق آسيا، إذ تتصاعد الخشية من وقوع المحظور بين «النسر» و«التنّين» لاعتبارات تتشابك فيها حسابات الجيوبوليتيك والسياسة، مع المعطيات الاقتصادية والتكنولوجية، وتتحدّد نقطة الفصل بينها تبعاً للموقف من سيادة واستقلال الجزيرة، البالغ تعداد سكّانها 24 مليون نسَمة، معظمهم من قوميّة الهان، التي تمثّل - للمفارقة - الغالبية العظمى من سكّان الصين. «اليوم أوكرانيا، غداً تايوان»، هو العنوان الذي يخطف الباب التايوانيين هذه الأيام. ومع ارتفاع منسوب القلق الشعبي حيال مصير الجزيرة، ترتفع أيضاً الرغبة في الدفاع عنها، وتالياً التطوّع في صفوف القوّات العسكرية. أمّا السؤال الذي يطرحه قطاع واسع من السكّان هناك، فهو: «إذا كان المواطنون الأوكرانيون قادرين على القتال بمفردهم، ومقاومة الغزو الروسي لبلادهم، فلمَ لا نحذو حذوهم؟». لا شكّ في أن فكرة الحرب في جزيرة فورموزا، أو تايوان، تستند إلى عاملَين أساسيَّين، هما: مدى انزلاق الجزيرة بعيداً من «الشقيقة الكبرى»، أي الصين؛ ومدى جهوزية القوّات العسكرية الصينية لـ«إعادة توحيد الوطن».

تايوان تستلهم «النموذج الأوكراني»

بهدف ترسيخ مساعيها لتحقيق السيناريو الأوّل، عمدت حكومة رئيسة تايوان، تساي إنغ وين، إلى رفع موازنتها الدفاعية إلى مستوى 2% من الناتج المحلّي الإجمالي، ونزولاً عند رغبة الحليف الأميركي، قرّرت تطوير قوّاتها المسلّحة، لتصبح أكثر احترافية، بدلاً من الاكتفاء بخطّة سلفها، ماينغ جوو، القاضية بالاعتماد على قوّة عسكرية قوامها 210 آلاف جندي، معظمهم من المتطوّعين. كذلك، أقرّت تمديد فترة التجنيد العسكري الإلزامي، على أن تشمل برنامجاً تدريبياً جديداً يستمرّ لـ44 أسبوعاً، مع السماح للنساء بالانضمام إلى قوّات الاحتياط. ويندرج ضمن البرنامج الجديد للخدمة الإلزامية، إخضاعُ المجنّدين الجدد، بدءاً من العام المقبل، لعدد من التدريبات العسكرية المتخصّصة على غرار التدريبات المخصّصة للجنود المحترفين، بما في ذلك التدرّب على تشغيل الطائرات من دون طيار وأنظمة الصواريخ المحمولة على الكتف، مع إخضاع المجنّدين وفق النظام القديم، لتدريبات مماثلة. وتلحظ خطة الدفاع الجديدة لتايوان، أيضاً، الإبقاء على العناصر المحترفين في صفوف الجيش التايواني في الخطوط الأمامية في حال اندلاع أيّ حرب، وتكليف عناصر قوات المجنّدين والاحتياط بمهامّ الدفاع الإقليمي، وحراسة منشآت البنى التحتية الأساسية، إضافة إلى إشراك عناصر الدفاع المدني في مهامّ عسكرية أو ذات طابع عسكري.

الوضع في المضيق الواقع على مقربة من الجزيرة، والذي يحمل الاسم نفسه، يشهد «كباشاً» صينياً - أميركياً باوجه سياسية واقتصادية متعدّدة، حيث زعمت حكومة تساي إنغ وين، تسجيل أكثر من 1700 خرق صيني للمجال الجوّي التايواني خلال العام المنصرم، فيما عبرت سفن بحرية أميركية، في تسع مناسبات خلال الفترة نفسها، في مياه المضيق، الذي تعتبره الصين تابعاً لها. وانطلاقاً من الخطوة التي اتّخذتها حكومة تايبيه، يحتمل المحلّل الأمني في «معهد أبحاث الدفاع والأمن الوطني» في تايوان، هونغ تسو تشي، أن «تُعمد بكين، بالتوازي مع إمكانية زيادة عدد الطائرات الحربية خلال الطلعات الجوّية بالقرب من حدودنا خلال الفترة المقبلة، إلى دفع سلاحها الجوّي للاقتراب أكثر فأكثر من المجال الجوّي لبلادنا، تمهيداً لترسيخ ذلك السلوك كأمر واقع». ويبدي تشي خشيته من تحقّق السيناريو المشار إليه، كونه «سيقلّص وقت الإنذار المبكر لتايوان» في أيّ حرب مقبلة متوقّعة مع «الجار الصيني». وإذ يثني على قرار الحكومة رفْع مدّة الخدمة العسكرية الإلزامية من أربعة أشهر إلى عام واحد ابتداءً من عام 2024، فهو يعتبر أن هذا القرار «يعكس تصميمها على تعزيز قدرات البلاد للدفاع عن حدودها». ومع ذلك، يلفت تشي إلى حاجة تايبيه إلى «مواصلة الاعتماد على دعْم حلفائها، وتحديداً في ما يخصّ اقتناء الأسلحة والمعدّات العسكرية، والدعم الفنّي، إضافة إلى برامج التدريب للأطقم العسكرية التايوانية»، مشدّداً على أهمّية تعزيز المناورات العسكرية المشتركة بين واشنطن وتايبيه، وبحسب مسؤولين عسكريين تايوانيين، فإن الخطّة العسكرية الجديدة تُعدّ جزءاً من خطّة أوسع لإصلاح الجيش، بهدف تحويله تدريجيّاً إلى تشكيل عسكري أكثر مرونة، قادر على العمل ضمن تكتيكات «الحرب الالتماثلية»، أو «حرب العصابات» التي أثبتت نجاحاً كبيراً في أوكرانيا.

عودةٌ إلى زيارة بيلوسي

على العموم، ثمّة مَن ينظر إلى زيارة رئيسة مجلس النوّاب الأميركي السابقة، نانسي بيلوسي، لتايوان، في سياق تأكيد التزامات واشنطن تجاه حلفائها، وتمسّكها بخطابها «القيمي» حول أهمّية الدفاع عن «دولة حليفة» محسوبة على منظومة «الدول الديموقراطية»، تشكّل أحد أعمدة النظام الأمني في شرق آسيا، وتتميّز بأهمية اقتصادية بالغة، باعتبارها أحد أهمّ مصادر تصنيع «أشباه الموصلات» في العالم، وهو خطاب يريح حلفاء واشنطن الآسيويين، وفي مقدّمتهم اليابان، ويعزّز صورة الدور الأميركي القيادي في منطقة «الباسيفيك». في المقابل، ثمّة مَن يرى أن الزيارة جلّت ارتباك الاستراتيجية الأميركية تجاه تايوان وعدم تماسكها، ولا سيما بعد تلميح الرئيس جو بايدن إلى عدم موافقته، إلى جانب بعض قياداته العسكريين، على زيارة بيلوسي للجزيرة، وهو ما يشي بدلالات حول غياب الاستعداد أو ممانعة الإدارة الأميركية تصعيد المواجهة حول تايوان بما يولّد أزمة أمنية دولية، من شأنها أن تربك حسابات الغرب المُنهك أصلاً بتطوّرات الوضع في أوكرانيا. وتجدر الإشارة، هنا، إلى أن تفادي طائرة بيلوسي العبور فوق بحر الصين الجنوبي، حيث القواعد العسكرية الصينية، وتفضيلها مساراً آخر يمرّ فوق ماليزيا والفيليبين للوصول إلى تايوان، حمل خشية حقيقية من إمكانية وقوع مواجهة «غير مقصودة» وشبكة بين أكبر قوّتَين في العالم، علماً أن «مجلس العلاقات الخارجية» في الكونغرس الأميركي أدرج، قبل أسابيع، النزاع بين الصين وتايوان ضمن مناطق التوتّر الرئيسة لعام 2023.

يشهد مضيق تايوان «كباشاً» صينيا - أميركيا باوجه سياسية واقتصادية متعددة (أ ف ب)

> يحذّر خبراء أميركيون من أن «السيناريو الأوكراني» لا يمكن استنساخه في مسرح العمليات التايواني

هل فات أوان ردع الصين؟

في الإطار العام، يحافظ الرئيس الأميركي، جو بايدن، على أبرز عناصر سياسات إدارة الرئيس السابق، دونالد ترامب، تجاه الصين، سواء من خلال مواصلة وفود أميركية رفيعة المستوى زيارة تايوان، أو من خلال متابعة إبرام صفقات الأسلحة مع تايبيه، بما في ذلك الأسلحة الهجومية. وفي معرض توجيه النقد إلى الاستراتيجية الأميركية في آسيا بصورة عامة، وفي جزيرة فورموزا بصورة خاصة، ثمّة مَن يرى في تعهُّد بايدن - في أكثر من مناسبة - الدفاع عن تايوان في وجه أيّ غزو صيني محتمل، مخالفة لسياسة «الغموض الاستراتيجي» على هذا الصعيد، حيث تجنّب أسلافه إعطاء التزامات أو ضمانات أمنية صريحة من النوع المذكور، وهو ما يفسّر مسارعة مساعدي الرئيس، في كلّ مرّة، إلى تصويب موقف البيت الأبيض، ما يُعدّ - في حدّ ذاته - إرباكاً داخل أركان الإدارة الديموقراطية في واشنطن، حيال كيفية مقاربة الصراع على الجزيرة. وعوضاً عن كلّ الوعود ومنْح الضمانات الأمنية الصريحة لتايبيه درءاً لأيّ غزو صيني ترجّحه دوائر استخبارية أميركية في عام 2027، يرى محلّلون غربيّون أنه يتعيّن على بايدن المضيّ قُدُماً في تعزيز القدرة العسكرية للجزيرة، وإجراء المزيد من النقاشات الصريحة مع القادة العسكريين التايوانيين في شأن ضرورة مكافحة الفساد، وتحسين برامج التدريب، وسياسات التجنيد، فضلاً عن إقناعهم بالإقلاع عن مطالباتهم بأسلحة تقليدية ثقيلة كالطائرات الحربية، والتحوّل نحو تبنّي استراتيجيات عسكرية مغايرة تشمل اقتناء الأسلحة المحمولة على الكتف، كالصواريخ المضادّة للدروع، والطائرات، والسفن، وتبنّي تكتيكات هي أقرب إلى «تكتيكات الحرب اللامتماثلة» التي اعتمدتها القوّات الأوكرانية في مواجهة الجيش الروسي.

ومن بين الخيارات التي يمكن واشنطن السيرُ بها لدعم حليفتها الآسيوية، تفادياً للسيناريو الأسوأ، من دون المخاطرة بالدخول في جولة قتال، أو دفع تايبيه إلى الدخول في تسوية مع بكين، كما تروّج بعض الدوائر الديبلوماسية والأكاديمية، تقديم برامج هِبات أو قروض لشراء معدّات عسكرية، كتلك المقدّمة لإسرائيل، إضافة إلى تعزيز إشراك تايوان في تدريبات عسكرية إقليمية، بخاصة تلك التي تُجريها كلّ من واشنطن وطوكيو، فضلاً عن منْح دور أكبر للأخيرة في خطط الطوارئ العسكرية المتعلّقة بالوضع في جزيرة فورموزا، ما سيعقّد الحسابات الصينية في هذا الخصوص. ويقول هؤلاء إن الإبقاء على سياسة «الغموض الاستراتيجي»، بما يعنيه من عدم توضيح مدى استعداد واشنطن للتدخّل عسكرياً لمنْع غزو صيني لتايوان، وشكل أو نوعيّة التدخّل المذكور، يتيح فواصلة توريد الأسلحة إلى تايوان، مع الإبقاء على وتيرة التحرّكات العسكرية الأميركية في المضيق من دون تغيير، من جهة، والحفاظ على تماسُك موقف الحلفاء في آسيا والباسيفيك، من دون المسّ بـ«سياسة الصين الواحدة» والمخاطرة بتصعيد الوضع في الجزيرة، من جهة ثانية. كما أنه يسمح بالاحتفاظ بعلاقات مميّزة مع تايبيه، من غير إقامة علاقات ديبلوماسية رسمية مباشرة معها. وبالفعل، فقد أقرّت «لجنة العلاقات الخارجية» في مجلس الشيوخ ما يُعرف بـ«مشروع قانون سياسة تايوان 2022» أواخر أيلول الفائت، في إطار ما تصفه دوائر الحزبَين الجمهوري والديموقراطي في منطقة «الباسيفيك». في المقابل، ثمّة مَن يرى أن الزيارة جلّت ارتباك العلاقات مع تايوان لعام 1979»، بحيث يشمل معاملة تايبيه كحليف رئيس من خارج «الناتو»، إضافة إلى تخصيص ما قيمته 6,5 مليارات دولار كمساعدة أمنية وعسكرية لتايوان على مدى أربع سنوات، فضلاً عن دعم مشاركتها في المنظّمات الدولية، وتدريبات عسكرية أميركية، إلى جانب السماح بقيام تفاعلات دبلوماسية بين الجانبَين، بحُكم الأمر الواقع، ومن دون الاعتراف بها رسمياً كدولة مستقلّة.

وتعليقاً على الخطوة الأميركية، يلمّح مراقبون إلى أن الأمر ينطوي على تجاوُز لخطوط بكين الحُمر، ويحذّرون من أن «المواجهة (الصينية - الأميركية) ستنتقل إلى مستوى أعلى» في الفترة المقبلة. ويعتبر الباحث الأكاديمي في «معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا»، تايلور فايفر، أن «صيف عام 2022 هو اللحظة التي انتقلت فيها العلاقات الأميركية - الصينية من حيّز التنافس على التفوّق في عدد من المجالات المحدّدة، إلى حيّز المواجهة العلنية»، محذّراً من أن الوضع الجديد ستترتّب عليه «مخاطر أكثر واحتمالات أكبر لوقوع أزمات وتصعيد» بين الجانبَين. وفي الواقع، تنطلق بوادر التصعيد الأميركي للأزمة التايوانية، من اعتبارات عدّة، إذ يعيب بعض الجنرالات الأميركيين على استراتيجية الرئيس جو بايدن تجاه الصين، أنها تحصر تركيزها في التعامل مع الأخيرة بوصفها «تحدّياً اقتصادياً وسياسياً»، على رغم كوْنها أكبر تهديد عسكري للولايات المتحدة، على حدّ زعمهم. ويشرح هؤلاء أن ما رصدتْه الإدارة الحالية من برامج تمويلية في مجال الدفاع، لتعزيز الحضور العسكري الأميركي في آسيا لن يؤتي ثماره قبل العقد المقبل، أي في عام 2030، في حين أن تزويد حلفاء في تجمّع «AUKUS» (أوكوس)، الذي أُنشئ لمواجهة «التهديد الصيني»، بغوّاصات نووية وقدرات عسكرية غير تقليدية، لن يكتمل قبل عام 2040. وعلى هذا الأساس، عبّر الرئيس السابق للقيادة الأميركية في المحيطين الهندي والهادئ، الأدميرال البحري فيليب ديفيدسون، عن خشيته من تأخُّر أهداف الروزنامة الدفاعية لبلاده حيال الصين، مرجّحاً أن يتعاظم تهديد الجيش الصيني، خلال العقد الحالي، وتحديداً خلال السنوات الأربع أو الخمس المقبلة، خصوصاً أن عدد سفن الأسطول الصيني تجاوز خلال العامَين الماضيَين بالفعل عدد سفن الأسطول الأميركي. وفي الاتجاه نفسه، رأى خليفته، الأدميرال جون أكويلينو، خلال جلسة استماع أمام مجلس الشيوخ في آذار الماضي، أن برامج تحديث الصين لقوّاتها المسلّحة، استعداداً لمعركة مع تايوان لمنْع استقلالها، بموجب قانون صيني صادر عام 2005، ستكتمل بحلول عام 2027، منبّهاً إلى أن الهامش الزمني لتحقُّق الخطر الناجم عن ذلك، بات داهماً. وتَكشف مصادر عسكرية أميركية، أيضاً، أن برنامج الإنفاق الدفاعي الأميركي لمنطقة آسيا والباسيفيك يعاني من فجوة تمويلية قدْرها 1,5 مليار دولار، وهي مخصّصات ترمي إلى سدّ النقص في ترسانة الصواريخ، سواء تلك المضادّة للسفن، أو المضادّة للأقمار الاصطناعية.

محاكاة لسيناريو حرب على تايوان

مطلع الشهر الجاري، أجرى «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية» في واشنطن، محاكاة لعملية غزو صيني لتايوان، خلصت إلى «خسارة عسكرية صينية»، و«انتصار مكلف» لواشنطن وحلفائها. ووفقاً لنتائج المحاكاة، التي تواصلت على مدى 24 جولة، لم تنجح القوّات الصينية في تحقيق أهدافها العملياتية من الغزو، بحيث لم تستطع احتلال تايبيه بعد أسبوعَين من بدء عملية الغزو «الافتراضية»، على رغم إنزال عشرات الآلاف من القوّات في الجزيرة، في حين تصدّت القوّات التابعة لتايوان، وحلفائها، للقوّة المهاجمة بالصواريخ. وأظهرت «بروفا» المعركة في تايوان، بدء الغزو الصيني المفترض عام 2027، من خلال قصف تمهيدي لضرب معظم القوّات البحرية والجوّية التايوانية خلال الساعات الأولى من انطلاق العمليات العسكرية، بموازاة تطويق القوّات البحرية الصينية، بدعم من الوحدات العسكرية الصاروخية، للجزيرة، والعمل على منْع أيّ محاولات لنقل السفن والطائرات والمعدّات العسكرية إليها. في غضون ذلك، يندفع عشرات الآلاف من الجنود الصينيين لعبور المضيق من خلال السفن البرمائية العسكرية، وسفن أخرى مدنية، بالتزامن مع شنّ هجوم جوّي وإنزال القوات المحمولة جوّاً خلْف خطوط الدفاع التايوانية المتمركزة على السواحل. وعلى رغم التفوّق العددي للقوّات الصينية، خلصت «البروفا» إلى عجز تلك القوّات عن الاستيلاء على أيّ من موانئ تايوان، أو مطاراتها، الأمر الذي تسبّب بصعوبات لديها في الإمداد اللوجستي لعناصرها، لمواصلة الهجوم. وأوجزت المحاكاة نتائج الحرب الافتراضية بين تايوان والصين، باحتفاظ الأولى باستقلالها مقابل ثمن كبير من الدمار في منشآتها الاقتصادية وبنيتها التحتية، وإلحاق ضرر بالغ بالدور القيادي للولايات المتحدة في النظام الدولي. كما مثّلت في إحصاء الخسائر المتوقّعة لأطراف النزاع، موضحة أن خسائر الجزيرة بلغت 534 طائرة، و 38 سفينة حربية رئيسية، إضافة إلى 3500 جندي. وفي حين خسرت واشنطن حوالى 10 آلاف عنصر، وحاملتَي طائرات وما يصل إلى 20 سفينة سطحية، وحوالى 400 طائرة، فقد ناهزت الخسائر الصينية 7000 قتيل، فضلاً عن 161 طائرة و138 سفينة. وبحسب النتائج نفسها، فإن عدم تمكّن الصين من تحقيق أهدافها في تايوان، ارتبط بتحقّق أربعة عناصر، هي: المقاومة التايوانية، والتزام الولايات المتحدة بالدفاع عن الجزيرة بشكل مباشر، إضافة إلى مشاركة اليابان إلى جانب القوات الأميركية في دعم التايوانيين، وتوافُر المخزون الاستراتيجي الكافي من الأسلحة، بخاصة الصواريخ المضادة للسفن.

وفي ختام المحاكاة، أصدر خبراء استراتيجيون، هُم مارك وماثيو كانكيان، وإريك هيغين بوتهام، تقييمهم لنتائجها، محذّرين من أن قدرة تايوان على المقاومة لا تعني، في مطلق الأحوال، أن الصينيين لن يكونوا قادرين على غزو الجزيرة واحتلالها في غضون أشهر قليلة. وعليه، دعا الباحثون، في توصياتهم، إلى أن تعمل واشنطن على تفادي هذا القدْر من الخسائر، في حال وقوع معركة حقيقية في تايوان، وذلك من خلال تدابير عدّة، تشمل إشراك تايبيه وطوكيو في تحمُّل أعباء المعركة العسكرية. كما حذّر الخبراء من أن «السيناريو الأوكراني» لا يمكن استنساخه في مسرح العمليات التايواني، الذي هو كناية عن جزيرة، بحيث يمكن الصين بسهولة - نسبياً - إخضاعها لحصار يمتدّ لأسابيع، أو ربّما لأشهر عدّة. لذا، شدّدت التوصيات على ضرورة أن تبدأ الحرب، في ظروف تكون فيها تايوان قد حصلت على كلّ ما تحتاج إليه من أسلحة، مع التحذير من أن وقوع أيّ تأخير في تسليم الأسلحة لتايبيه، أو تردّد في الموقف الأميركي الداعم لها عسكرياً، سيجعل من مهمّة الدفاع عنها أكثر صعوبة، بصورة تُلحق الأذى بمصالح واشنطن، وتُفيد بكين.

وفيات

بمزيدٍ من الحزن والأسى، والتسليم والرضى بقضاء الله وقدره، ننعى إليكم نائب الوزير السابق:

السيّد عبدالله محمد الأمين
أبا زياد

والدته: المرحومة السيدة حسية الأمين
زوجته: الحاجة صبحية دكروب
ولداه: زياد زوجته مايا عصام العبدالله
محمد زوجته لمى فؤاد سليم
ابنته: مي
أخواه: هيا، عبدالله، مالك ومحمد
شقيقاه: المرحوم السيد غسان وعائلته، السيد محسن وعائلته
شقيقته: السيدة مها زوجة الدكتور عبدالأمير دكروب
أشقاء زوجته: الحاج محمد وعائلته، المرحوم يوسف وعائلته، الدكتور عبدالأمير وعائلته، المرحوم حسن وعائلته والمحامي حسين دكروب وعائلته.
شقيقتا زوجته: المرحومة الحاجة حياة وعائلتها والحاجة مريم وعائلتها
وقد شُيع جثمانه الطاهرُ وورى الثرى في بلدته الضوّانة يوم الثلاثاء.

وتُقبل التعازي عن روحه الطاهرة غداً السبت الواقع فيه 28/1/2023 في مركز جمعية التخصص العلمي في بيروت، الرملة البيضاء، خلْف أمن الدولة من الساعة الثالثة بعد الظهر ولغاية الساعة السابعة مساءً.

الراضون بقضاء الله وقدره
الأسفون: عموم عائلات: الأمين، دكروب، العبدالله، سليم، وعموم أهالي الصوانة، تبنين، شقراء، مجدل سلم.

إعلانات رسمية

إعلان
صادر عن السجل التجاري في بيروت بموجب محضر جمعية منعقدة في 2022/6/3 تقرر بتاريخ 2023/1/24 حل وشطب شركة ريل برلين 2 ش.م.ل. (أوف شور) من قيود السجل التجاري في بيروت حيث هي مسجلة تحت الرقم /1803242/ رقم تسجيلها في وزارة المالية /1969999/ رئيس مجلس إدارتها السيد كريم جرجس سلامه.
فعلى كل ذي مصلحة أن يقدم ملاحظاته أو إعتراضه خلال مهلة عشرة أيام من تاريخ آخر نشر.
أمين السجل التجاري في بيروت
بالتكليف مارلين رميان

إعلان
لأمانة السجل العقاري في عكار
طلب خالد مصطفى الخالدي بالوكالة سند ملكية بحصة محمود محمد عبد الحميد بالعقار رقم 1011 من منطقة عرقة العقارية.
للمعترض 15 يوم للمراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في عكار
طلب عمر سمير طبال بموجب وكالة شهادة تأمين بالعقارات رقم 35 و36 و37 و41 و51 و42 و43 و44 و45 و46 و53 و55 و57 و56 و58 و59 و47 و52 و54 من منطقة السمونية العقارية و123 من منطقة قعبرين العقارية.
للمعترض 15 يوم للمراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في عكار
طلب منهل محسن حسين بوكالته سند ملكية محسن علي حسين بالعقار 169 من منطقة تلعباس الشرقي العقارية.
للمعترض 15 يوم للمراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلب محمد نبيل سليم الصوفي بوكالته عن عبد المجيد وعبد الكريم أولاد عبد الرزاق ميقاتي بالأصالة عن نفسه وبصفته أحد ورثة غنيمة محمد الصوفي ومحمد رشيد وسعد الله وعبد الحليم وخديجة وعبد الحميد أولاد عبد الرزاق ميقاتي ومنى محمد حسن قصقص بصفتها أحد ورثة أسيا عبد الرزاق ميقاتي وهيثم عمر عبد الله بصفته أحد ورثة عمر عبد الاله ميقاتي سند بدل عن ضائع بالعقار 524 مقسم 5 منطقة الحدادين.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري الأولى في الشمال
طلب سليم محمد أديب كفرسوسا بصفته أحد ورثة عماته سلمى ومنى ودعد فهيم كفرسوسا سند بدل عن ضائع بالعقارين 292 و26 منطقة الحدادين.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في عكار
طلب عثمان أحمد الحميد بصفته أحد الورثة شهادة قيد أحمد عوض الحميد للعقار 864 من منطقة ببنين العقارية.
للمعترض 15 يوم للمراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

إعلان
من أمانة السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
طلب رجا فرنسيس الياس بوكالته عن سويدان محمد سويدان شهادة قيد بدل ضائع للعقار 1493 جديدة مرجعيون.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
يوسف شكر

الكرة اللبنانية

الأنصار والعهد يرسمان صورة أوّلية عن بطل الدوري

جولة جديدة من الصراع المفتوح في الدوري اللبناني لكرة القدم يمكن أن تحدد بشكلٍ أو بآخر هوية المتصدر والمرشح الأقوى للقب. وخصوصاً من خلال اللقاءين اللذين سيجمعان (السبت الساعة 15:00) النجمة مع شباب الساحل في جونية، والأحد بنفس التوقيت وعلى الملعب عينه الأنصار والعهد. وهي المباراة التي يُقال إنها قد تدفع بأحدهما نحو منصة التتويج

الواضح أن العهد هو الوحيد القادر على إذاقة الأنصار خسارته الأولى هذا الموسم (طلال سلمان)

شربل كريم

مهمةٌ جداً هذه المرحلة من عمر الدوري اللبناني، والتي قد ترسم فواصل بين الفرق الأربعة الأولى على اعتبار أن يومها الافتتاحي سيشهد مباراة قوية بين صاحبي المركزين الثالث والرابع أي شباب الساحل والنجمة اللذين يتساويان بالنقاط.

هذان الفريقان سيلعبان غداً السبت وعينهما على لقاء الأحد الذي سيحمل قمّةً قوية أخرى للأنصار في مواجهة العهد، ما يجعل من اللقاء الأول على قدر عالٍ من الأهمية، إذ إن الخاسر سيجد نفسه أبعد عن الصدارة، وخصوصاً في حال فوز الفريق الأخضر المتصدر حالياً للترتيب العام بفارق 4 نقاط عن الساحليين والنجماويّين.

لكن فارق النقطتين فقط بين صاحب الصدارة وبطل الموسم الماضي هو ما يجعل من لقاء الأحد على قدر عالٍ من الأهمية، فإما يبقي الترتيب على حاله ويقرّب النجمة أو شباب الساحل، وإما يُبعد الأنصار ليقطع شوطاً مهماً نحو استعادة اللقب أو يضع العهد في المركز الأول حيث يتفق كثيرون بأنه إذا ما وصل إليه سيكون من الصعب على أحدٍ إعادته إلى الوراء.

ببساطة هي المباراة الأهم في الموسم للفريقين الأخضر والأصفر وبالنسبة إلى ملاحقيهما أيضاً، لذا كان قائد النجمة علي حمام صريحاً خلال إطلالة تلفزيونية الثلاثاء الماضي، مشيراً حرفياً بأنه يُرشّح فوز العهد

أندية الأواخر تلعب اليوم

صحيح أن الأنظار كلها مشدودة على سداسية الأوائل، لكن حماوة المنافسة في سداسية الأواخر تبدو بنفس المستوى بعد سقوط كل التوقعات أسبوعياً. هذه السداسية ستقدّم اليوم ثلاث مباريات قوية عند الساعة 14:15 بحيث يلتقي الصفاء مع الإخاء الأهلي عاليه في جونية، ويحلّ التضامن صور ضيفاً على السلام زغرتا في المراشية، بينما يلعب الحكمة مع طرابلس في بحمدون.

يجعله إضافةً كبيرة إلى جانب نور منصور الذي كان الخيار الأساسي دائماً.

أما من ناحية خط الوسط، فإن وصول اللاعبَين الآخرين أمثال وليد شور، فجعل منهم اكثر من مجرد عناصر مهمتها استعادة الكرة، لتبرز نقطةٌ قوية هنا وهي أن الخيارات زادت في هذا الخط، وبات لديه اكثر من وجه، ما يصعّب على الخصوم قراءة الموقف والتعامل معه بشكل صحيح، فصارت الأمور أسهل لإيصال الكرة إلى الأمام.

وهنا بيت القصيد، إذ إن خط الهجوم هو مصدر الثقل الكبير وخصوصاً بعد استقدام الاسكتلندي لي إروين الذي اثبت سريعاً بانه يستحق المبالغ الكبيرة التي حكي أنها دفعت من أجله. مهاجم ممتاز يجيد إصابة المرمى من كل المسافات، ويعرف كيفية التمركز والتنقل بخفة وإثارة المتاعب في منطقة الجزاء، إضافةً إلى تميّزه بالهروب من الرقابة وإجادته اللعب بين الخطوط، ما أراح زملاءه اكثر بحيث وجدوا فيه المحطة المناسبة لإطلاق هجماتهم وتسجيل الأهداف بوفرة تماماً كما فعلوا في مباراتهم الأخيرة عندما دكوا مرمى البرج بخماسية.

أما الجانب الآخر الذي قد يكون العهد متفوّقاً فيه فهو الجانب النفسي، إذ إن الأنصار اضطر لتقديم مجهود مضاعف لإدراك التعادل في لقائهما الأول، وذلك بعدما خرج متأخراً في الشوط الثاني. أضف أن العهد كان قد أقصى الأنصاريين من كأس لبنان عندما فاز عليهم بهدفين نظيفين.

الأنصار بشخصية البطل

ورغم كل هذا الاستعراض للفريق الآخذ في التطوّر أسبوعاً بعد آخر، لا بدّ من التوقف عند قوة الأنصار الذي يملك أوّلاً شخصية البطل، وذلك من خلال إصرار نجومه على عدم تفويت فرصة استعادة اللقب بعدما الأفضل هجوماً ودفاعاً (بالتساوي مع النجمة) هذا الموسم، إذ إن لسان حالهم يقول بأن الفوز على العهد سيفتح الطريق أمام استعادة اللقب العتيد. هي مسألة منطقية، ولا يترجمها سوى استمرار الأنصاريين في زرع الفوضى في دفاعات الخصوم بوجود السنغالي الحاج مالك تال على رأس المهاجمين، وهو الذي وصل إلى 18 هدفاً هذا الموسم في طريقه إلى لقب ثالث كهداف للدوري.

الأنصار يمكن أن يفعلها تماماً كما العهد، لكن تفاصيل صغيرة تبقى أساسية، وهي إمكانية محافظته على نفس المستوى الذي يبدأ به المباراة، وهو أمرٌ يتوقف عند التبديلات وقدرة الاحتياطيين على الارتقاء إلى مستوى الأساسيين، وهم الذين ينتظر منهم أصلاً أن يكونوا مصدر دعم قوي لفريق جمعهم من اجل اقتحام المنافسات بتشكيلة متكاملة تملك في الخارج ما تملكه في الداخل، وأحياناً أفضل.

على الأنصار أو يتمنى تعادل الفريقين.

لكن هل فعلاً يستطيع العهد التغلّب على خصمه، وهو الذي فشل في تحقيق هذا الأمر في لقائهما السابق في الدوري هذا الموسم، والذي انتهى بالتعادل (1-1)؟

«العهد الجديد» أقوى

الواضح أن العهد هو الوحيد القادر على إذاقة الأنصار خسارته الأولى هذا الموسم، فهو يملك نقاطاً عدة قد تصبّ في مصلحته، أوّلها أن الفريق تغيّر كثيراً منذ ذاك اللقاء الذي جمعهما في الأسبوع العاشر من البطولة.

فعلاً تغيّر العهد في مختلف النواحي. بداية من الجانب الدفاعي، ومن خلال نقطتين: الأولى هي طريقة إخراج الكرة بنسقٍ أسرع ومن دون تمريرها كثيراً في الخلف بل اللجوء إلى اللعب المباشر أكثر ما يخلق عنصر مفاجأة اكبر. أما الثانية فهي هوية الدفاع بعد إشراك الدولي فيليكس ملكي للمرّة الأولى أساسياً بحيث بدا مكمّلاً لقلب الدفاع الآخر خليل خميس وذكياً في طريقة إدارة الحالة الدفاعية، ما

> **أسبابٌ محددة جعلت الكثيرين يرشحون ويتمنّون فوز العهد على الأنصار**

كأس الاتحاد الانكليزي

قمة بين السيتي وآرسنال

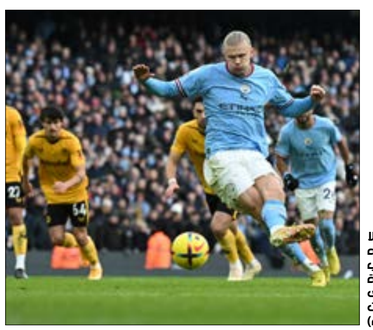

يعول غوارديولا على هدافه النرويجي إيرلينغ هالاند صاحب الثلاثية «هاتريك» في مرمى وولفرهامبتون قبل أيام، فيما سيعتمد مدرب أرسنال ميكيل أرتيتا على المهاجمين المتألقين أخيراً بوكايو ساكا وإدوارد نيكيتاه. ومن جهته يخوض ليفربول حامل اللقب مواجهة ثارية يوم الأحد (الساعة 15:30) أمام مضيفه برايتون الذي هزمه بثلاثية نظيفة عندما استضافه على ملعب «أميكس» في 14 كانون الثاني الحالي في المرحلة العشرين من الدوري. بدوره يملك المهاجم الدولي هاري كاين فرصة ذهبية ليصبح الهداف التاريخي لتوتنهام عندما يحل ضيفاً على بريستون من التشامبونشيب (المستوى الأول) غداً السبت الساعة 20:00. وعادل كاين الرقم القياسي الذي كان مسجلاً باسم جيمي غريفز عندما سجل هدفه الـ266 في مختلف المسابقات في مرمى فولهام (1-صفر) الإثنين في ختام المرحلة الحادية والعشرين من الدوري.

(الأخبار)

يستقبل نادي مانشستر سيتي الإنكليزي اليوم (الساعة 22:00) نظيره أرسنال ضمن منافسات الدور الرابع من مسابقة كأس الاتحاد الإنكليزي لكرة القدم. وتكتسي المباراة أهمية كبيرة كون الفريقين يحتلان مركزي الصدارة ووصافة الدوري الإنكليزي الممتاز، إذ يبتعد أرسنال برصيد 50 نقطة وبطارده السيتي مع 45. وتعتبر هذه المواجهة بروفة قبل لقائهما في الدوري منتصف شباط المقبل.

حول العالم

المجلس الأولمبي الآسيوي: يجب إعطاء فرصة للرياضيين الروس

عرض المجلس الأولمبي الآسيوي أمس الخميس منح الرياضيين الروس والبيلاروس فرصة المشاركة في دورة الألعاب الآسيوية، للمرة الأولى منذ توقيفهم في شباط الماضي على خلفية العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا. وقال المجلس الأولمبي الآسيوي الذي يتخذ من الكويت مقراً له، على موقعه الرسمي: «يجب أن يتمكّن جميع الرياضيين، بصرف النظر عن جنسيتهم أو جواز سفرهم، من المشاركة في المسابقات الرياضية». وأضاف: «عرض المجلس الأولمبي الآسيوي منح الرياضيين الروس والبيلاروس المؤهلين فرصة للمشاركة في المسابقات الآسيوية، بما في ذلك دورة الألعاب الآسيوية». وكانت اللجنة الأولمبية الدولية أعلنت الأربعاء أن عودة الرياضيين الروس للمشاركة في أولمبياد باريس 2024 يجب «استكشافها بشكل أكبر» رغم الدعوات الأوكرانية لحظرهم.

والد ديوكوفيتش يدعم روسيا

تم تصوير والد الصربي نوفاك ديوكوفيتش مع مشجعين يلوّحون بالأعلام الروسية «المحظورة» في بطولة أستراليا المفتوحة، أولى البطولات الأربع الكبرى في كرة المضرب، بما في ذلك واحد يظهر فيه وجه الرئيس فلاديمير بوتين. وحجز ديوكوفيتش مكانه في نصف النهائي بفوزه بثلاث مجموعات نظيفة على منافسه الروسي أندري روبليف على ملعب رود لافر أرينا مساء الأربعاء. وبعد المباراة رفعت مجموعة من المشجعين الأعلام الروسية المحظورة وردّدوا هتافات مؤيدة لروسيا ولبوتين.

وقال الاتحاد الأسترالي لكرة المضرب إن أربعة أشخاص «كشفوا عن أعلام ورموز غير لائقة وهددوا حراس الأمن». وأظهر مقطع فيديو نُشر لاحقاً على حساب أسترالي موالٍ لروسيا على موقع يوتيوب، والد ديوكوفيتش، سردیان، إلى جانب رجل يحمل علم روسيا عليه صورة الرئيس بوتين.

ريباكينا تتجاوز ازارينكا وتبلغ النهائي

بلغت الكازاخستانية إيلينا ريباكينا أول نهائي لها في بطولة أستراليا المفتوحة لكرة المضرب، بفوزها على البيلاروسية فيكتوريا آزارينكا حاملة اللقب عامَي 2012 و2013، بنتيجة 7-6 (4/7)، 6-3 أمس الخميس. وهذا النهائي الكبير الثاني للمصنفة 25 عالمياً بعد أن توّجت العام الماضي بلقب بطولة ويمبلدون. وعند الرجال يلعب (الساعة 5:00 فجر اليوم) الصربي نوفاك ديوكوفيتش مع الأميركي تومي بول، والروسي كارين خاشانوف مع اليوناني ستيفانوس تيستيباس في مباريات نصف النهائي.

نتائج اللوتو اللبناني

1	5	11	21	22	42	30

جرى مساء أمس سحب اللوتو اللبناني للإصدار الرقم 2078 وجاءت النتيجة على الشكل الآتي:

الأرقام الرابحة: 1 - 5 - 11 - 21 - 22 - 42

الرقم الإضافي: 30

■ **المرتبة الأولى (ستة أرقام مطابقة)**

. قيمة الجوائز الإجمالية: لا شيء

- عدد الشبكات الرابحة: لا شيء

- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: لا شيء

■ **المرتبة الثانية (خمسة أرقام مطابقة مع الرقم الإضافي):**

- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 995,746,170 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: شبكة واحدة

- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 995,746,170 ل.ل.

■ **المرتبة الثالثة (خمسة أرقام مطابقة):**

- قيمة الجائزة الإجمالية: 262,028,520 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: 49 شبكة

- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 5,347,521 ل.ل.

■ **المرتبة الرابعة (اربعة ارقام مطابقة):**

قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 262,028,520 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: 1,943 شبكة

- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 134,858 ل.ل.

■ **المرتبة الخامسة (ثلاثة ارقام مطابقة):**

- قيمة الجائزة الإجمالية: 711,744,000 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: 22,242 شبكة.

- الجائزة لكل شبكة: 32,000 ل.ل.

- المبالغ المتراكمة للمرتبة الأولى والمنقولة للسحب المقبل: 5,846,460,685 ل.ل.

نتائج زيد

جرى مساء أمس سحب زيد الرقم 2078 وجاءت النتيجة كالآتي:

الرقم الرابح: 15523

■ **الجائزة الأولى: 75,000,000 ل.ل.**

- عدد الأوراق الرابحة: ورقة واحدة

قيمة الجائزة الإفرادية: 75,000,000 ل.ل.

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 5523.**

- الجائزة الإفرادية: 900,000 ل.ل.

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 523.**

- الجائزة الإفرادية: 90,000 ل.ل.

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم 23.**

- الجائزة الإفرادية: 8,000 ل.ل.

التراكم للسحب المقبل: 75,000,000 ل.ل.

نتائج يومية

جرى مساء أمس سحب «يومية» رقم 1300 وجاءت النتيجة كالآتي:

- يومية ثلاثة: 701
- يومية أربعة: 9159
- يومية خمسة: 95802

استراحة

كلمات متقاطعة 4230

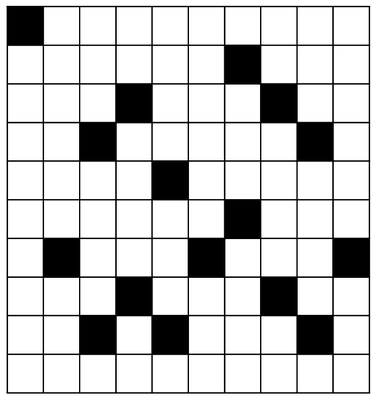

أفقيا

1- رائد فضاء أميركي راحل – 2- دفن البنات وهنّ أحياء – ملك جبيل – 3- سيدة – ماركة سيارات – من الحيوانات – 4- المقدار من الزمن – نهر إيطالي – 5- ربح شرقية – إحدى القارات – 6- أرض فيها زرع وخصب – مغنية لبنانية – 7- إنحراف في الصحة – من الألوان – 8- نوتة موسيقية – عملة إيطالية – معظم المياه في البحر – 9- فلوس – ضمير متصل – 10- كاتب وشاعر فرنسي راحل

عمودياً

1- جائزة سينمائية – مارشال فرنسي راحل – 2- شاهدت – عاصمة دولة في أميركا الجنوبية – 3- بسط – من الألوان – طعم الحنظل – 4- من الحيوانات – فقدان الوجهة – 5- فورموزا سابقاً – فولاذ – 6- من أسماء الخمر – شعر بعض الحيوانات – 7- نعم بالأجنبية – نهر فرنسي – حُب – 8- نقرع الجرس – نجم بهيّ طلوعه على بلاد العرب في أواخر القيظ – 9- دولة أفريقية – قطف الثمار – 10- كاتب تلفزيوني ومسرحي لبناني

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- النورماندي – 2- سلوفاكيا – 3- أبويّ – تاروس – 4- كارارا – مار – 5- ور – متحف – نع – 6- رتب – إد – 7- دولابه – راف – 8- بلدز – شتوكا – 9- ود – رمي – بيتَ – 10- نيو هامبشر

عمودياً

1- الأكورديون – 2- بارتولدي – 3- نسور – بلد – 4- وليام – أزره – 5- رو – رتيب – ما – 6- مفتاح – هشيم – 7- 111 – فا – 8- نكرم – درويش – 9- ديوان – أكبر – 10- ياسر عرفات

sudoku 4230

2		7		9			3	
	4	6		7			9	2
3					5			6
	7		2	1			4	
			3		8			7
	3			6	9		1	
8		1		3				4
	2					6	8	
				8		3		9

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4229

2	7	5	1	4	6	8	9	3
1	3	6	2	8	9	4	5	7
4	9	8	3	5	7	1	2	6
5	8	4	7	1	2	3	6	9
3	1	2	6	9	4	5	7	8
7	6	9	5	3	8	2	1	4
6	2	1	4	7	3	9	8	5
8	4	7	9	2	5	6	3	1
9	5	3	8	6	1	7	4	2

مشاهير 4230

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

شاعر أموي، هجا جرير ومدح الوليد بن عبد الملك. لقبّه ابن دريد في كتاب الاشتقاق بشاعر أهل الشام

4+3+8+9+7+6 = خلاف البعيد ■ 1+2+5 = مدينة يمنية ■ 8+10+11 = أمر معيب

حل الشبكة الماضية: هوارد غاردنر

إعداد نعوم مسعود

فنون بصرية

سامية حلبي وفريد حداد في غربتهما: بلاد العرب أوطاني

تكتبها ريما النخل

معرضان بالتوازي مستمرّان في فضاء «غاليري صفير زملر»، حتى نيسان (أبريل). الأول للتشكيلية الفلسطينية سامية حلبي (1936)، والثاني للّبناني فريد حداد (1945). في معرضها «فكّ رموز الألوان: 1982 - 2022»، تقدّم حلبي أعمالاً قديمة وحديثة من رصيدها الفنّي المنجز حتى اليوم. الفنانة المقدسيّة هجّرتها النكبة إلى لبنان، ثمّ إلى الولايات المتحدة حيث درست الفن ودرّسته في جامعات عدّة. تعالج في مجموعة كبيرة المشاهد الطبيعيّة وتقلّبات مواسمها. يتميّز أسلوبها بضربات الفرشاة المبلّلة التي تكوّن

> نشعر بنوع من «الحوار اللونيّ» والتشكيلي بينهما لنواحي البحث التجريدي والغنائيّة الشكلية والمفردات الجماليّة

المشهد الطبيعيّ، وسكونه يكاد يكون مفقوداً ومتلاشياً. تثبّت حضورها التشكيلي من دون استسهال. كما اشتهرت أعمال لها تجسّد مجازر كفر قاسم ودير ياسين، مؤكدة على تجذّر أصولها الفلسطينيّة في وعيها، فهي فلسطينية الانتماء، لبنانية التكوين، أميركية الإقامة. لم تعرف يوماً الهدوء والسكينة، تنتقل من أسلوب تشكيليّ إلى آخر، ومن منحى تجريديّ إلى آخر مغاير عصبياً ونبضاً، ما أغنى مسيرتها ورسّخ حضورها كفنانة عربية صاحبة إبداع متماسك ومتنوّع في آن، وتربّعت على عرش الفنون العربية ولم يحرمها انتماؤها من فرض شخصيتها في الجامعات الأميركية التي درست فيها. غزيرة وفوّارة تجارب سامية حلبي في التجريد الذي ملأ النصف الثاني من القرن العشرين والعقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين. لم تكرّر نفسها يوماً ولا تترك لوحاتها ملأ في العين. متمكنة تقنياً، تجيد ضبط التشكيلية. يدها جريئة، شفافة، تقارب اللون بشاعريّة وإتقان في آن. أناقة لوحتها تدغدغ البصر.

فريد حداد ــ «من دون عنوان» ة (أكريليك على كانفاس ــ 121 × 170 سنتم ــ 1977)

سامية حلبي ــ من سلسلة «اللوحات الحركية» 1986

مخزونها المشهديّ لا ينضب. ذات فرادة مثيرة للجدل والإعجاب.

أمّا فريد حداد فقد جمع في «الزمن اللبناني»، أعماله التي أنجزها طوال العقود الخمسة الماضية بين لبنان والولايات المتحدة. عاش في بلده مرحلة ما قبل الحرب الأهلية، زمن كانت بيروت تشهد ازدهار الحداثة اللبنانية والعربية، ثمّ سافر لمتابعة دراسته في «جامعة ويسكونسن ميلووكي» سنة اندلاع الحرب الأهلية عام 1975. يشغل حالياً كرسي أستاذ فخري في «جامعة نيو إنغلاند»، حيث نال مرتين «جائزة مجلس الدولة للفنون» في عامي 1983 و 1984.

أعماله المميّزة اصباغ متداخلة على قماش، علماً بأنّه انجذب في المرحلة الأخيرة إلى التجريد التجريبيّ وتميّزت أعماله بضربات الفرشاة السائلة التي تكوّن نسيجاً لونياً مثيراً. لوحاته شديدة التنوّع بين البنائيّة والتجريد، ومختلفة الوسائط والتقنيات الموظّفة في اللوحة والكولاج والتراكيب الهندسية، والبُعد الشعريّ حاضر دوماً. ملوانته تميل إلى الكثافة (على نحو يفوق ما نراه لدى «جارته») في المعرض الثنائي سامية حلبي).

فالتكوين الهندسيّ عنده أكثر إلحاحاً ونسجاً.

مع ذلك، ولو بحثنا عن نقاط مشتركة بين الفنانين اللذين يعرضان أعمالهما في مساحة عرض واحدة، ورغم اختلاف أسلوبيهما، نشعر بنوع من «الحوار اللونيّ» والتشكيلي بينهما لنواحي البحث التجريديّ والغنائيّة الشكلية والمفردات الجماليّة لبناء سرديّة بصريّة. وفي حين يبني معظم الفنانين الأميركيين من معاصري حلبي من بينهم جون ميتشل وفرانك ستيلا وكليفورد ستيل وإلسورث كيلي لوحاتهم حول أشكال مركزية، تتميّز حلبي عنهم بإضافة الأشكال الهندسية المنحنية، كأنّها تحمل معها منابعها الشرقيّة من خطوطيّة أو الـ«أرابيسك»، فتمتلك بالتالي أبجديّة أسلوبها الخاص الذي يمكن وصفه بأسلوب «الكتابة البلاستيكية». كذلك، تتطوّر أعمال فريد حداد بالطريقة عينها لناحية الربط بين التركيب والنموذج، ومن ثمّ اعتماده على الطلاء كمادة أساسيّة. في تطوير لوحة الكولاج، بل «شظايا» هذا الطلاء. وفي المقارنة أيضاً، يعتمد الفنانان منهجيّة التطوير التي قدّماها على مدى سنين واختبراها بقوة وثبات، بحيث أنّ عملاً لفريد حداد قد يستلزم أشهراً، ومثله حلبي، إذ يخضع اللون لديها لمعادلة رياضيّة تقريباً. في منتصف الثمانينيات مضت إلى أبعد نحو تطوير برنامج كمبيوتريّ على Amiga لتكوين أشكال متحرّكة على الشاشة. بذلك يمكن أن نفهم خلفيّة عنوان المعرض: «فكّ رموز الألوان» ومردّه الإطار المفاهيمي للغة الكمبيوتر في تفكيك عناصر التعبير الجمالي، ولهذا أيضاً ندرك سبب تالف المعرضين واجتماعهما في مساحة عرض واحدة.

في الخمسينيّات والستّينيات من القرن الماضي، زمن هيمنة الفن التجريدي في الغرب، انتقد هذا الفن بسبب إدارة ظهره لمناقشة قضايا عصره. لذا ولدت، في فرنسا، ثم في إسبانيا، تيّارات «التشكيل الجديد» و«التشكيل السرديّ» للحدث المعاصر، وكان ملتصقاً بالسياسة. هنا، السرد الذي يطوّره كلٌّ من حلبي وحداد يتكشف أيضاً عن استشعار سياسيّ خاصّ بقضايا العالم العربيّ، والبرهان أنّنا نقع على عناوين مثل «التحرير»، «المعارضة»، «الالتزام»، «الهزيمة» إلخ. ما يؤكد على التفاعل الفنّي مع السياسيّ، فالفنّ لا يمكن أن ينأى بسهولة عن السياسي.

يكتسب هذا المعرض المزدوج أهمّيته من كونه يلقي ضوءاً كافياً على تجربتين مثيرتين، طليعيتين، غير معروفتين بما يكفي، حتّى إنّ فريد حداد يُعتبر اكتشافاً حقيقيّاً لنا محلّياً، فمعرضه الفردي الأوّل في بيروت يعود إلى أكثر من أربعين عاماً، وإطلالته الجديدة هذه أكثر من ضروريّة للتعرّف إلى مكانته الإبداعيّة، مع الإشارة إلى أنّه أقام أكثر من عشرين معرضاً منفرداً وخمسين معرضاً جماعياً حول العالم، وهو يعمل اليوم في محترفه الخاص في كونكورد في نيوهامشاير، حيث إقامته الأميركية المستمرّة منذ عقود طويلة.

«فكّ رموز الألوان: 1982 - 2022» والزمن لبنان: حتى 15 نيسان (أبريل) ـ «غاليري صفير زملر» (الكرنتينا، بيروت) ـ للاستعلام: 01/566550

موسيقى

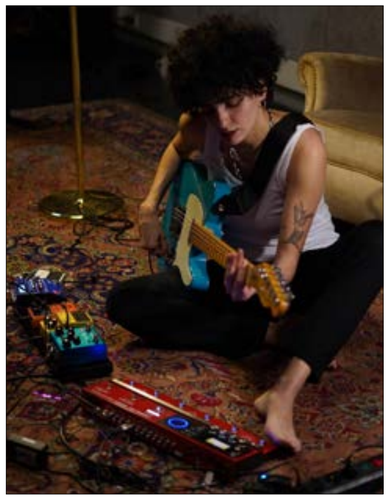

رشا نحّاس
تحنّ إلى الوطن

نزار نصر

أصدرت مغنّية الروك الفلسطينية رشا نحاس أخيراً ألبوماً جديداً تحت عنوان «أمرات» (بمعنى أحياناً)، وهو عملها الثاني بعد «صحراء» (Desert – 2021). الموسيقية التي نشأت في حيفا وتتّخذ من برلين مقرّاً لها، تقصّدت تسمية إصدارها الجديد باللغة العربية بعدما كان سابقاً بالإنكليزية، تعبيراً عن تعلّقها بموطنها الأمّ وتأكيداً على هويتها الفلسطينية. «يجتاز الألبوم الحدود بين الشرق والغرب، لكن هناك أيضاً مسافات بينهما» تقول الفنّانة الشابّة، مضيفةً بأنّ هذه المسافات «فيها عنصر من الحرّية وتتدفّق جميعاً عبر ألحان «أمرات» وروایاته». لذا، تجول أغاني الألبوم على مروحة من الأنواع، ولو أنّ الأخيرة متناغمة نظراً إلى قرب بعضها من الآخر، فتمزج بين الروك الكلاسيكي والـ«دريم بوب» (dream pop) والـ«إيندي» (indie) و«الروك البديل» (alternative) وحتى الـ«شوغايز» (shoegaze). وتضيف عناصر شرقية وغربية، تقليدية وإلكترونية، آلاتيّة وصوتية.

يتضمّن العمل 12 أغنية كتبتها ولحّنتها نحاس كلّها، باستثناء أغنيتَي «طيور» و«رياح الجنوب» التي تشاركت في إعدادهما مع المغنيتَين المصرية دينا الوديدي والفلسطينية تيريز سليمان على التوالي. الجزء الأول من العمل، ألّفته نحاس التي تعزف على آلات متعدّدة، أثناء فترة الحجر الصحي إبان انتشار «كورونا»، وكانت في حينه تعاني من إصابة في يدها ما حال دون قدرتها على العزف على الغيتار، فوضعته جانباً وقرّرت «استكشاف» الأصوات الإلكترونية واختبارها، وإذا بها تضيفها إلى أغانيها وتمزجها مع الغيتار بعد شفائها، ما أنتج صوتاً خاصاً بها أعطى الألبوم رونقه. أمّا الجزء الثاني، فيتمحور بشكل خاصّ حول التوق إلى الموطن الأمّ والاشتياق إلى العائلة والطبيعة المتوسطية في مدينة «بعيدة» مثل برلين، فتوظّف رشا نحاس ألحانها كما تفعل بكلماتها لترجمة المشاعر التي تريد إيصالها إلى الجمهور عبر الموسيقى.

صُوّر فيديو الأغنية التي تحمل عنوان الألبوم في حيفا قرب أماكن تعتبرها رشا نحاس الأقرب إلى قلبها. «أمرات» ترمز إلى خيار التمسك ببقاء الأمور كما هي قبل تغيرها الحتمي أو إفلاتها من أيدينا» تقول نحاس، مضيفةً «إنها أغنية عن حالات الوجود المختلفة وعن تناقض الحياة».

ألبوم «أمرات» ونوع الموسيقى الذي يتضمّنه، ربّما ليسا للجميع. لكنّهما يأخذان المستمع في رحلة إلى زمان ومكان آخَرين، حيث تتقصّد رشا نحاس تعريف الجميع على موطنها ومشاعرها تجاهه وتجاه ابتعادها عنه وتغرّبها في مدينة وبلد آخَرين «النوستالجيا» التي ترافق ذلك، فقط عبر الموسيقى، بشقّيها: الكلمات والألحان. أغاني «أمرات» ليست من النوع التي تُسمع كلّ يوم، لكنّ ذلك ليس أمراً سيّئاً. على العكس، هذه الأغاني لها وقتها ومزاجها و«قعدتها» التي تزيد من قوّة الألبوم وقدرته في أن يُثمر مشاعرَ على امتداد طيفها.

فوتوغرافيا

صور جيلبير الحاج لا تتركنا بسلام

أزهار التوليب أو الزنبق وبصيلاتها النامية، تكوّن جزءاً متكرّراً لدى الفوتوغرافي جيلبير الحاج في معرضه «الأرض مثل الطفل الذي يحفظ القصائد عن ظهر قلب» في «غاليري تانيت»، فضلاً عن زهور الأقحوان التي استوحاها من قصيدة للشاعر النمسوي ريلكه. بالنسبة إليه، ترمز هذه البتلات إلى صمود الشعب اللبنانيّ ومقاومته، إذ كابد أزمة خلف أزمة وظلّ قادراً على شقّ الحواجز صعوداً، مثل بتلات التوليب التي تشقّ التربة وتتفتّح دوماً فوق سطحها، رشيقة، منتشية، كأنّها في رقصة تطهيريّة. زنبقات الحاج تتنفّس حركةً وحياةً، كأنّها في زفاف أبيض نقيّ على خلفيّة سوداء، منجّزة على ورق قطنيّ ناعم. هناك مجموعة أخرى لوجوه منحوتة، حيث تماثيل نصفيّة يلفّها ضوء خافت وعتمة (أو ظلال) طاغية، وبالأبيض والأسود كسائر فوتوغرافيّات المعرض الذي هو نتاج مرحلة زمنية ممتدّة اختارها الفنان بدقّة واخضعها لتقنية «كياروسكور» القائمة على الضوء والظلّ، بل على التحكّم بالظلال بشكل خاص. الفوتوغرافيات مشبعة بالتفنّن الضوئي وبـ«الكونتراست» بين ضوء وظلّ يرمزان إلى روح إنسانيّة هي في موقع التجاذب بين النور والعتمة، الحزن والأمل، الإيمان واليأس. ولكلّ فوتوغرافيّة حالتها الخاصة التي تحتاج إلى الوقوف مليّاً أمامها (لعلّ الجلوس أفضل) لاكتشاف أبعادها وأعماقها. لدى التوقّف عند كلّ منها، راودني إحساس بأنّني أكوّن بالخيال تتمّة للمعاني المخفيّة خلف غلالة «محبّبة» تعمّد الحاج إخفاء تفاصيل ورموز خلفها، مغيّباً عمداً بعض ملامحها، تاركاً لزائر معرضه إكمال تلك التفاصيل بقراءته الذاتيّة لكلّ لوحة. وهذه مقاربة تنتمي إلى الأسلوب «التأثيريّ» الذي يولّد مشاعر مختلفة لدى كلّ متلقّ حيال عالم يختفي تدريجاً. والتأثير هذا يرافقنا إلى ما بعد مغادرتنا قاعة العرض، وهو دليل على أنّ فوتوغرافيات جيلبير الحاج لا تدعنا خارج الوَقْع والتأثير فتلازمنا لفترة طويلة.

ما برح التصوير بالأبيض والأسود يجذب الفنانين الفوتوغرافيين رغم التطوّر التكنولوجي الذي يسمح بالتفنّن اللونيّ. إنّها في النهاية مسألة اختيار تعبيريّ لا علاقة له بالتطوّر، أو بالقديم والحديث. الهدف هو إخضاع تصوّر الفنان للمناخ الضوئي (والظلّي) الذي يلائمه، والأكثر ملاءمةً لإرادة الإظهار والإخفاء في اللوحة الفوتوغرافية. بل إنّ لعبة الضوء والظلّ سمحت بتلك التنويعات على أشكال متشابهة (الأزهار والوجوه) إنّما كلّ مرة من زاوية ضوء وظلّ مختلفة، وهذا تحديداً الملفت في معرض جيلبير الحاج، الفنّان والأستاذ في عدد من الجامعات اللبنانية، ودائم الاطّلاع على تيارات الحداثة وما بعدها في العالم، خصوصاً في أوروبا الذي يزورها باستمرار للإطلاع أو للمشاركة في معارض فوتوغرافيّة. الفنّ الفوتوغرافيّ شغفه وحرفته منذ سنوات بعيدة، وهو متعمّق جداً في فنّه واختصاصه، ودائم الاطلاع والانفتاح على كل جديد في هذا الميدان التعبيريّ .

«الأرض مثل الطفل الذي يحفظ القصائد عن ظهر قلب»: حتى 28 شباط (فبراير) المقبل ـ «غاليري تانيت» (مار مخايل) ـ للاستعلام: 01/562812

من المعرض

تشكيل

جميل ملاعب لم يغادر شغفه الأزليّ

لطالما كان الشغف بالطبيعة موضوعاً أثيراً للتشكيليّ جميل ملاعب (بيصور ــ 1948)، ولا يخرج في معرضه الجديد عن هذا الشغف، بل يمنح لوحاته المعلّقة في «غاليري جانين ريبز» عنوان «زهور ملاعب»، مُكثراً من الأزهار والأشجار والألوان التي تستفزّ العين بالمعنيين الإيجابيّ والسلبيّ. بقدر ما في ملوانته من غوايةٍ وفتون، تجنّح فرشاته في المقابل إلى السهولة والسرعة، فيدنو من أسلوب تصويري لا يراعي قواعد المنظور والأبعاد، ويميل كثيراً إلى رسوم هواة غير محترفين مثله. والفنان ملاعب ليس تعبيريّاً ليبدع لنا طبيعةً وأزهاراً على طريقة فان غوغ الذي رسم الطبيعة كثيراً إنّما بعينه الخاصة وروحه الكئيبة التي تعيد خلق المنظر الطبيعيّ ولا تكتفي بنقله، بل إنّ جميل ملاعب، المخضرم في الحركة التشكيلية اللبنانية، لا يدّاني حتّى أسلوب الفنانين الانطباعيين الذين هلّلوا لجمال الطبيعة وألوانها وسحرها في أعمالهم. نحن هنا، أمام لوحاته، لا نلمح أي اتجاه من الاتجاهات الكبرى في رسم الطبيعة وعناصرها.

باقات من الأزهار في أوانٍ، متحاذية على جدران الغاليري، زيتيّات رتيبة لا تثير العين والحواس، ويقع العديد منها، على ما أسلفنا، في السهولة والتسرّع، وقد يستميل القليل منها العين المتلقّية والناقدة، وهذا أمر مستغرب، لأنّ جميل ملاعب حاضر منذ زمن بعيد في الحركة التشكيلية اللبنانية، وأقام العديد من المعارض التي كانت تلقى تقديراً ما من الزوّار والنقّاد على السواء. لكن هذه المرة طبعت السهولة معرضه الحالي على نحو جليّ لا يحتمل الكثير من المناقشة والأخذ والردّ.

جميل ملاعب ــ «زهور 6» (زيت على كانفاس ــ 90 × 70 سنتم ــ 2022)

غريب أيضاً أن يرسم ملاعب أزهاره كمجرّد بقع لونيّة بسيطة غالباً، تجريديّة أحياناً، كأنّه ينفي بذلك ضرورة بذل الجهد التشكيليّ في رسم الأزهار الأليفة لأبناء القرى ومحبّي الطبيعة، وهو واحد منهم. كنّا نتوقّع من فنان معروف في حركتنا التشكيلية المحلّية أن يمضي أبعد، إمّا في الاتجاه الانطباعي الحقيقيّ الذي أبدع فيه معلّمون كبار أمثال مونيه ورنوار وبيسارو، أو في المنحى التجريديّ المحض، فهو تائه هنا في منزلة غير محدّدة بين الانطباعية (ولوحاته ليست كذلك، خاصة أنها زيتية وليست مائية) والتجريديّة غير المؤكدة في أعماله. حين لا يتعيّن الاتجاه والأسلوب، يهوي الرسام في الضياع.

هل يهدف ملاعب من معرضه هذا إلى أن تنتهي لوحاته إلى تزيين الصالونات بالزخرف والألوان والأشكال البسيطة؟ ولو افترضنا أنّه «تعمّد» التبسيط في لوحاته، كان متوقّعاً منه، واستناداً إلى معارض جيّدة سابقة له، أن يجهد في مزيد من التجريب لتجاوز الأشكال البسيطة وأن يحاول تذكيرنا بتجارب لفنانين كانوا دائمي الحرص على الإتقان والتجديد والإبداع، مثل تجربة الفنان الكبير الراحل عارف الريّس، الذي كان أكثر شجاعة في مقاربة الأزهار بأسلوب تجريبيّ فريد، بينما تغيب الفرادة عن معرض جميل ملاعب لتحلّ مكانها التلقائيّة المفرطة والسهولة.

«زهور ملاعب»: حتى 25 شباط (فبراير) ـ «غاليري جانين ريبز» (الروشة) ـ للاستعلام: 01/868290

الأخبار
al-akhbar
الجمعة 27 كانون الثاني 2023 العدد 4835

صورة وخبر

أعلنت وزارة السياحة والآثار المصرية إنّ بعثة أثرية محلية اكتشفت مجموعة من الدفنات العائلية يعود تاريخها للأسرة الثالثة عشرة من عصر الانتقال الثاني، أثناء أعمال الحفائر في جبّانة ذراع أبو النجا في البرّ الغربي في مدينة الأقصر. وقال الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار، مصطفى وزيري، في بيان، أوّل من أمس الأربعاء إنّ هذا الكشف يُعدّ الأوّل من نوعه في تلك الجبّانة، حيث يضم مكاناً مخصّصاً للدفن يرجع إلى عصر الأسرة الثالثة عشرة (حوالي 1786 عاماً قبل الميلاد) تبلغ مساحته المبدئية نحو 50 متراً عرضاً ويتجاوز طوله 70 متراً. وأضاف أنّ البعثة نجحت في الكشف على أكثر من 30 بئراً للدفن تتشابه في طريقة التصميم والبناء، منها بئر الدفن الخاص بالوزير (عنخو) الذي عاش خلال عصر الأسرة الثالثة عشرة في عهد الملك سوبك حتب الثاني. هذا فضلاً عن لوحة جنائزية صغيرة مزيّنة بمنظر يصوّر صاحبها، والذي كان يشغل منصب مساعد الوزير، وهو يقدّم القرابين للملك سوبك حتب الثاني. من ناحيته، لفت مدير عام آثار مصر العليا، فتحي ياسين، إلى أنّ البعثة عثرت أيضاً على مبنى من الطوب اللبن كان مخصصاً لتقديم القرابين بداخله مجموعة من تماثيل الأوشابتي المطليّة باللون الأبيض وعليها كتابات بالمداد الأسود بالخط الهيراطيقي، ومجموعة كبيرة من التمائم مصنوعة من الفيانس ذات أشكال مختلفة مثل الجعران وأبناء حورس، وكمية كبيرة من الخرز، إلى جانب مئات الأختام الجنائزية غير المنقوشة والتي تُميز الفترة التي تسبق عصر الدولة الحديثة.

(أ ف ب)

على بالي

أسعد أبو خليك

لم يكن لبنان كما هو اليوم بلا إدارة أو سائِس. ليس فقط بسبب غياب الرئيس المنعدم الصلاحيات أو بسبب ندرة الاجتماعات الحكوميّة، بل بسبب غياب خطة عند أيّ من الأطراف. غياب الخطط يتضارب ويتصارع. نعيم قاسم قال قبل يومَيْن إنّ الحزب يعدّ خطة اقتصاديّة، لكنّ الحزب قال قبل سنتيْن إنّ لديه خطة اقتصاديّة لكن سريّة. الحزب يريد التهدئة، لعلّ ذلك يهدّئ من روع الهجمة الخليجيّة ـ الغربيّة على لبنان. لكنّ الحزب غير واقعي إذا ظنّ أنّ زمن الحكم مع سعد الحريري ما زال مطروحاً. الحريري منفيّ بقرار سعودي وميقاتي غير مرضي عنه سعودياً. (الحقد عنصر من عناصر السياسة السعوديّة: لا يزال كتّاب «الشرق الأوسط» يذمّون عبد الناصر والشيوعيّة). إصرار الحزب على الاستمرار في الحكم والإتيان برئيس جمهوريّة «قبضاي» غير مفهوم. إميل لحّود أوّل وآخر رئيس جمهوريّة «قبضاي». لماذا لا يترك الحزب السلطة ويتركها لكل فريق معارضيه: 14 آذار والجناح التغييري فيه؟ البقاء في الحكم والتنطّح لحماية النظام كلّ ذلك يساوي بين السلطة والحزب ويسوّغ مشروع تحميل الحزب كل آثام النظام الحاكم، لأنّه الأقوى. ليس من مغانم في السلطة وليس من حماية للمقاومة فيها. الطعنات تأتي من الخصم والحليف. ميشال سليمان كان ذات يوم مرشّح حماية المقاومة. المعارضة (الخليجيّة ـ الغربيّة الرعاية) تستميت للوصول إلى السلطة. دعوها تحكم وتتحمّل المسؤوليّة. لم يعد الحزب يستطيع الزعم أنّه خارج المنظومة. دخل فيها وأمعن في الدخول. الدولة معطّلة في لبنان. الخليج والغرب يتركون لبنان كي يعاني أكثر. لكن ليس صحيحاً أنّ المؤامرة وحدها مسؤولة عن الانهيار. مصر مرعية من الغرب وإسرائيل والاقتصاد ينهار. عوامل الفساد وسوء الإدارة عوامل بنيويّة في الانهيار الذريع. التمنّي أنّ حكومة وحدة وطنيّة يمكن أن تمدّ لبنان بالمساعدات ينمّ عن تجاهل لمتغيّرات السياسات الخليجيّة نحو لبنان ومفاعيل اتفاقيّات إبراهيم. كارلوس غصن أخبر نايلة تويني أنّ لديه حلولاً، على أن يقتطع ـ على الأرجح ـ مِن الميزانيّة ما يستحقّ من أتعاب.

المفكرة

بلوز في الحمرا

■ تضرب فرقة The Real Deal Blues Band (الصورة)، غداً السبت موعداً جديداً مع محبّي موسيقى البلوز في «صالون بيروت» (الحمرا). الفرقة أسّسها هاني العلايلي قبل أكثر من عقدَين، بهدف إبقاء كلاسيكيات البلوز حيّة في المشهد الموسيقي البيروتي. وها هي اليوم أصبحت إحدى أكثر فرق البلوز رسوخاً في المنطقة. إضافةً إلى العلايلي (غيتار وغناء)، تتألّف الفرقة من كلّ من: إيلي أبي فرح (غيتار وغناء)، إيليو الهاشم (درامز) وفيصل عيتاني (باص). وفي السهرة المرتقبة، سيستمتع الجمهور بمختارات من الريبيرتوار العالمي، راسخة في الذاكرة.

حفلة Real Deal Blues Band: **غداً السبت ـ الساعة التاسعة والنصف مساءً ـ «صالون بيروت» (شارع محمد عبد الباقي ـ الحمرا/ بيروت). للاستعلام: 03/133317 أو 01/739317**

«الثقافة العربية»: مسابقة القصّة القصيرة

■ فتحت «جمعيّة الثقافة العربية» باب الترشّح لمسابقة القصّة القصيرة المخصصة لطلّاب المدارس الإعداديّة والثانويّة، على أن تكون آخر مهلة للتسجيل هي السبت 20 آذار (مارس) 2023. على الرّاغبين/ات في المشاركة تقديم عمل أدبي باللغة العربيّة، غير منشور سابقاً (ورقياً أو إلكترونياً)، وأن يكون من تأليف المشترك/ة، وأن لا يتجاوز عدد كلماته 1500 كلمة.

ستقيّم الأعمال بناءً على: ابتكار الفكرة، الأسلوب الأدبيّ، المبنى القصصيّ، بناء الشّخصيات والسّلامة اللغويّة. وستُختار القصص الفائزة من قبل لجنة تحكيم «مهنيّة»، على أن يحصل فيها الفائز/ة على جائزة، بالإضافة إلى مجموعة كُتب قيّمة. كما ستنشر النصوص المختارة وتطبع في كُتيّب من إصدار الجمعيّة. (رابط المشاركة متوافر على موقعنا ـ للاستعلام: ap-ply@arabca.net)

«أزمنة ملتبسة» بين لمياء وبلين

■ «أزمنة ملتبسة ـ عن الأشكال الفنية للأبحاث التاريخية» هو عنوان المحادثة التي يحتضنها «متحف سرسق» في السابع من شباط (فبراير) المقبل، بين الفنانة اللبنانية لمياء جريج والباحثة التركية بلين تان، حول الأشكال الفنية المعاصرة وأنماط المشاركة في الأبحاث التاريخية. تسبق المحادثة مداخلة قصيرة عبر الإنترنت يلقيها الأستاذ الجامعي الفلسطيني سليم تماري. يتمحور النشاط حول المجموعة الأخيرة من أعمال جريج بعنوان «أزمنة ملتبسة» (Uncertain Times ـ معروضة في غاليري «مرفأ» في بيروت حتى 9 شباط)، التي أنجزتها بعد تقصٍّ عن المرحلة الممتدة بين عامَي 1913 و1920 في لبنان وسوريا وفلسطين، والتي شكّلت منعطفاً في تاريخ الشرق الأوسط مع سقوط الإمبراطورية العثمانية. هكذا، سيتمّ التطرّق إلى هذا العمل واستخدام الأشكال الفنية المعاصرة، مثل الجمع وإعادة التكوين والنصوص، للمشاركة في الأبحاث التاريخية.

محادثة «أزمنة ملتبسة ـ عن الأشكال الفنية للأبحاث التاريخية»: الثلاثاء 7 شباط 2023 ـ الساعة السادسة مساءً ـ «متحف سرسق» (الأشرفية ـ بيروت). للاستعلام: 01/202001

ليلة مع «موسيقار الأجيال»

■ في سياق أمسياته التكريمية لأسماء بارزة في عالم الغناء العربي، يوجّه الفنان اللبناني زياد سحّاب (الصورة)، بعد غدٍ الأحد تحية إلى أحد أقرب الفنانين إلى قلبه: «موسيقار الأجيال» محمد عبد الوهاب (1898ـ 1991). بهدف تكريم صاحب «النهر الخالد» وتعريف الجيل الجديد على ألحانه وأغانيه التي أحدثت ثورة في الموسيقى العربية، يحيي سحّاب (عود وغناء) حفلة موسيقية في NOW Beirut (الأشرفية)، بمرافقة فرقة مصغّرة تتألّف من العازفين: طوني جدعون (كمنجة)، رمزي بو كامل (كيبورد)، كميل بو مرعي (درامز) ووليد ناصر (إيقاع).

زياد سحّاب يتذكر محمد عبد الوهاب: بعد غدٍ الأحد ـ الساعة التاسعة مساءً ـ NOW Beirut (الأشرفية ـ بيروت). للاستعلام: 01/211122

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
امل الاندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الاوائل
15ـ 666314/ 01 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com